

شرح الكافية
المشهوره
برضا الدين

للإمام الفاضل إبراهيم بن جعفر الأسترباد رحمه الله عليه



لأن التثنية والتعريف من
و امدفان كانت في مروف الاسم
الذي يراد تصغيره معاً ثانية لا
اصل لها او اي يدل الواو عن
هو ضروب في ضارب وهو قريب
في ضرب وان كان الاسم المتكسر و ما
نحوه في سلكه فهو من على عريق وقد
هذا من على يرخد وفيه في التقى
على مثال قول يقول

[illegible]

یہ ہے کہ علی بن ابی طالب

[illegible]

ما هي الخصال
 التي فيها
 ما هي الخصال
 التي فيها

المفتي
عليه الرحمات

ان يفتي



الحمد لله الذي
الصلوة والسلام
عليه وآله

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والحق هدًى
والعدل ميزاناً والبر رُحمةً
والصبر قوةً واليقين ثباتاً
والإيمان صلوةً والنجاة فوزاً
والجنة داراً والموت فراقاً
والعقاب جزاءً والرضوان مقاماً
والقبر مأوىً واليوم الآخر حساباً

الملك

وَأَمَّا أَنْتَ يَا سَيِّدِي فَقَدْ جَاءَ بِكَ الْيَوْمَ مَا كُنْتَ تَتَوَقَّعُ مِنْهُ وَأَمَّا أَنْتَ يَا سَيِّدِي فَقَدْ جَاءَ بِكَ الْيَوْمَ مَا كُنْتَ تَتَوَقَّعُ مِنْهُ

[illegible]

[A large, dense handwritten note in Arabic script, likely a commentary or continuation of the preceding text.]

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

مأخذ
لفظ غير

[illegible]

وَأَمَّا بَيْنَنَا وَمَنْ بَيْنَهُمْ فَجَحْدُوتٌ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فكذلك ان التسليخا يتعقل
يتعقل اليك فاذا علم معنى التسليخ
ياخذ من رتبة التسليخ على
عدم التورث

اوله في معناه ببيان قولنا هذا الفعل هو ما دل على معنى نفسه معترك يا هذا لان قوله
احسن معنى وافصح هذا لان هذه الكلمة معينا بحيث يمكن ان تكون المعين ايضا مدلول اللفظ الدال
على ذلك المعنى بكونه اولاً فيكون اللفظ المدلول باللفظ واحد باللفظ فيخرج عن هذا
الفعل نحو الصبح والغروب والغيب والسري لان هذه الكلمة معينا بنفسها لان ذلك المعنى
لا يدل على لفظ المقصود ويخرج نحو الصبح والغروب والغيب والسري لان اللفظ الدال على ذلك
ليس هذا لان هذه الكلمة اي الماضي والحال المستعمل وكذا يخرج نحو غلبت الشمس وقام السعد
لانه وان افترق المدلول كل واحد منهما لانه لا يفتقر معينا عند السامع كما لا بد له اللفظ عليه
فانما يخرج ايضا لهما الغافل والمذموم عندنا لانهما وان كانا لهما عند السامع لانهما لا يخرج
لحال والمستعمل لان ذلك الزمان يدل على العارض لمدلولهما ونحو ذلك يخرج لهما لان فعال
لان ذلك فيها اسباب للخرج الى اللفظ الثاني كما يخرج في بابها وبقولها لهما لان ذلك الزمان
الثالث بالخرج ان قلنا ان هذه الكلمة في اللفظ الثاني ان قلنا ايضا في ذكرها في اللفظ الثاني
لان اللفظ المشترك في معنيين فيكون في كل منهما في اصل اللفظ لان هذه الكلمة في اللفظ
معينا وكذا في التسمية والتسمية في المعين على السامع لا يخلو كونه لاهدها معينا وكذا يدخل في فعال
الاشياء لغير الاشياء وكون الفعل لاهدها معينا في اللفظ سواء كان اللفظ العارض لانهما
كلمة على غير لانهما بعد واشترط ولا بد من ذلك لفظ الماضي والمستعمل والحال اذا اريد
به الفعل الذي مضى والفعل الذي هو الفعل الحالى لان لفظ الماضي ليس هو عا لغيره كما ان في فعله
من الزمان بل كل ما مضى الزمان او الكمال نحو مضى الارض وكذا المستعمل والحال والاولى يقال
الفعل باد على معنى نفسه معترك فيكون ههنا في اللفظ ههنا في اللفظ ههنا في اللفظ ههنا في اللفظ

هذا هو المعنى المقصود من العبارة ولما اختلفت المقصود فلا يتبعها الظاهر

ايضا مثل الصبح والغروب والسري واللفظ المستعمل دالاً على كونه على هذا لان هذه الكلمة كما
كما لا يكون مثلها بمعنى كونه الشيء الماضي او المستعمل فان دل الله على هذا لان هذه الكلمة بالحرف
لا يكون وما لم يبق في الدلالة مع تغير الزمان كالغروب وغيره واللفظ المستعمل الماضي والبقاء
في المكان كان او الزمان قال تعالى كان في الغابين وقوله لا تعلم بغير قوله لان هذه الكلمة لغيرها في الماضي
والمستعمل والحال واللفظان مثل هذا لانهما لا يحسن في اللفظ وكذا لفظ الزمان ههنا في غير ظاهر
فيما ذكرنا من تسمية ولا بد من ذلك لان اللفظ الصريح المشهور في المعنى المقصود به **ان قيل**
ان ضمير الغائب واللفظان وكذا في التسمية واللفظان وكذا في التسمية واللفظان وكذا في التسمية
من هذا الكلام بقوله نفسه فيكون اللفظ الصريح المشهور في المعنى المقصود به **ان قيل**
ان كان لا يفيد معناه الذي هو الشيء المعلوم ويجوز ان يكون اللفظ الذي يفيد معناه
الذي هو الشيء المعلوم نفسه باللفظ الصريح المشهور في المعنى المقصود به **ان قيل**
ذكر اللفظ في الصلة واللفظان وكذا في التسمية واللفظان وكذا في التسمية واللفظان
مخصص فلان عدل من المعارف وكذا اسم كل شيء اللفظ الصريح المشهور في المعنى المقصود به
التسمية في معناه المتشابهة في الحرفية فان معناه التسمية لاصلة لفظ آخر كذا معنى كذا كذا
التي هي معنى فيما بعد وما يتبعه في جرد من قال بغيره فان معناه اللفظ الذي في جرد من قال بغيره
بهذا في ر ب وكذا في التسمية واللفظان وكذا في التسمية واللفظان وكذا في التسمية
بهذا في التسمية وبن ر ب وكذا في التسمية واللفظان وكذا في التسمية واللفظان
ههنا في التسمية واللفظان وكذا في التسمية واللفظان وكذا في التسمية واللفظان
الشرط في كل واحد من هذا على معنى نفسه وعلى معنى غيره فيكون ههنا في اللفظ ههنا في اللفظ

هذا هو المعنى المقصود من العبارة ولما اختلفت المقصود فلا يتبعها الظاهر

فقدنا أودا غفر الله له

[illegible][illegible]

في جميع المواقف

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

مجلس العلماء

سكنه لا الغزل في قوسه واطلقت
فوزه الضال باللعنات العبد
الواحد ضامن في القوس
مخرج الطلوع في القوس
قوس في القوس
الواحد في القوس
سكنه لا الغزل في قوسه واطلقت
فوزه الضال باللعنات العبد
الواحد ضامن في القوس
مخرج الطلوع في القوس
قوس في القوس
الواحد في القوس
سكنه لا الغزل في قوسه واطلقت
فوزه الضال باللعنات العبد
الواحد ضامن في القوس
مخرج الطلوع في القوس
قوس في القوس
الواحد في القوس

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

والمستحق

۱۱

[illegible]

ثم واصلت في
 التفتت
 ثم واصلت في
 التفتت
 ثم واصلت في
 التفتت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كبريل و جالوت و قتيبة مرقاة العلي صاير كما هو معروف تلك الكلمة كلمة المثنى والمثنى على السلم والنسب
والثلاث والجمع فثمان وثمانين وثمانمائة وثمانية وثمانون

[illegible]

الثالث نلاق بشرى ذكر وانثى بالعين عد الشهدا على فاولا هي منه بنتها فوئدة
 فينتقض بافت الزوجه وزوجه الاخ شريح المفروض بمسرح
 فلو لم يكن لهم الابان او الابن او اوائم او اوائم او اوائم او اوائم
 او اوائم انتقض انوار المسرح

الاعتراف فلا ينقض لمساها
ولو كان بشروطا ثمرة تجزئ

نسب اور ضایع اور مصائد ابن عمر

ب اور ضائع او عصاره رہا جو کتب
وضوح بالمعجم المحرم علیہ بفتح اللام المشددة وذلك كما مجموع
فانه ينتقل الوصف بفتح الهمزة لا تخرجها لعارض يندول
الحوار المدينة

و شمل طلاق المهر وغيره النقص

و شمل طلاق المص و غیر المص
باعتن الجعیه و الوتیه و المردة و به صرح فی الاصول و علی سب
باعتن الجعیه و الوتیه و المردة و به صرح فی الاصول و علی سب

باعتن الجوده والوسعه
و راجع في شري ذلوا واشي فلو بلا شريه بكره في محرمه في شهر ما
و راجع في شري ذلوا واشي فلو بلا شريه بكره في محرمه في شهر ما

نائب اور ضائع او و قضاة
قوله مع محرمه بنما نائب الخ فخرج بذلك المحرقة الحاصلة بلغة
او وطاة شبيهة بحام الموطوءة شبيهة وبشرها او اخلافاً في
مكوتهم فان الوضوء ينقض مع وجودها وقدم او وصار

نائب اور ضائع او وصاله
قوله مع محرمه بنما نائب الخ فخرج بذلك المحرمه الحاصلة بلغة
او وطاة شبيهة كلام الموطوءة في شبيهة وبشرى او غنلا فادري
مكوتهم فان الوضوء ينقضي مع وجودها وقوله او وصاله

او تدبب السحر في كل الشايد كالم الزوجم آتجلا في فاما الكا نسا
تدبب السحر في لا يلى الشايد كاتفتار و هتم فان الوضوء
ينشف بلمها اقامه المص ٧

والا يولى الدليل بشية المرأة الا جنبه اى بشية من غير حائل
لقد لى اولافتم النساء ان الحسنة لى ولا فرق في ذلك بين ان يكون
بشوة او الكراه او نسيان او يكون الدليل مشوها او فها او ثنيا
او المرأة عوزا شوها او كاذرة بتمجن او غيره او حرة او رقيق
او امها فينا لكن لا ينشف وضوء الميت لى اقناع بمصلا

في كل ما كان من السحر

في كل ما كان من السحر

المعينة المذكورة بما علمنا من الحرفان سقط الحرفان المذكورة الى اننا انما انما انما انما

والا يولى الدليل بشية المرأة الا جنبه اى بشية من غير حائل
لقد لى اولافتم النساء ان الحسنة لى ولا فرق في ذلك بين ان يكون
بشوة او الكراه او نسيان او يكون الدليل مشوها او فها او ثنيا
او المرأة عوزا شوها او كاذرة بتمجن او غيره او حرة او رقيق
او امها فينا لكن لا ينشف وضوء الميت لى اقناع بمصلا

والا يولى الدليل بشية المرأة الا جنبه اى بشية من غير حائل
لقد لى اولافتم النساء ان الحسنة لى ولا فرق في ذلك بين ان يكون
بشوة او الكراه او نسيان او يكون الدليل مشوها او فها او ثنيا
او المرأة عوزا شوها او كاذرة بتمجن او غيره او حرة او رقيق
او امها فينا لكن لا ينشف وضوء الميت لى اقناع بمصلا

والا يولى الدليل بشية المرأة الا جنبه اى بشية من غير حائل
لقد لى اولافتم النساء ان الحسنة لى ولا فرق في ذلك بين ان يكون
بشوة او الكراه او نسيان او يكون الدليل مشوها او فها او ثنيا
او المرأة عوزا شوها او كاذرة بتمجن او غيره او حرة او رقيق
او امها فينا لكن لا ينشف وضوء الميت لى اقناع بمصلا

والا يولى الدليل بشية المرأة الا جنبه اى بشية من غير حائل

في كل ما كان من السحر

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ما بعد حروف الياء وفيه
البيان

حركة البناء وضما وحركة الالف في فعالان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا
 وكذلك نصب لم تابع لفتح كان الغم كان شيئا اساقط فنصبته اي لفتح بفتح كاياء فمع حركة البناء
 وحركة الالف نصب واما حركة الف في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 الى الفعل في حركة الالف فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 مع حركة الالف في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 للحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 والكسرة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 كالبناء الموصوف في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 كون التام في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 بالفتحة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 الالف في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 اربعة الفتح والكسرة والالف والياء في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 الكسرة والياء في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 في النصب الكسرة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 على الضم والالف والياء في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 كذا في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان
 تقع الالف في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان فمع الحركة في فعالان

إذا عاربه بالخرق وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسبة اختصاره عن السالم لان التسمية المذكورة بالخرق
 والمؤنث غير متوقفة على الخي كان والاختصار اختصار عن غير المتصرف نحو معاجده وانبياؤه وانما اعترض الجمع للتكسبة
 المفردة ليجب ان كانا مثله بالخرق يكون صيغة متنازعة بمعنى عن وضع مفردة ويكون يعضده
 بخالف بعضه الصيغة كالمفرد ان المتخالف الصيغة وايضا لم يطرد في اخره في اى صيغة لان يجعل
 اعرابكم في الجمع بالواو والتوك فيه بالضم رفع الجان والجر فيه البنداد وقوله رفعاً مطعون بمعنى
 المفعل لـ كقولهم القاعل فاعلى رفعه وى والنصب على الخال اى رفعه عن والعلى قبل الجان والجر
 وذو الخال الضمير المستكن فيه والبناء وقوله بالضم يعنى مع ويجوز ان يكون المعنى تليان بالضم
 ومعنى الكلام معهما مع هذا الخ كذا المعينة حال كذا رفعه عن اى مصاحبها العلم الهرة وكذا قوله
 والغضض نصبا ومثاله وإذا ما تاب العطف على عاملها مختلغى الجي عند المصروف كذا الخى اى الدار
 زيدا والجر على ما يجي والثالث من الثلاثة الاقسام ما فيه الضم رفعاً والكسرة نصباً وهو شئ
 واحد اعني الجمع بشرطيه احدى اى ان يكون جمع المؤنث اختصاراً عن جميع المذكورين وهو بالواو والياء
 والثاقا ان يكون سالماً اختصاراً عن المكسر المسوق للخي كان الخى جبال او للضم والغضض نحو معاجده وانما
 نقص هذا الجمع الغضض وايضا كسر الجمل له بجى اصله اعني جميع المذكور السالم على ما يجي بعد والثالث
 ما فيه الضم رفعاً والغضض نصبا وهو بالواو وايضا شئ واحد غير المتصرف معزك اكان او مجزئاً مكسر الخى
 احدى معاجده وانما نقص الكسرة ليشيع الغضض لما يجي في باب ثم ثلثي معزك اعراباً بالخرق وقسمها ايضا
 ثلثة اقسام احدى بالسكون فله وف كذا في محلها ورسى الخصار السنة بشرط اقلدها وكوفا غير مصغر
 واصنافها بالغيرية المتكسر لانها اذا تثبتت او جمعت فاعلها اى التسمية بالضم والفتحة والجمع عه وكذا
 اذا صغر لان المصغر منها يفتح كعينه ولامه ويو باليتم ونون فعيل وهو قاعلة المصغر لانه لا يجب كونه

وَقَدْ كُنْتُ كَاتِبًا مِنْهُ فِي الْحَدِيثِ
وَالْإِسْلَامِ وَالْأَوَّلِينَ فِي الْحَدِيثِ
وَالْأَوَّلِينَ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَوَّلِينَ
وَالْأَوَّلِينَ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَوَّلِينَ
وَالْأَوَّلِينَ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَوَّلِينَ

يشابه الحركه وانما بشرط اضافتها الى غيرها المنكلم كما سيجي ان المقطوع عن متبعا لا اضافته بحركه
 بالحركان كما سنبين في المضاق الياء المنكلم لا يثبتها اعرابه على سبيلها ونصريحه بهذا التمام السند بقي
 من الاخر ^{في} اثبتنا ونقصرها وانهم اقرروا بهذا التمام اقول الناقص عندى ان اللام
 في اربعه متخاوي اوقه اوله وهول وهول وهول اعلام المعاني المتفاوتة كل حركان وكل العين في الباقي
 منها على قولك ذوال فخر في حال الرفع لتمام الكلمة وعينها او علم العدة وفي النصب بالرفع القصد
 والمضاق اليه معكروا باللام لتمام الكلمة وعينها وسبب ذلك ان الهمزة بعد كذا والواو المقول فيهما
 في سبيل ان هذه التمام ليست معربه بل حرف قبل حركان مقدم على الحروف فاعلم بها كما عرفت المقصود
 كما انبعت في هذا التمام حركان ما قبل حروف اعلم بها حركان اعرابها في اخرى وايتمهم في حرف الضمة
 في اشتغال فيضيت الواو ساكنة وهذا الكسرة ايضا لا تنفعال فان قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وانقلب
 الواو المعنى هذا لغيرها وانفتح ما قبلها والاعراب عليه ان كيف خالفت الانبعة منها اعني
 الحروف في اللام افعالها ما يرد في حرف اللام في الاضافة ويشير القرطبي في هذا اذ لم يكن الجاهل
 الاعراب بالحركان وايضا افعالها مع حركة ما قبل الاعراب حركة الاعراب اقول قليل وايضا يستغاض الحروف
 ما يستغاض الحركات في الظاهر فتصل بجعلها مثله في كونها اعلاما على المعاني وقال المصنف في سبيل
 ان لها اعرابا تغدي بالحركات ولغظه بالحروف قال لانه قد مر الحركه ثم قال الواو هي علامة الرفع
 والوجه في حصول الكفاية باحد الاعراب وقال الكوفيون انما معرب بالحركات على ما قبل الحروف
 والحروف ايضا في موضع مثل ما ضعف له ما تاول المصنف في سبيل وقال الاضطرار انما في اللام
 كل حركان وينتقل ما قاله في قولك ذوال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له وقال
 الراجح انما معرب بحركان متغايضا من حرف العلة الى ما قبلها وانقلب الواو ياء لا ساكن ما قبلها

臣

٢٠ هذه التسمية مأخوذة من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ (البقرة: ٢١٣). والاختيار هو الاختيار بين شيئين أو أكثر، والاختيار هو الاختيار بين شيئين أو أكثر، والاختيار هو الاختيار بين شيئين أو أكثر.

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

انصاف

الحمد لله الذي جعلنا من
أهل البيت

الاعراب بالحركان التي هي الاصل في الاعراب وبالحرز التي هي احدى منها معكوبتها في عالمها وفضلها
 على المثنى والمجزوم كما ينفصلان الحروف الثلاثة كل في موضع وكل واحد من المثنى والمجزوم لم يستوفها
 ولا كان كل حرف فيهما في موضع واحد وانما اختلفت هذه الاعراب باختلاف نحو غير ذلك ايتمها المثنى كما يستلزم
 واحد منها اذا اتمى كالخ للماضي والطلب للماضي وقصوا ذلك بحال الاضافة ليعتبر ذلك اللازم
 فيبقى المماثلة وهو ان هذه الاعراب من بابها المماثلة للمثنى لان لام بعضها وعينها
 الاخر فرق عند تصحيح ان يقدم مقام الحركات في استرادها من كل لغة اختلفت في اوجهها مع ان
 اللام في الربعة حركاتها مجلوبة للماضي فقط لكونها حروف فيل نسبة متساوية في اواخر الحركات
 المجتنبية للاعراب وكذا الواو فيكون لانها كانت مبدلة عنها الميم في الاول فلم تزد الى اصلها
 الا للاعراب وامتنع من قبلها لانه في علمه وامتنع اي في رسمه فتمت الوصل فيه بدل من اللام بدليل
 معاقبتها اي في النسب نحو ابني ويؤتى فكان لامها ليست حرف علمه والحرف المقصود بعله كل حركات
 من هذه الاعراب والواو في اثنائها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو يرفع الاعراب في
 حكمه لم يجعلوا تحريكه وجم اذ لانه ياء في رفعه فبعلوا الواو ياء في الرفع في التثنية ليكون الالف
 اعلا من مثل الغض والياء مثل الكسر لفتح ما قبلها والكان وبعلت ساكنة للتخفيف في الرفع بالحركات
 التي هي اقل من الحركات ولتساوي الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حرف في المداك كنه وبعل
 ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتثنية في الربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف
 اعرب واما الباقية فظهر الكسبة ومعنى ذلك ان يرفع واثنى او ابنته وبالمثل في الهم نسيب من ربح
 الما في الالف البشئ لم تكن الذي يستريح ذكر من العوض والفعل القبيح او غيبة كذا والالف في التثنية
 الاقسام التي اعني بها الحروف في ما رفعه الف ونصبه وجر ياء وها المثنى وما جعل عليه ونعتي بالمثنى

五

من اشد ما يؤخر بانها ولا يظن ان كل من حرك الباء فقط وقبلا قال بعد ان حرك
 العلة الثالثة على ما دلل على ان كل من حرك الباء فقط وقبلا قال بعض الكوفيين ان
 ثبوت حركتين للسكان في وقت واحد بل هو ما افترقا ان الواو والياء كانا ثبوت في معنى كونهما
 الثام لانه المعاني الخمسة قبل الواو والياء من الحركتين وذلك وروى كعب بن زهير في الاضافة وقال
 العزاد هو الذي بين المعنى المنفصل الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوت مع الهمزة
 بهضمه كذا مع الباء وروى الخليل وقيل هو بدل من ثبوت في المثنى من اكثر في المعنى بناء على ان
 المثنى كان في الاصل بغير اعراس اكثر منها ودون تصحيح ذلك فربما افترقا ومع تسليم قول
 انهما موقوفان على معنى واحد كمالا وجمالا عشرة فلا يستحقان التثنية وهذا لا بد
 انهما كذلك لكونهما اللفظ واحدا فاعلم ان المثنى لشدة اشتباهه به لفظا يكون اقل الفا
 ولا يتصل عن الاضافة حتى يثبت ثبوت الحركتين ومعنى يكونه معنى المعنى وليس ذلك بحال
 اضافة الى المضمرة وهو كذلك شيئا نحو كمالا وكمالا وكمالا اذا كان مضافا الى المضمرة
 قال لا غلبة على المثنى في كل ما كان في اللفظ واحدا وجمالا وكمالا وكمالا
 فان كان ايضا ان يتوكل على ما جاء بعد كسر حركتين فلا يكون ذلكا وكمالا وكمالا
 جنتا واذا كان في اللفظ واحدا على المثنى وهو موافق معنى ولفظا مرفوعا الى المثنى ان يكون معيا
 قال ولا يبعد موافقا لمبتدأ في اللفظ ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعنى نحو جنتا وكمالا
 وجمالا وكمالا وجمالا وكمالا وجمالا اما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجوز على المثنى
 اصلا اذ لا يقال جاني اكل كمالا اكلت وكنتا يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعلم ان المثنى
 وذكروا المثنى ان يقض العن يثبت الالف في كمالا وكنتا مضافين الى المضمرة في اللفظ اكلت اكلت

هذا هو الذي بين المعنى المنفصل الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوت مع الهمزة بهضمه كذا مع الباء وروى الخليل وقيل هو بدل من ثبوت في المثنى من اكثر في المعنى بناء على ان المثنى كان في الاصل بغير اعراس اكثر منها ودون تصحيح ذلك فربما افترقا ومع تسليم قول انهما موقوفان على معنى واحد كمالا وجمالا عشرة فلا يستحقان التثنية وهذا لا بد انهما كذلك لكونهما اللفظ واحدا فاعلم ان المثنى لشدة اشتباهه به لفظا يكون اقل الفا ولا يتصل عن الاضافة حتى يثبت ثبوت الحركتين ومعنى يكونه معنى المعنى وليس ذلك بحال اضافة الى المضمرة وهو كذلك شيئا نحو كمالا وكمالا وكمالا اذا كان مضافا الى المضمرة

الى المظهر اذ ان كل من حرك الباء فقط وقبلا قال بعض الكوفيين ان
 وبنوا ولم يبدل الناموس الباء في التثنية وقال السمرقاني ان الواو والياء كانا ثبوت في معنى كونهما
 قبل الواو والياء كانا ثبوت في معنى كونهما قبل الواو والياء كانا ثبوت في معنى كونهما
 والالف للتثنية جعل اعراسا كلالا وكلا والفاء في التثنية بعد الفاء ولم يكن جمعيا بل علماني
 التثنية لان الفاء في موضع التثنية فربما كان في وسطها بل فيها التثنية منه كقولهم يا ايها الناس
 في المون كانه وبنوا وبنوا وهذا لم ينعش ما قبلها ولم ينعش ثابته واقصد في الوقوف على
 ولو كان كذلك للتثنية لم يكن هذا الامر وقال الف ايضا لما كانت التثنية في اللفظ واحدا
 لبت للتثنية في اللفظ بغيرها وعند الخليل ونحوه فقول لم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين
 ان الف في كمالا وكنتا التثنية ولزم حذف ثبوتيهما المرفوعا للاضافة وقالوا اصلا كل المفرد لما
 تحذف حرف آخر اللام في الواو والياء التثنية حتى يعرف ان المضمرة الى الحائطة في المثنى ما في الجمع قالوا
 ولم يستعمل واذا اذ لا اضافة الواو والياء فلفظها كلفظ الالف في الواو والياء في المظهر
 الواو والياء في كمالا وكنتا في اللفظ واحد وقيل كانت كونه في الواو والياء في كمالا وكنتا
 عطف ونحوه وكنتا وكنتا فاما في التثنية لم يثبت في اللفظ واحد وقيل كانت كونه في الواو والياء في كمالا وكنتا
 افاضوا في التثنية وكنتا في التثنية التثنية في الواو والياء في كمالا وكنتا في اللفظ واحد وقيل كانت كونه في الواو والياء في كمالا وكنتا
 كسر التثنية في الواو والياء في كمالا وكنتا في اللفظ واحد وقيل كانت كونه في الواو والياء في كمالا وكنتا
 لا يضافان الى المعاني لان وقوعها للتثنية ولا يكونا لتأكيد المعنى الى المعاني كما يجوز
 في باب المضافات فيكون معنى ما لفظا ومعنى نحو كمالا والجمالا او معنى نحو كمالا والجمالا

واذا كان هذا هو الذي بين المعنى المنفصل الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوت مع الهمزة بهضمه كذا مع الباء وروى الخليل وقيل هو بدل من ثبوت في المثنى من اكثر في المعنى بناء على ان المثنى كان في الاصل بغير اعراس اكثر منها ودون تصحيح ذلك فربما افترقا ومع تسليم قول انهما موقوفان على معنى واحد كمالا وجمالا عشرة فلا يستحقان التثنية وهذا لا بد انهما كذلك لكونهما اللفظ واحدا فاعلم ان المثنى لشدة اشتباهه به لفظا يكون اقل الفا ولا يتصل عن الاضافة حتى يثبت ثبوت الحركتين ومعنى يكونه معنى المعنى وليس ذلك بحال اضافة الى المضمرة وهو كذلك شيئا نحو كمالا وكمالا وكمالا اذا كان مضافا الى المضمرة

هذا هو الذي بين المعنى المنفصل الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوت مع الهمزة بهضمه كذا مع الباء وروى الخليل وقيل هو بدل من ثبوت في المثنى من اكثر في المعنى بناء على ان المثنى كان في الاصل بغير اعراس اكثر منها ودون تصحيح ذلك فربما افترقا ومع تسليم قول انهما موقوفان على معنى واحد كمالا وجمالا عشرة فلا يستحقان التثنية وهذا لا بد انهما كذلك لكونهما اللفظ واحدا فاعلم ان المثنى لشدة اشتباهه به لفظا يكون اقل الفا ولا يتصل عن الاضافة حتى يثبت ثبوت الحركتين ومعنى يكونه معنى المعنى وليس ذلك بحال اضافة الى المضمرة وهو كذلك شيئا نحو كمالا وكمالا وكمالا اذا كان مضافا الى المضمرة

الشيخ
ابن القيم
رحمه الله

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب ويهدي بها السالكين إلى ربهم
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور القدم
والقدم هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة
هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله تعالى وهو نور
العلم والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور
القدم والقدم هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة
هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله تعالى وهو نور العلم

وذلك كما يصححهم الخليل
يعتبر الفعل في بعض
سليم الخليل في القصد
والصحة السليمة
والصحة في الفعل

فإن بعضهم التصغير والنسبة في بيان الفعل لأن التصغير في المسنون موصوف في معنى فلذا كذا لم يعمه ليعلم في الحقيقة والثاني
فإنه لا ينافي فيه بل كان في الحقيقة لم يصحح الهمزة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script.

المجلد الثاني

[illegible][illegible]

اللفظ كما ذكرنا في الاصل ان يكون معنونه المصنف او المصنفون فلهذا لم يذكر في قوله فاعل فيه سحر
وامس نحو ضحى وجملة وهما، وبكر معنيان لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق شي معنونه
ما كان يقع عليه وكنا ان يكون باللام او الاضافة ويدل في العاين ايضا نحو قبل وبعد لفظها
من المضاف اليه الذي كان يقصده وضعها فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم اليه بدل بسبب
امتنع كره فلم يمنع ضحى واهلها لعدم اعتبار العلم فيها كما اعتبر في سحر على ما يحكي واما جمع ومثله
افعله من كثر ونصبه وتبع قال كثر ونصبه على انه معدول عن جملة ما جمع عليها فلهذا لم يجمع فعلا
افعل فعل كره، وهو قال: ابو علي ليس في كل فعلا ان يجمع على فعل بل في كل فعل فعل، مؤنثا فاعل المجرور
على فعل ايضا وجمع مجموع على الجمع لا يجمع وقوله فعل ليس لغيره والبرهان ان شاذ كما يحكي في باب الجمع
ولو كان جمع معدولا عن الجمع وفعل يصلح للجمع المذكور المؤنث لجاز جازي الدال على الجمع قاله الخليل في الجمع
سما لصفة وفيه ليس جمع فعلا كما في الفعل في النكرة فعلا وفي النصب جمع كصير وجمع في الجمع
معدول عن اندراجها وورد عليه ان الجمع لو كان اسما لكان الجمع ايضا لا كجمع فاعل في الجمع شاذ اذ لا
يجمع بالواو والقول الى العلم او التوجه كما يحكي في باب الجمع واما السبيل الى معرفته وفيه جمع فعلا لفظا لانه
نوعا اضافي لانه الاصل في باقي الفعول الجمع والجمع اي جمعهم وقوله الكتاب الجمع اي يجمعه قبل ان
ضعف لانه نوعا الاضافة غير معينة منجي لغيره ولان يقول انما لم يغيره كجمع وهو المضاف
اليه لان حكمه منقول اليه في كل جملة واما مع ذلك فالما تسمى من اعتبار وقال بعضهم فيه التعريف
الوضعي كما لا علم اي جمع تاكل المعارف بلما على هذا التعريف فلو كان لا يكون الا معرفة الدال على الكثرة
من نحو قوله قلنا انما لا يكون يوما انما كان الموكد فيه محرودا وورد على هذا القول شبهه العلوي في شرح
عليه صباواته، وبكر وضحي وعنده وضحي معنيان قارنا معارف بلما على انه مخصوصة بفعل العلم كما

لا علم الغالبة هذا هو الجرم والضعف ففهمها العدل عما للهم مع كنهه العائنه مع ان
 جميعها منكم وابقا كنهه العلم بنبين مجموعها لو او والنوابل المجموع هذا الجمع انا العكس
 واما الوصل فالله في هذه الجمع مع العدم الوصل الاصل وان فكر انا الغلبة في
 التاكيد فيها انما في رتبة وارتقم في حقها وهذا اقرب لكنا في الكلام في ان الجمع في الاصل
 عما اى الصفا انهم مما يابا امهم مما يابا الا فصل والغسل لا يجوز ان يكون مما يابا امهم
 بجمعه على الجمع ومنه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نفعه الى الاصل انا الغلبة في
 لا ساود واد انا في انا وعندها كحصى ما ان يفقر قبا عيب عمو لو تمشا الا حصى
 فاعطون لا يجرى قبل الا قبل الغلبة ولا بعدنا وايضا فعل فعلا لا يجرى في الا غالب
 الا في النوان والخالق والاولى ان نفعه من الاصل اقل التفضيل بشهادة الجمع
 وفيه مكان معناه في لنا فانا الكنا في الجمع في الاصل انما هو في فراق من كل شئ تفضيل
 لغو في الجمع في انا واشد في المجموع والشرع لم يجعل معناه في جمعه وانه والمخى في
 معناه التفضيل في يوم معدول في اللغز عما ازم اقل التفضيل اليه والاضافه
 ذكرنا في اقر بعينه فاقروا في فيها العدم والوصف والعترة واخر في فيها العدم
 والوصف ويرد على فعل الجمع مما يابا الا قبل انما في جمعا وصف في جمعي في اخرى واما
 علة انه لما انفي عنه فعلى التفضيل في ان يغير يجرى في انا في جمعه واما في
 فيه فعلى التفضيل في ان وشدته في فعل في الذي هو على فعل والوصف في ان
 جمعا كجرا واذ اجاز لنا انا في وشدته وعلنا في مذكرنا في وشدته
 وعال كونهما فعلا فليدا اذا انعم الى الصفة واما فعل هذا او كما على المصرا في ذكر

[illegible][illegible]

فلا يخرج من مطلق
الوقت

منه افعى مقطوعا على قوله حرفا اى وكلفنا الوصف الاصلى معتبرا اصطفا منع
افعى لا انه لم يتخفف كونه وصفا فى اصل الوقح ولا يثبت ايقنا فى الاستعمال نحو
ايهم افعى بل بنى اى انها موصوفة للوصف لا راوا انها الحية الحبيشة الشديدة
مما قولهم فعوة الهم اى كذته وكذا قولهم فى الاصيل الذى هو الصغرة موصوفه فى الأصل
لوصف اى طائر ذو جذال وهو الاصل طائر ذو جذال للدارج جذال فكلها موصوفات الاصل
وكذا قولهم فى الاصيل ان معناه الاصل طائر ذو جذال ولم يثبت فانهم موصوفه تخفيفا
ولنا ان نقول حرفا بهذه الحركات ونحوها لان ما نفعلها لا نفعلها معنا الوصف
مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وانما تنحى تفعلها قبيضة واصل طائر اذا نوى
واصيل طائر اذا نوى الاكلاذ اقلت مثلا لقيت اجد لا معناه هذا الجنس من الطير مما شير
ان نفعل معنى الغنى كما تقول رايت غيا لا نفعل فيها معنى الوصف بالثقل وان كانت افوى
من الصغرة ليس حرفا كونه موصوفه للوصف تخفيفا كما اشار اليه المصنف فاما منع حرفا مثله
فقط وورهم قال الثاني بالثاء بشرطه العلمية والمعنى كذلك كسر طائفتهم ما ثبت خبرا به على الذ

أو نحو كذا أو نحو والجملة فلهذا يجوز ضمها ونزولها وسفرها ماء وبشر من منع فإن سمى به مذكراً فشرطه
الزيادة في عدم منفرد وغيره من منع **أقول** اعلم أن الثابت على ضربين ثابت بالالف ثابت بالثاء
فإن أوبال الف ضم الثابت بشرط لزوم الف وتعا على ما مر من لزوم مقام معين ويريدنا
الثابت بالالف في المقام مغنوها ما قبلها بتعقيب الوقف **أقول** فثبت بضم مونث بالثاء
بل الثاء بدل من اللام كمنه فخصر هذا الابدال بالموثود وثبت المذكر لمكانه الثاء للثابت فعلى
مذكور بمنتهى ببيت وافتد ولفظ مذكور لضرورتها والثابت بالثاء على ضربين أحدهما أن يكون الثاء

[illegible]

وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ كَيْفَ يَشَاءُ
وَلَهُ يَتَوَكَّلُونَ

في شاد
كما تقول
تقول في غزالي الشامي

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

منه دياره والحق يا عبيد الله

والحق والعلمية وأما قول المصيرفة المخرج أن العلمانية تعيد الخصوص والصفة تعيد الإطلاق
فتنا نقول لا إطلاق فيه كما يقال الحق لا يدفيه أن لا يكون عامًا ولا خاصا بل لا بد فيه من الإطلاق
ولنا سلم أن هذا القيد شرط الصفة لا كقول بهذا العالم وكل عالم والا والخاص والثاني عام
كلها صحتان وأن اد المصيرف بالاطلاق العموم قلنا لا نعم أن ما ربيته الصفة لا بد فيه من معنى العموم

[illegible]

بل الصفة المراد في باب منع الصفات ان يكون العلم وضع دال على معنى غير المحمول في باب منع
التبعية لما يخصه من ذلك الصواب كما يحكي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دل على ما ذكرنا في
تبعية لذلك المخصص ونعميان فلما يضر في معنى الصفات ما يمنع من دل ذلك المخصص وتبعيته
لذلك انما لا يكون سودا وان لم يضر فيه ما يمنع الجري او الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع عليه الوصف وهو
العرفي مما فيه باقية لم يضر ذلك العارض على ان في اعيننا كون دال على العلم على المعنى وصلبه وتبعيته
في باب منع الصفات نظر كما ذكرنا في اربع فنقول انما ان يعذب في حاتم بمعنى انهم فيكون دال على معنى في علمه
لكن عرض له المانع من الجري او الغلبة كما عرض له في نحو سودا وان لم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية
هم ما كان الغلبة هذا في الفرق بينها الى ان الكلمة بالعلمية نصها فيمنع منها بالغلبة وهذا لان العلمية
تخصصها بآية واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تتكلمت برأى معنى الوصف كما في سودا
وانهم والاكثري العلمية عدم مراعاة والدليل على ان كان في الوصف معنى العلمية فوالم انما كان العلمية باننا
لنفسا في قوله من انما ليجله فذو العشر محو وبذلك في ايضا في علم ان اللعب

أَنَا بِيخَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى
الْعَالَمِينَ

برگه
۱۰

والمعنى ان الله تعالى قد علم ان
الانسان اذا لم يدر ما هو
الذي عليه من الحق والباطل
فانما هو كالحمار المطبق
على الطريق لا يدري اين
هو وما هو الذي عليه من
الحق والباطل

[illegible]

١٤
حالة قبل كمال بوقت الاثنان
على صورة الخط والاختلاف
في العرض وعند الكمال
لهم اولا حسن

المكتبة العامة
التي هي

[illegible]

ومن الألوان والقوى يحكى فعل فعلا كما في واو وكلاهما اسمان وأما أفعول التفعلي فلم يحكى منه
الماضي لانه لا فعال من بعض الافعال الثلاثة كما في ج واذا قيل من كذا فلم يسمع نحو أقتل وانصر
والآية على ما في الفقه في نفسه افعال باضحة واو بدد وانعم على اعلم ولم يحكى أفعول باضحا
لما فعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي فليد كما في شحم ولحم واخره بغاية التماسا من غير الفعل الثلاثي
ايضاح الغلبة نحو ايدج وافكر وارثا ولعلل ان يقول على قوله أفعول فعلا لم يحكى من جميع الافعال
الثلاثة بل على ما اضيفت انما مذهب البصريين ان أفعول الينحى فعل من كل ما يحكى منه أفعول
الانفصال يسمى أفعول النجى التفعلي والذي جاءه فعل يفعل وتفعول العين وفعول يفعل بكسر العين في
الماضي وفيه خلاف المضارع من حكمية النفس في المضارع نحو اذ بسم الله يزيل يد على فعل فعلا اذ لا
يحكى من غير فعل يفعل لانه فليد كما في شحم على ما يحكى في النصب ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة
في أفعول التفعلي ليست بظاهرة وقال الجمهور معرفة عينه في الورد في احد القليلين لا يمكن الا بعدد الاضطرار
بحسب قولهم القليلين وهو اما متعذر في متعذر وكما يحكى على المبدء فلا يصح ان يجعل الغلبة شرطا
وزن الفعل وقيدك اذ لم يمكن معرفة ذلك يحكى كون ذلك الوقت في زمانه احد ما دون الاذن كما يفرق
مثلا ان أفعول الفعل فيكون في الزمان من يفعل الكثير الغلبة كما في ايدج اهدد ولبس اطمع في زمانه متى كما يصح
وايضا معرفة كون الوقت خاصا باحد القليلين وهو قائل في محكي شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة
بحسب قولهم القليلين لا فيكون متعذرا وتنعس وانما المتعذر في وقت الفعل تصديقه بالزيادة المذكورة
لكون هذه الزيادة في زمانه من جميع الافعال المتصرفه دون الكلام اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع
ولا تجوز المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم ولبس وعسى فاقول فليد فضاء هذه الزيادة
لا طراد بها في جميع الافعال وان الكلام مثلا فنصا صا بالفعل فين الزيادة وان كان متعذرا كما

وكانت الشائفة ايام من منصف
العام الاول وفتح الكوفة في رجب
سنة اربع مائة وفتح الكوفة في رجب
سنة اربع مائة وفتح الكوفة في رجب

افصل لما مطرعا بالفعول اذا فعل لا في متصرف الا وفاسر اما ان يكون بغير الوصل وتكون
 اوصل اصله البنية لونه بخرقة المضار من ما بعد من المضار عنه فاذ كجنت بفعل محذوف العين او اللام
 لا بخرم او الوقود والخرم وان سقطت انما كان بخرم او الوقود الجار مجزاه والمخرم لا يكون
 في مضمرة فتقول في المسمى بفعل واخر جاني فهو في المسمى بفعل وبع جاني قول
 وبيع وان لم يكن في المعتبر الزيادة المعبر المصدا وكان التغيير لان ما كان المسمى بفعل وبيع وعبر
 او ببيع وبيع ولم يعتبر الزيادة الفاعل الاصل في قول جاني قبل وبيع وفي قول وبيع وحق قول
 وبيع وفاق وان لم يكن التغيير لان كما يقال في علم علم فهو عند سبويه بضر ايضا بالوزن كقوة
 وبيع وقال البراءة ان كان التغيير قبل الفعل اقل بالوزن لانه لا يجمع اذا العلم وما ان كان
 بعد الفعل والشمية كما اذكر في تغيير ففتق فالوزن معتبر لانه جامع للوزن العلمة وترى بالوزن
 فيه يكون عامضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو العلمة لازم اذ لم يصادف بالوزن
 العلم لا يستغنى **اعلم ان العلم** المتصرف فيه بين العلم والفعل بحيث لا يختص العلم بالفعل
 بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا لغيره فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب
 فيجعل الضم من نحو جبل وعصا وكنت وبعفره طام اعلا ما واغيرت من تمر بخرم كونه متقولا
 عن الفعل نحو كعب وسندل بقوله انا ابن خلد وطلا على الشيا منى اضغى القمامة نعر قول
 وكجنت اذن كان علميا في كونه الفعل كجنت مع الضمير فيكون جملة كجنت في قوله كجنت
 اقوال في غير ذلك طام اعلا ما واغيرت وان لم يكن علميا فهو صفة موصوفة قدس انا ابن خلد
 جلا من اي انكشف او قولا انكشف وفيه صيغة لان الموصوف بليلة لا يقدر الا بالبط
 نكرة في باب الصفة واما بغير ذلك فغير لازم وسببها ان التزم منه اضافة غير النظر الى الجملة فان

العلمة طريقها للفعل فان
 تلك طام اعلا ما واغيرت
 سببها ان التزم منه اضافة

قال وما فيه علمية مدونة اذا كثر صرف لما تبين من انما لا يجمع الا ما هي شرط قبل العدل
 ووزن الفعل وهو متضاد ان فلما يكون الا اهدى فاذا كثر في سببها وكجنت اهدى **اقول**
 يعني يكون العلمة مؤثرة ان يكون منع صرف العلم مدونة عليها وذكر على كذا ضرب لانها اما
 ان يكون سبب لا يمنع شرط سببها معاقلا ولا في كجنت انما اهدى ان يكون منع العدل في كجنت
 لم يمنع الا علم كجنت والثاني ان يكون مع العلم سواء كان العلم ممنوع على صرف قبل العلم كما علم اول
 كاصبح واخذ وذهب ويكثر في معنى علم على الخلق والاول سببها ما اهدى فان العلمة سببها
 عند في علم الجوزي والسبب لذلك عند في علم سببها الجوزي وعند الجوزي عدم النظير الا حاد و
 ليست سببها عند المص لا عند المصالح الاصل في كجنت اذا اخوانه ومرايح علمية منضفا عند المصغير منصرف
 عند غيره واكثر من علم عند سبويه في العلمة والثانية المعنى في كجنت كجنت الثانية اغلب
 فلذلك اعتبر كجنت الثانية في كجنت اذ كجنت وعند الجوزي في العلمة والثانية
 والعجز وعدم النظير كجنت عادته وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمة عند الحصول كجنت الجوزي
 الجوزية عند عدم النظير كجنت عادته ان لا يلغى سببها فيقول في كجنت سببها الثاني من الموضعين
 كل عدل كان قبل العلمة ممنوع على صرف نحو ملغى في كجنت قال افغشرا ووعلى واكثر الخاء يصفونه ليرى الهمزة
 بالعلمية ونحو العدل بطلان معنى العدة ووزن الجوزي وان يلاحظ ان منع صرفه اعتبارا للعدل
 الاصل في كجنت العلمة وهو فاسر في العلم المتكرر بعد العلمة والثاني بين العدل والعلمية بدليل
 علم هو الاقوى واما اهدى في كجنت علمية في كجنت سبويه اعتبارا للعدل الاصل في كجنت العلمة
 وكذا كجنت لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان كجنت بغير من قول كجنت الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل
 في الاصل والافغش والافغش بغير من اهدى في كجنت علميا اذ العلمة وضع اهدى في كجنت

اذا ولا عدل اذا تعدلتما ثبتت قبل التسمية به تكون المرادة به نحو لو كان المراد فعلى ان
 يبينه واذا انكرت نحو ما بعد بعد التسمية به فهو غير مضاف عند الكثرة اما عند المص فلا يبعد
 الجمع الى الصلى مع العلية التي ظاهرا منا فصر له فكيف لا يبعد بعد التسمية او اما عند الجز الى فليسبب
 واحد وهو عدم النظر في الاقاراد وشبهه سبحانه يعني الجمع اذ لفظه لفظه وسبيل يوصل الى الاقاراد
 انه لا يضره بعد التسمية ايضا وبغير بينه وبين ابراهيم ان علامته الجمع باقية فيه بعد التسمية بخلاف
 الجملة مثل هذا التي قد يكون غير صحيحة كآب وقال البصري لا فرق بينه وبين ابراهيم ولا نقص
 للافضل في تركه وهو اذا انكرت او بل بعد التسمية وهو عند المص كم اذ هو جمع رواية وفيما
 فو كسبويه ايضا من الصرف اذ هو الجمع على معارضة كما كان قبل التسمية وكذا في ان قول الجز
 يغير فيه عدم النظر في الجمع بخسبه كما ان فيه قبل العلية وت صفة قبل التسمية بصفة ايضا بعد
واما الكلام في ابراهيم التذكير في جمع وظلة فعلى ان الصفة اذا سمى به ثم نكرت سواء بصفة الافضل
 خلافا للبيه وقال الافضل ان يمتنع ان يسمى بكلمة جزئية و قال الثاني او الجمع الى اقصى نحو
 معدي صرا او معديك ثم ذكره صفة لان الاسم لا يضر صارا فان لكل فليس مجموع الكلمة
 اذا اذا الف الثاني ولا الجمع الى اقصى هو يمنع عن الصرف بعد التسمية والا فلو لم يضر فوهما بعد
 التسمية نظرك افراد وما قول الافضل ان مجموع الكلمة ليس ذا الف الثالث مع جعل الجز لا يضر
جز الكلمة مجموع واما قول مجموع الكلمة ليس الجمع الى اقصى فانه قوله مؤثر هال ففعول تجامع ها
 ويعني ها هي شرطية الثالث بالا والجمع والتركيب الالف والنون في الموضع سما قوله الا العدل
شيئي عما يتق من المشتق فيه المقدر الذي المشتق منه لفظة ما بعد المشتق اي ما تجامع سما غير
السببية في شرط بعد العدل وكلا المشتق من ما ذ كما المقدر نحو فوك ما ضرب الان في الاعمال آ

أي حاضرنا هذا غير مرتب بالاعمال فالعلمية المؤثرة بخارج الاربعة الطوائف وهي شرطا فيها وبجامع
العدل والوزن وليس شرطاً فيها ما يلحق بسبب محورها فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الى اول
كاذب كان فاذا انكر بغير السبب لزوال الاربعة الطوائف وكذا ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة
وان كانت مع العدل والوزن قال ويمكن ان يكون معهما لنضادهما فلا يكون الا مع احداهما كما لا يخفى
غير واحد فاذا انكر كل اسم بغير سبب واحد قال فما قلنا انهما متضادان لبطش حكمي الكلي يكون كل واحد
فيه علمية مؤثرة منفردة بعد التفتير اذ لو لم يتضادا او جازا بينهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان
ذلك الاسم غير منفرد بعد التفتير بل غاى السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واجاب بان تضادهما
فما تعلم واعتض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الا ههنا اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا
في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معها اذ كانت العلمية اطارا عليها بعد استغلاها بما لها التأثير في كل سبب
عن الانتماض من غير ضرورة بان العلمية على العدل والوزن اذ كما ذكرنا في اصحنا والاعراض الخفا
ان منع التضاد بينهما وذكر يمنع ضرورة ان العدل فيما ذكر قيل على ما بينا قال وقال القريب من الالف

أمر على إذا كثر اعتبار الصفة بعد التفكير ولا يلزم به حكم لما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم واحد **قول** فعله اعتبار متصلا على أنه حال من سببه أي خالف سببه بمعنى أو مضاعف
لغى خالف سببه أذ معناه اعتبار سببه دون اللفظ قوله ولا يلزم به حكم بهذا هو
عن الزام اللفظ لسببه في اعتبار الصفة بعينه والباقي قد مر أن الوصف لا يصلح لو كان
اعتبارا بعينه واليه لكأن حكم غير متصرف فيه العلم بالحال والوصف لا يصلح فإما المص
عن سببه بأن هذا الزام لا يلزم لأن حكم ما يمنع من اعتبار كل الوقت الذي لا يتخلل فيه
المذكور وذلك لما في اجتماع المتضادين وبما الوصف والعلمية إذ الوصف يقتضي العموم والعلمية

يقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعم الله التي لا تحصى إذ أنزل عليكم الكتاب بالبينات والحكمة بالقرآن وما كنتم قبلاً من الخاسرين

للموت والوصف العارضة التصغير الدليل على عرض الوصف في التصغير ولو لم يكن عليه من وجوب
 في جميع مصغره غلام ويرجل قال وكان الغلام ان ينصرف العلم نحو حجة تصغير ضمير لعروض الوصف
 المثالة للعلمية ان الله لم يكن ظاهرا التصغير له بعدد ابه والدليل على فعلا معنى الوصف في المصغر
 عدم بابه صفة فلا يقال شخصه رجل وقيل قال نظرا ذلوله لم يكن ظاهرا له بعدد بابه والاولى
 ان يقال ان مثله بين الوصف والعلية كاذكرنا ان الوصف المعبر به باب منع الصرف والذي وضع
 صحيح للبعيدة لما ينصرف النان للبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وفكر ان القرينة انما للبيان
 في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فتعقلان في الالف والتصغير
 كما كان فلا تجل التصغير مما نحن بشكركم وعلمكم في سكران وعثمان وان اقلب يادكم تعقلان في كلف
 على سلفين فانه تجل بها ومعرفة ما يقابلها في الالف مالا يغليق بيننا في التصغير باب التصغير فعلى هذا
 التصغير تجل بالالف لعدم عا وزا وبالحج مطلقا وبالالف والنون والو من وهد دون وده ولا تجل
 بالوصف والعلية والثابت والتركيب العجزة **قال** وجميع الكتب باللام والاضافة خبر بالكسرة **قول**
 اي كان بدرا بنجر بالكسرة بالغض فصار يسير ما بنجر بالكسرة على ان ما ذبغ منع غير المنصرف الكسرة لانه
 لا بنجر بعينه النون المنزوق لمنع الصرف قال لم يحد في الكسرة مع اللام والاضافة لانه لم يحد النون
 معها لمنع الصرف حتى يتبعها الكسرة بل ضفت لانه لا يخفى معها اذ النون دليل تمام الكلام واضافة عشر
 بعد تمامه فتناقرا واما تناقرا اللام والنون فتدبر في بيان نوعي المشي والجموع ويجوز ان يقال لما ثبت
 اللام والاضافة للثبوت صانعا لكون منه وكان ثابت فلم يحد في الكسرة من لم يغليق بيننا الكسرة للنون
 قال لم يحد في اللام والاضافة لانهما من خواص التثنية فتخرج بها جانب التثنية فتضعف شبه الفعل
 وكان تركيب اللام وفرد ذكرنا بل يكون اللام بها منصرفا او باقيا على عدم الانصرف في عدم الانصاف في آء

فأمر سيد القاهر أنما عجبك
الملك في بيت الفتى في القصر
أما الذي لا يخفى أن الفتى
وأما أن كتمت من العلم على
فما لا يفتقر إلى العلم على
فما لا يفتقر إلى العلم على
أن لا يفتقر إلى العلم على

[illegible]

والصنم واللقاد والواو والالف على الفاعلية لا يجرى مجازاً في الابداء والمخبرية فقل ما قبله $\text{ن} \text{ن}$ هذه السبعة هي المرفوعة الموصولة كلام المصنف نظر
الشعرية والواو
فما قبله

في أول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني انه كونه المضم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مفعلا
من خواص المضم ايضا ولا يعود الكسرة الا في قولهم **قال** المرفوعا وهو ما يستعمل على علم الفاعلية **اقول** قد تقدم
المرفوعا على المنصوبين والجوهر والجر وان كان المرفوع عن الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والمنصوب في الاصل
فصله لكن يثبت بهما بعض العدة كما سمن وقد يكون واخرها وفيه ما ولا والخبر مرة الاصل منصوب
المحل كما تقدم مخفية قوله **ما** يستعمل في المضم ومع رويته الى المؤنث اي المرفوعا نظرا الى خبر الضمير
اعني ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقة المفعول اليه ومثله قوله من كانا اذكر
ويعني يستعمله على علم الفاعلية تضمنه اياها بحيث يكون علم الفاعلية ارضا اذ لا ويعني يعلم الفاعلية
المضم والا نقول واذا دل كل واحد منها على كونه المضم الذي هو عن الكلام فكل ما قبله هو
من المضم ايضا مرفوع والواحد ما اضرنا قبل ان يقال المرفوعا ما يستعمل على علم العدة لان المرفوع
في المبتدأ والخبر غير لازم من العدة ليس يحول على فعل الفاعل كما يتبدل في الاصل في جميع العدة على ما تقدم في باب
قال منه الفاعل وهو المبتدأ اليه الفعل وقد تقدم عليه على يده في ما يرد من مثل قام زيد وخبره قائم اي **اقول**
قوله منه الفاعل اي **ما** يستعمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر هذا على معنى ان تقدم الفاعل
على المرفوعا بناء منه على انه اصل المرفوعا ولهذا سمي المرفوعا علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه
في المسمى وقد عرفنا هذا الكلام معنى علة ناد ولم يقل ما اضرنا بالفاعل عنه ليدل فيه فاعل الفعل
الانثى نحو جئت وبل ضرب زيد قوله او كونه به بمعنى به اسمي الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة
والمصنعة والمضم الفعل ولم يقل او معناه قد دخل فيه الظرف والجار والمجرور المرفوع بهما الضمير ونحو
زيد قد ما وفي الدار والظاهر يجوز ان قد لا تكون الرفع في المخفية عند الفعل والمضم
الفاعل المقدر خلافا لما قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجزى باب المبتدأ قوله وقدوم الضمير

قال
 يا ايها الفيلادلفي واهل
 زبد من نوحا واهل
 والحاشية اني كتبتك لاني انا
 مسك الحزب الاله الحق
 فانه ولي يورث
 غلبته واهل
 الولاة

فيه للمفعول او كثره وفي عليه لما واكثر من يعوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد في قوله
 زيد قام مستداليه قام لان قام خبر عنه والمستداليه هو المحيطة في الحال او الاصل كما مر
 في هذا الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ نحو ان يقال او مستدالي المبتدأ وان يقال هو مستد
 الى ذلك الضمير والمجوز الى المبتدأ وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعة مستدالي المبتدأ
 وكل خبر يرفع لشيء كالجواب مدح ووجهه مستدالي المبتدأ نحو انما زيد ان قبل المبتدأ في قوله
 قائم زيد يد في هذا الفاعل لان السند قدم فلا يكون مؤخر تقديره او قدومه كذا تقدم قوله على هذه
 فيما ما اقام الضمير والضمير في هذا اي على طريقة فيهم به وكما مر ان كان قائما او لا فيهم
 علمت بهذا العمل على وجه عملك وعلى ههنا اي على طريقته وطريقته والحال في قوله على ههنا متعلق
 بالسند او صفة المصدر اي استناد على طريقة استناد القام ويعنى بملك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل
 الى فعل وتعمل واشاره الى ذلك ان طريقة استناد الفعل القائم مصدره بالفاعل ضعيفة نحو طريق
 زيد عدم التغير فكل ما استند الفعل اليه على هذا التمسك من المبتدأ فاعل عند النفاذ وان لم يكن الفعل
 قائما على الحقيقة كما لا يحوز الشبهة في قوله ويعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لانه
 الفعل نسبت بي الفاعل والمضروب لا تقوم باحد ههنا وان الاخر يلزم به المصدره عند احدها ودفعه
 على الاخر ويقول على به في ادمه يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عنه عيدا القاهر والتخشي فاعل
 اصطلاحا فلا يجوز ان عنه ليدخل في الحد ومنه من ههنا المحدث يستبعا لافعاله لافعالهم لافعالهم
 الى ان يقال له في اصطلاح النفاذ فاعل ولا ويسر فلا فاعله وتبطله زيد قائم ابوه لرفع يده
 الفعل للفعل ليس بها فاعله لا فاعل كون قائم خبرا مفعولا على ابوه ولو قال ابواه لكان نقضا والقول
 في الفاعل المستدالي فانه قال هو استناد وقد ذكرنا في هذا الاعراب على وجه تقدم الفعل على الفاعل

في العمل على الوجه المذكور في هذا
 في العمل على الوجه المذكور في هذا
 في العمل على الوجه المذكور في هذا
 في العمل على الوجه المذكور في هذا
 في العمل على الوجه المذكور في هذا

فان
 انما

قال والاصل ان يلى الفعل فلهذا كان ضرب غلامه ضربا وامنع ضرب غلامه ضربا اقول بلوقوله
 اي يكون بعد بلا فصل من قولهم وبيدك البيد اي ضرب فلهذا كان اي جواز هذه المسئلة
 معمل يكون الاصل في الفاعل ان يلى الفعل وقد كان يقال انما ضرب غلامه ضربا مع ان ما به جمع الضمير
 اليه مؤخر عنه لان زيد فاعل والاصل ان يلى الفعل فهو مقدم على الضمير وكذا كعدم جواز ضرب غلامه
 ضربا معمل على ذلك وقد كان يقال انما ضرب غلامه ضربا لان غلامه فاعل والاصل الفاعل ان يلى الفعل
 فهو مقدم على زيد لفظا واصل فيكون الضمير قبل الذكر لاجازة ذكر ضمير مفسر يعان الى ضمير
 لغرض ففهم الشأن بل كمن اولا به ما مفسر ليكون او وقع في النفس لا يحكي وليس لهذا الغرض مقصودا
 فيما نحن فيه في الضمير الذي يحكي مفسر فيما بعد منصوبا على التميز لان ذلك المنصوب لا يجيء به
 الى الغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بغيره ولا يلبس بغيره في مثلنا فان مجيئه كونه مفعولا لا يكون
 للتمييز فقط وانما اذا ثبت بعد الابهام في الغرض من مجيئه بغيره ففقط لم يبعث اليهم وانما اذا ثبت
 بعد بشي الغرض الاصل منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو
 المراد الاصل منه ويبقى الابهام بحاله فمنه منع الغرض والكسائي في باب التثنية في اعمال الثاني اذا تفرقة
 الاول الى التثنية فيه بالغا عليه كيجي ضلنا فالبصره وقد يجوز الضمير وبعده ابن جني في
 ضرب غلامه ضربا اي فصل ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لانه انضاد الفعل للمفعول
 كافتضاد المفاعل والمستند بقوله بغيره عن عدي بن قاتم في كتاب العاوية وقد فعل وقوله
 لما غصني اصحابه مضجعا ادى اليه الكيل صاغا بصاغا ويجوز الثاني بل بن الجراء والحق العصب
 ويقول لا لبيت شعرة بل يكون في ههنا خبر على ما جزم من كل جانب والاولى جاز ما ذهب اليه كمن
 على فلهذا ليس بضمير منع مع قولهم في الشأن بما قالوا وكذا نقول بحسن اعطيت درهمه

الشأن

في العمل على الوجه المذكور في هذا
 في العمل على الوجه المذكور في هذا
 في العمل على الوجه المذكور في هذا
 في العمل على الوجه المذكور في هذا
 في العمل على الوجه المذكور في هذا

بهيئته لان مرتبة مفعول الاول قبل الثاني وان ناض عنه كونه فاعلا بمعنى كايحيى في مفعول
 ماله بهيئته فاعلا ويغفل نحو انعطيت صلبه الذرهم فله ضرب فاعلا مخرجا وكذا اذا كان لفعل مفعول بعد
 اليه الفعل بنفعه في مرتبة اقدم مما يندرج اليه الفعل كقولنا انما نأخذ من الخبز فاعلا مخرجا او قد نأخذ
 اخذنا في مخرجا اي ما فوه من ثم حسن مخرجا في الماخر عنه في المستلزمات **قال** اذا انتفى
 الاستعمال فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا منصلا او وقع مفعوله بعد لا او فعلا **وقد تقدم**
قال **مذاهب** لما يعرض في وجوب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جازرا لنافر عنه قوله لفظا
 منصوبا على التمييز ان انتفى لفظ الامر لا تقديم قوله فيهما اي في الفاعل والمفعول الذي دل عليه
 الكلام اي اذا انتفى الاستعمال لفظا في الفاعل والمفعول معا مع انتفا القرينة الدالة على تميز احداهما
 الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت القرينة الدالة على تميزيهما اي الامر في مانع والقرينة
 اللفظية والمعنى قد يوجب بعض المواضع دالة على تميز احداهما عن الآخر كايحيى فله ضرب فاعلا
 مخرجا ليعرف بالمكان الاصلية القرينة اللفظية كالا في قوله في نأخذ من الخبز فاعلا مخرجا وكذا
 ضرب مخرجا ليعرف بالظرف والنصال دالة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى جلي وافعال ضمير الثاني بالاول
 نحو ضرب فناء موسى والقرينة نحو اكل كثر يحيى في استخلف المنصور المصطفى صلى الله عليه وسلم في قوله
 وكذا ان كان الفاعل ضميرا منصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول سميا ظاهرا كضرب
 بهيئته او ضمرا منصلا كضربته الا ان كان مضمرا منصلا كضربته لئلا يصير المنصل منفصلا **قال** **قبل**
 في المثال المذكور انه افعال اعني ضربته صلا الذي هو ضمير منصل منفصل عن عامله **قال** **لما كان الثاني**
 فاعلا وضمير منصل وكذا الامر في موجب النصال بالفاعل صلا اي كيعضد في الفعل الذي الى
 استكان لا محرم بنحوا فخرية ذلك انهم لا يجوزون ان ياتي اربع دركات في كلمة واحدة فلما صلا مثلا لم يرب

في المثال المذكور
 انما نأخذ من الخبز
 فاعلا مخرجا

كالكلمة الواحدة عاملا في معاملة ما يحلها في ضرب كذا فان المفعول فضلا عن معنى انه ليس تمام الكلمة
 فضلا عن المفعول لضمير بك كانه انصل بالمثل اما لو تقدم المفعول على الفاعل معي نصا لم يكن الفاعل
 المنصل غير منصل بعامله ولا بما هو كذا في عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا منصلا كايحيى
 لكنه من حيث كونه مفعولا فضلا عنه او وقع مفعوله بعد لا اي مفعول الفاعل نحو فخر ما ضرب بهيئته
 الامر او ينبغي ان نعرف اوله ان اذا ذكر في قول اداء المصنف معمولا خاصا للعامل فاعلا وهذا
 يكون في ذلك المتقدم من الفاعلية والمفعول لهما والحاد لهما او غير ذلك محصور في المناقشة فاعلا للمنافر
 من تلك المعاني فاعلا على الاحتمال لم يندرج للخصوس ولان العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب بهيئته الامر
 فصار بهيئته محصورا في عمومي ليس ضارا بالاحتمال العمومي واما مضمرا بينه ثم فعلى الاحتمال اي يحتمل
 ان يكون مضمرا بالغير بهيئته ايضا وبالعكس لو قلت فاضرب بهيئته الامر فصار بهيئته محصورا في
 اي لم يفرق التميز وان كان بهيئته باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضارا بالغير بهيئته ايضا وكذا
 في نحو ما جاني بهيئته الا ان كان بهيئته يكون هالكا للركوب لغير بهيئته ايضا بخلاف ما جاني لئلا يكون
 لغير بهيئته ان ضرب بهيئته فوك كضرب بهيئته لا محصور على عمومي ومضمرا بينه ثم على الاحتمال فلي
 فليت عمومي بهيئته فاما ان تقدم عليه عليه فانه على ما ضرب بهيئته لان بهيئته في انفس المعاني اذ بهيئته
 خاصة الضارب بهيئته باقية على الاحتمال فلي يكون واما ان تقدم عليه على ما ضرب بهيئته فلي يكون
 بهذا نقول ان اذا ان عمومي بهيئته مستثان معا والمرة ماضية اذا اهدا الى ان بهيئته ايضا لان
 مضمرا بينه ثم في اصل المستلزمات على ما ضرب بهيئته لا محتمل كانت على الاحتمال والتقدير المذكور لان
 صلات مضمرا بينه يختص بهيئته لان الاحتمال المذكور فيها بعد لا انما يكون في الفاعل اذا ذكر
 مفعولا خاصا نحو ما ضرب بهيئته او كذا يكون في المفعول اذا ذكر في فاعلا خاصا نحو ما ضربت الى

فانه لا يجوز ان يكون فاعلا
 في المثال المذكور
 انما نأخذ من الخبز
 فاعلا مخرجا

في المثال المذكور
 انما نأخذ من الخبز
 فاعلا مخرجا

قوله وانما انت ان قد فصل الله العز سائبا بالحاشية بعض السج ومعه ذلك الحاشية لا يحتاج الى هذا الكلام

[illegible]

مفتی

[illegible][illegible]

وَقِيلَ لِمَنِ هَٰذَا الْإِنْسَانُ
إِذْ هُوَ غَائِبٌ
قَالُوا لِمَنْ نَمْلِكُ
إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ
لِّرَبِّهِمْ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ

[illegible]

لأن اسم كنهه فنصر على الماصلة العمل وهو الفعل وعلى أول المتعدي **كشبه** وهو اللذان قوله ظاهر بعدهما
 اتفاقا لذكر أن بعض المصنف لا يصح ننان عنه وذلك لأن المضمرة المتنازعة في قوله لا يخفى أن يكون متصلا
 أو منفصلا وهو متعطل **الثاني** في المضمرة المتصلة بالفعل المضمرة مرفوعة ومضمومة بل أن الننان عن لما يكون حيث
 يمكن أن يعمل المتنازعة فيه وهو مذكور في كتابنا واحد المتنازعة عن اذ لو خلاء الآخر والعمل الأول يستعمل عليه
 في المضمرة المتصلة بالفعل الآخر لأن المتصل يجب اتصاله بفعل أو بما هو كثره ولما اتصل بفعل آخر وأما المنفصل

فان كان مرفوعا نحو ما ضرب واكرم الا انا وكذا الظاهر لواقع هذا الموضع نحو ما قام وما قد
 الازيد فلا يجوز ايضا ان يكون مضافا للشارع على الوجه الذي التزمه البصريون وبناه الاول
 اذا اوصيه الى الشارع بالفاعلية والعينه فلا يبدان يكون فيه ضمي مضافا للشارع وانما لم يجز ان يكون
 منه لان الملقى ان كان هو الاول واضربا فيه ضمي مطابقا للشارع فان كان يدركه الاصل هكذا
 ماضيا وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيد وما قد لا يربط فيكون الا انما مستثنى من المتعد
 المعتد في ما اكرم وكذا لا يربط مستثنى من المتعد المعتد في ما قد ولا يجوز ان يكونا مستثنين
 معا ماضيا وما قام لان لا متعدد فيهما لظاهر ولا معتد فيضرب ضربا والضمي متعين عن الشارع
 بعد ما كانا مستثنين له وكذا لا يربط الشارع ان لا يختلف المعنى بالاصطلاح في الملقى وان كان الاضمار
 في الملقى مع الاقرب في الاول ماضيا الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن ان يقال ان الضمير مع الفصل
 بالا فلا يكون مع ياء الشارع لان الملقى في الشارع يجب ان يكون هاءا ليس العلم في الشارع وفي ثابته
 اعني الضمير كضرب واكرم اي زيد وكذا ضرب واكرم من عند الكسائي او يكون فيه فاعل عن الشارع
 اعني الضمير في نحو ضرب واكرم الزيدين لم يظهر كونه ملحقا بكون الضمير هو المفعول ولا يظهر في الا انا الذي
 بعد ماضيا بنا بضم الا انا الذي بعد ما اكرم كاضرب في العاصم بنا بضم الزيدين في قوله ضربا
 واكرم الزيدين فلا يظهر كونه ماضيا ملحقا بكون ما اكرم معلا اذ لكل حتم من الفاعل مثل ما لا فرق
 على السواء وكذا يجب ان ننظر في الثاني ما قام الاول وما قد لا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم
 بل المستعمل ما قام وما قد لا زيد ويجوز ان يكون هذا ما يربط الشارع عند الكسائي ويكونه الفاعل
 محذوف قامة الاول مع اعماله للثاني كما هو متصوفا على ما يجوز وبه يترجم البصريون ايضا في هذا المقام من جهة
 الكسائي في هذه الجهة لانهم لو اقتصروا بضمي في انما منه ياء الخذف لا الاضمار هذا في الفاعل لا دلالة

الثاني

شجر في حركه لا في الاشتقاق في الاختصاص القاطن في المتأخر في المتقدم لان الاول اقرب من اعماله في المتوسط لان القام الاول غير ملحق بعماله في المتأخر

عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعماله الثاني المنفصل المرفوع بجي مفعول في اعماله الاول فيه وان كان
 المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضرب واكرم الا انا كما ان يكون مضافا للشارع فيكون في ذوقه
 المفعول مع الا من الاول مع اعماله الثاني ومن الثاني مع اعماله الاول المفعول يجوز فيه بخلاف
 الفاعل وكذا يجوز لمنصوب الحل نحو فقت وفتح بك فعلى سبيل يجوز الشارع في المضمير المنفصل المنصوب
 والضرب في سبيلهما اذ تقدم ذكر الضمير على العاملين نحو اياك ضرب واكرم وبك فقت وفتح بك فقت الضمير
 ظاهر غير ملحق بوجه وكذا قوله بعد ما انا هاءا لانه اذ قد يتنازعان ما هو قبلها اذ كان منصوبا
 نحو اياك ضرب وفتلت واياك ضرب واكرم وبك فقت وفتح بك فقت قوله قد يكون اي التنازع في اعماله
 العاملين في التنازع في ماضيه اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على التثنية اضر لانها
 اما ان يتفقان في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضرب واكرم في زيد او في المفعولية حسب نحو ضرب واكرم
 في زيد او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم في زيد ثم لم يذكر المصنف الثالث لانه يبين بالتقسيم الاولين
 لانها اذ اتفقا في الفاعلية والمفعولية معا فلهذا اتفقا في الفاعلية وتنازعان ايضا في المفعولية والمختلفان
 على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضرب واكرم في زيد واياك ضرب
 واكرم في زيد فيختلفان في الفعلين لان معنى قوله قد يكون اي التنازع في قد يتنازعان اي قد
 يتنازعان في الفعلين في الفاعلية والمفعولية مختلفين واضربا بغيره مختلفين عما انضم الثالث اقسام
 المتفقين لانها متنازعان في ذلك القسم الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما اضر
 عند لانه هذا القسم كما ذكرنا يبين من الضميرين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قاله مختار البصريين
 اعماله الثاني فيكون الاول في اعماله الثاني يقولون المختار اعماله الثاني مع نحو ضرب اعماله الاول ايضا
 وكذا اكون يقولون المختار اعماله الاول مع نحو ضرب اعماله الثاني وانما اضر البصريين اعماله

يكون التنازع في الفاعلية

متفقان في المفعولية

الثاني لانه افرق الطالبيين الى المطلق قالوا ان يستبد به دون الابعاد وايضا اعلنت الاول
 في العطفة نحو قام وفعد ضرب لفصلت بين العال ومجول بياضني بلا ضربة ولعطفت على الشيء
 وقد بقيت منه بغيره وكلها خلافا لاصل ولا يحى هذه العلة في غير العطفة نحو جاني لا كرمه ضرب
 وكذا يجوز ضرب وقال اكون فيون افعال الاول والى لانه اول الطالبيين واهنية الى ذلك المطلق اقرها
 احتياج الثاني وقال مع الاستعارة ان افعال الثاني كثر في كلامه قوله الاول والى افعال الاول قال ان
اعلمت الثاني ضرب الفاعل الاول على دفعه الظاهر دون الخلفه خلافا للكسائي وجاء خلافا للظاهر
وهذا في المفعول المستغنى عنه وال اظهره اقول بما ساء انه اذا اعلمت الثاني على ما هو مختار البصريين
 فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذا اما ان يطلب المشتان في اللغاة لينة والمفعول لينة فان كان الاول
 نحو ضربني واكرمتنيها فالصريح بضم في الاول فاعلا مطابعا لكلام المشتان في الاول والثاني
 والجمع للكثرة والثاني ففعل ضربني واكرمتنيها ضربني واكرمتنيها ضربني واكرمتنيها ضربني
 ضربني واكرمتنيها ضربني واكرمتنيها ضربني واكرمتنيها ضربني واكرمتنيها ضربني واكرمتنيها ضربني
 كما ذكرنا قبل واكسائي في هذا الفاعل من الاول والى لانه افعال قبل الذكر بحاله كما قيل فقلت كالتساعي
 المتعجب بغيره لا من سبيل الرعد وذلك لان هذا الفاعل المنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء
 بعد ما يفسر على الجملة وان لم يحى محض النفس كما جاء في نحو برة جيلافه وبقول ضربني واكرمتنيها او
 البصريين واليهذين او هذا او اليهذين او اليهذين ونقل المصنف الفاعل متبع هذه المسئلة اي افعال
 الثاني اذا طلب في اللغاة لينة قال لينة نوجب افعال لا وفيه مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في
 مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا اللغاة لينة ضرب واكرمتنيها جازان نعمل العاملين في المشتان في
 فيكون الحكم الواحد فاعلا للمفعولين لكن افعالها على المؤثرات الثابتة على ان واحد مدلى على فساد في ان

في قوله ضربني واكرمتنيها
 سبيل الماد في المادى والطلب
 بانفسه لانه طلب للمفعول

حروف المد

في الاضمار وهم يحزنون عدل الخو كما هو مشرب للمفعول قاله جازان ياتي بفاعل الاول ضمير بعد
 المتنازع نحو ضربني واكرمتنيها هو جئت بالمتفصل بعد المتفصل بالزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
 الثاني للمفعول لينة في طلب الثاني لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمتنيها هو جئت عند الايمان بالقصور
 بعد المتنازع كما ثبت كل هذا صراحا للزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وهذا الفاعل
 قوله وهذا في المفعول المستغنى عنه وال اظهره يعني اذا اعلمت الثاني وطبعا الاول للمفعول لينة
 فالواجب حذف المفعول واذا البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الخرف هناك
 ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر لانه نعت لان الفاعل لا يجوز وفي المفعول هذا المانع
 من رفع لانه فضله في السعة فكيف مع مثل هذا الجوز اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان المستغنى
 عنه مثل ضربني واكرمتنيها وقال الماكيني يحيى ذكره على قوله وال اظهره يعني ان لم يستغنى
 المفعول لظنه وذلك كونه احد مفعولي بيت علمت مع ذكر الاضمار فانه لا يحى حذفه على ما هو المشهور
 عندهم وذلك كونه مفعول المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قوله علمت به لا فاعلا
 مصطلك المفعول الثاني مضاف الى الاول اي علمت قيام ضربني بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد
 منهما مفعول في اخلا في قوله اعطيت ضربا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يحى ايضا اضمات
 كونه اضمالا قبل الذكر المفعول في الفاعل فلم ينفذ الخرف والاضمار الى الاضمار اعترض
 على هذا انه يحى في السعة وان كان قليلا هذا احد مفعولي بيت علمت عند فهم الغرض لان كل
 واحد منهما في الظاهر منصوب ينصبه بترس ظاهر في المفعول لينة كمنع في بيت اعطيت وقد جاء ذكر
 في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحب بن ابي اذ بن يحيى وما ادرى الله من فضله هو قبل ان ياتي
 بخلافه وهو علم في رضاءها وقال الشاعر لظلمنا على عراكنا ظالمنا في شئنا الاعداء او لظلمنا

في قوله ضربني واكرمتنيها
 على ان يكون الضمير في الضمير
 انما هو الضمير في الضمير
 انما هو الضمير في الضمير

على الثاني كونه أصلا للمفعول في الزيادة، فلهذا لا يقع المفعول الثاني مما يابى علمت
ولا الثالث مما يابى علمت أعني حكمه أن الثالث مما يابى علمت هو الثاني مما يابى علمت كما يحكي به بابه
والذي مر بسببها انتهى هو المفعول الأول إذ معنى علمت زيد علمها فضلا عما يشترط به لا يعلم علمها
فاضلا فالثاني والثالث مفعولان علمت فكلما أثبت للمفعول الثاني مما يابى علمت الثالث مما يابى علمت
فتقول إذا كان الثاني مفعولا علمت ظرفا غير منصرف أو جارا أو مجرورا أو جملة نحو علمت زيد عندك
أو أبو منطلق أو الله لم يقع مقام الفاعل إذ معنى الظرف لا ينصرف لزوم نصبه على الظرفية أو
اجزائه من نحو فبذلك الجار لا يتوب مع المفعول به الصريح كما يحكي والمجمل كما لا تنفع فاعلا لا تنفع
موقعا بضال إذا كان محكيه جار فإماما متعديه كونه بمعنى المفرد أي اللفظ نحو قوله تعالى قيل
بالأرض بلقي ملك أي قيل بهذا القول وهذا اللفظ وكذا في محكي الجملة في مقام الفاعل ومفعول الاسم
فاعله أي في الحقيقة ما ولا بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى أولهم يهدى لهم كم اهتكن أي يهتدون كم فعلنا
بهم وأولهم يهدى لهم هذا كذا في بعض نسخي بين كم كعب فعلنا وما أجان الكسائي والقرطبي في الجمل
التي هي غير لكأن وجعل مقام الفاعل نحو كمن بعام وجعل بفعل في بعيد لو يهدى من اهتدى بها أن يهتدين
الغليين من خواص المبتدأ والخبر هاتفة بهذا اللفظ من الفاعل فلا يتولى ولا يحذف المبتدأ إلا مع
كونه متوبا فلا يتوب على هذا فيمكن المفرد أيضا مع الفاعل نحو كمن قائم وقول جاز الغراء دون الكسائي
والثاني أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل لا محكيه أو موقعا بضال مصدرا مضموما ولا معنى كمن القيام
والمفرد من متعدي من قياس الثاني مفعولا علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لا بد من سند إلى المفعول
الأول فلو قام مقام الفاعل والفاعل منسند ليس صلافة حاله وأما سند ومعناه إليه فلا يحكي وقوله قالوا
نظرا لأن كونه الشيء منسندا إلى شيء وهذا الكسائي في قوله حاله وأما لا بد من كونه قولنا المعنى خبرنا به إنما قال

فان قيل مستعمل في ضرب وضرب مستعمل في ضرب ولو كان اللفظ مستعمل في ضرب في كل اللفظ بعينه
لم يجرى بذلك يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة المحتملين كلفظة في قوله في ضرب علم ضربا واما
المفاهرون فغايه ايجاز بنابه عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان كثر واوالمفعولين كقوله معرفته نحو
طريقه بها فانه ان التثنية مرشدة الى انه والحق في الاصل والذكر كما اني محو فيكما بنابه عن الفاعل
معرفته كان او كثر واليس في رفع مع الزام كثر المفعولين مركزة وذلك بان يكون ما كان في الاصل
بعد مكانه فلهذا في محو عن علمت زيدا اياك مع اللفظ تقديم الثاني على الاول ولذلك قلنا في محو عن
عنه وكذلك في علمت زيدا اياك فاذ الزم كل واحد مركزة لم يلبس اذا قام مقام الفاعل وهو مكانه وليس
معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان ياتي الفعل بلا فصل بل بمعناه ان يرتفع بالفعل ارتقا الفاعل فنقول
علم ضربا ابوك والمرفوع في ثاني المفعولين او اعلمك ضربا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذلك يجب حفظ
المركب في باب اعطيت اذا اليست محذوفه نحو اعطيت ضربا اخاك فان لم يلبس في رتبة جاز القول
بقوله في آخره من اخذ الهمزة بوجه هذا الذي قلنا من حيث الفعل وسلك ان السامع من حيث الابقاء
او لمفعول علمت كثر مرتبة بعد الفاعيل بلا فصل والاحاط بصفيته وكذلك مع القيام اول
مفاعيل علمت لقوله نبت عمر غير سائر يعني لانه الحذف فاعلم علم اذ معنى علم ضربا علم متظافا
وقيام ثاني مفاعيل علمت مقام الفاعل او محو حيث القياس في قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعول علمت
اول فنقول ~~اعلمك~~ مع العلم ولا يلبس مع لزوم كل مركزة في اللفظ والمفعول معه كذلك
اغايه ان يمان مقام الفاعل لان الغائب ضاير ينبغي ان يكون مثله في كونه ماضيا في الفعل من حيث المعنى
وايجاز ان لا يلبس لفظا ان الفاعل ماض في الفعل وكذلك ان الفعل لا يلبس معك اذا يضر
وكذا لا يلبس زمان ومكان يقع فيها ولا يلبس المعنى من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا

فلا يمكن بعد ما في هذا ان المذهبين للماء بنية بجمع اجزاها فاذا اختلف الثبوت في الماء بنية بجمع اجزاها
 في صفة فاعلة المصطلح واحد منها هذا و قد مر ما هو الاكثر في كلا وجه وقسم الترخيص والمصطلح
 اللفظية في هذه المبتدأ بنوع المبتدأ وهو كان ولا وطنة وافوا زنا واولا واولا وان تطلق
 ولا تحضر عابدا دون ان يكون صوتا للمبتدأ عن اللفظ المحل ويجوز ان يكون بغيره في لغة الدارجة احدى
 بزيادة البادوة فكما انما معدو كان وعش فوارهم نحو ان زيد منطلق وعمر ان عمر معطوف على
 محل اسم ان يكون مرفوعا على المحل بالابتداء بغيره من الاول وذكر ان لفظه ان لعدم تغييره
 معنى المبتدأ صلا على كل واحد من المبتدأ التي لا فائدة فيها الا التاكيد كقوله بغيره لا رجل ظرف
 في الدارجة لرفع هذا الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اختلفا مذهبنا في الصفة
 والمبتدأ وهو ان لا يندفع عامله و قد مر فوعى بها منصوصا في الموضع و قد مر في المثال
 لا ليس لاند ولا لجان بالجر في المثال كقوله ما اذا السبح عن الفعل المفعول وهو مبتدأ واللام يحسن
 المحل على مفعول لرفع ولا يشك ان اختلفا في سببها وهو ان لا يندفع بغيره والحقير مرفوع
 كونه غير المبتدأ **فان قيل** ان محله الصفة المرفوعة على اسمها وهذا بل على محل المركب الذي
 هو لا محلهما وهذا المركب في الفعل فيجب ان يندفع اذا خرج اذا يندفع المركب عن هذا المبتدأ لغيره
 هو الاسم المحرر وليس هذا المركب باسم بل هو حرف محكم ان يقال انه بالتركيب صلا كما سمع واحد
 لكن **انما** ارضي على كل حال على مذهب من اجاز مرفوعة لا البنية اذا كان مصداقا نحو لا تالم
 من اجل فاعله الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وهو انما كما سمع واحد قوله الاسم المحرر لا يندفع
 عليه نحو تسمي بالمتكسر لا ان تسمي وقوله سواد عليهم اذ لم يندفع عندهما قال ان تسمي متبلا
 لثانيهما بالاسم اي سوادا بالمتكسر وسواد عليهم انما مركب وتكرره وتوفا المبتدأ الاسم المختل بالمبتدأ

هذا المثال لا يندفع بغيره
 على تقدير ان لا يندفع بغيره
 بغيره ما مر

وسببها جواز الابدان بها من غير سببها ونحو سببها ولا ضعف في رتبة جرحها وعلت قولنا ان المبتدأ
 عند التثنية منكم سببها اذ انما على المبتدأ في اي يوم نلتا مو والى سببها اذ انما على المبتدأ في اي يوم نلتا مو

لدخل قبله الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المحرر عن الفاعل اللفظية لدخل فيه التمام الذي لم يركب
 مع عاملها نحو واحد لاند والآخر المبتدأ الثاني ويقتضي له متبدا بغيره في اللغة او الصفة
 الواقعة الى اخر هذا وهو المبتدأ الثاني والحقا نكفوا اذ قال يندفع ايضا هذا المبتدأ الاول
 فقالوا ان خبره محذوف ولست فاعله مستلحقا وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبره حتى
 يحذف وبغيره مكان ولو نكففت له تغدير خبره بنبات اذ هو المعنى كالفعل والفعل لا يندفع
 في غيرهم بغيره كما ما بين جميعهم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والاند ايضا لا يندفع
 ولا يرفع ولا يرفع ولا يندفع ولا يندفع الى على لغة اكلوى اليراثين ويعنى بالصفة اسم الفاعل وهو
 المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظواهر خبره عن نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدان
 فانه خبره ويريد بالظواهر ما كان بارضا غير متحرك سواء كان هو مفعولا نحو اقامه الزيدان او مفعولا
 كقولك بعد ذكر الزيدان اقامه اقامان فوك كما فاعل معنى خبره قوله بعد خبره النفي والمفعول بانه
 كذا بعد بل المستفاد منه نحو اقامه الزيدان وان اقامه الزيدان واقامه الزيدان ومثل ان يندفع
 والافضل الكوفية هو و امر فاعله الصفة للظواهر على انه فاعل لها من غير ان يندفع على سببها او
 النفي نحو اقامه الزيدان كما يحسن في ذلك نحو الدارجة ان يحمل الظاهر على اعتماد اجماعه كقوله اقامه الزيدان
 بغيره واقامه كونه بمعناه قال غير متحرك على الزمن ينقضى بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول
 ذلك الان يندفع على سببها بغيره وكذا قوله لم خطيبته يوم لا اصيد فيه اي قبله من قول
 ذلك ونحو يوم لا اصيد فيه اي قبله ويندفع من ذلك ما يندفع له الاخبار لما فيها من معنى الفعل
 ولا يندفع في المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم العكس ويندفع في خبره متبلا لاجله
 كقول رجل ما فيه معنى التقليل الذي هو خبره من النفي كما يحسن في سببها خبره عن المبتدأ

و قد مر في غير هذا الموضع
 ان المبتدأ لا يندفع بغيره
 في المثالين

هذا المثال لا يندفع بغيره
 على تقدير ان لا يندفع بغيره
 بغيره ما مر

هذا المثال لا يندفع بغيره
 على تقدير ان لا يندفع بغيره
 بغيره ما مر

العوامل
التي تؤثر
في النمو

التي ما بعدة ليس مجرد مبتدأ لا غير ما بعدة فاعلموا ان التي ليست متعديّة فلا بد من مطابقة ما بعدة
 لها نحو اقامتكم الزيدان واقاموك الزيدون والظاهر انما خبر عما بعدة ويجعل ان يكون مبتدأ
 ما بعدة قائما على لغة متعاقبون فيكم بذلك والحاصل ان المبتدأ الثاني يجعل تحت العمود الثالث
 ان كشيء اخر وعلى ما افترنا في هذا الفصل في اخرج ما وقع عليه كالمبتدأ الاول وفيه ان يكون كل واحد
 منهما عمدة لعدم بالاشراك للمبتدأ والخبر قوله والخبر هو الخبر الذي هو خبر المبتدأ الاول والثاني
 المعروضة في قوله المبتدأ اخرج من المبتدأ الاول والظاهر المعروضة في قوله المقارن للصيغة المذكورة
اخرج المبتدأ الثاني قال واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز ان نزيد وان منع مما جاز في التمثيل
 انما اصل المبتدأ التقديم لانه لا يحكم عليه بالبدن وجوده قبل الحكم فقصده اللفظ ايضا ان
 يكون ذكر قبل ذكر الحكم عليه اما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فكونه عاملا في الحكم عليه ومنه
 الفعل قبل المعمول وانما اعتمد بهذا اللفظ على العمل واللفظ على المعنوي اعني تقدم الحكم
 عليه على الحكم لان العمل صارى والاعتماد بالطريق ذلك المظهر عليه واما كون تقديم الحكم
 في نحو اقامتكم الزيدان مع كل واحد عاملا في الاشارة على الصحيح فكونه الصيغة فرعا على الفعل
 في العمل وقبل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محبا الى التسمي واستغناء التسمي عنه قالوا
 في الجملة منها انهم الناقص بالكمال وقصده ايضا الى ان ياتي اول الامر بنا فعلية ولو بدى
 بالتسمي لا يصلح منه كذا في التسمي وبالفعل ولم ينبعش للفعلية من اول الاثر قوله ومن ثم اى ومن
 فيه من كونه اصل المبتدأ التقديم جاز في المبتدأ بعينه ان قيل لم يأت وفيها افعال قبل الذكر قلنا
 لان اصل المبتدأ التقديم والنقد من حيث ان قالوا بعد الضم لفظا وقبلة تقديم قوله
 وان منع مما جاز في التمثيل انما استغناء ذلك ايضا مع كون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضم صا

ولا تقوم العقول لم يتغير
للفعل من اول الامر اذا
احسن صيرورته كلاما
بم اخرج

راجعاً إلى الدار الموضحة على جبرها لفظاً وأصلاً فيكون الضم لا قبل الذكر فلا يجوز وما هو ظاهر
 من هذا ينبغي أن يجوز بهذا أن طلب المبدأ المحرر كطلب الفعل المقعول قبل المبدأ وكان ترتيب اللفظ
 بغضضاً إلى ذكر المصطلح في المواضيع التي يجب فيها تقديم المبدأ والمواضع التي يجب فيها تأخيرها ثم يذكر
 المواضيع التي يصح فيها تنكير المبدأ **قال** وقد يكون المبدأ مذكوراً إذا اقتصصت بوجه ما مثل
 ولبعد مؤمن خبر من شركاء إبراهيم امرأة وما اصدقته ذلك كتماناً من آيات وفي الدار جبراً
 عليكم **أقول** اعلم أن خبراً من الخفاء على أنه يجب كون المبدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيصاً
 قال المصنف لا يحكمون عليه بالحكم على الشيء إلا يكون إلا بعد معرفته وبنزاع العلة نظرية القائل مع
 أنهم لا يشترطون فيه التعريف لا التخصيص وأما قول المصنف أن الغايل يختص بالحكم المتقدم عليه فغيره
 لا نأخذ أصلاً بخبره بل الحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص فلا يكون قد حكمنا على الشيء قبل معرفته
 وقد قال إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته وقال ابن القفطان وما أضحت ما قال إذا حصلت
 الغايل فاضربت أي نكرت مثلت وذكر لما إن العرض من الكلام أفادنا لفظاً طبعاً إذا حصلت جاز الحكم
 سواء اقتصص الحكم على الشيء أو لا فضايل بخبرنا في خبر عن المبدأ وعن الغايل سواء كان مذكوراً
 أو نكرة بما يختص به بهي أو نكرة بما غير مختص به بهي وأما دور وعدم علم لفظاً بخصيص ذلك
 الحكم إلى كونه عليه المعرفة ذلك كما لو علم قيامه خبراً مثلاً فقلت خبراً قائماً عند لفظه ولو لم
 يعلم كون رجل قائماً الرجال قائماً الدار جاز أن تقول رجل قائم الدار وإن لم يختص بالذكر
 بوجه وكذلك تقول كوكبا تغص الساعة فالساعة مؤمن بولدنا ظراً وكذلك الغايل لا يجوز مع علم الغايل
 بقيامه خبراً أن تقول قائم خبراً ويجوز أن تقول مع عدم علمه بقيامه خبراً الدار أن تقول قائم
 في الدار جاز لا أنكره ونوع المبدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة مستثناة الخبر بالصفة كغيره

فصل في معرفة

من المواضيع بخلاف الفاعل فان فعله تقدم عليه جوابا لا يلبيس بصفته ثم نقول لا يقع المبتدأ بكون
من غير مخصوصه ككثير من المواضيع اذ بهما النجيبه على يد ربهم كما يجوز به وبه والمسمى المبتدأ
الذي هو فاعل المعنى نحو سائر افعاله وامر اذ هو عن الخرب كسائر الخالدات الخ لانه عز وجل الثالث
المبتدأ الذي يميز ظرفا وجارا ويجوز ان السراج كما لا يستفهم تخون عندك وما قد ذكر او ما يقع بعد ظرف
المتقدم نحو ارجل الدار وبل جرة الدار وارجل الدار ام امرأة وارجل الدار وامرأة الدار
ما بعد واو الحال نحو ما لا كالمخصص بضررك والسكن بعد ما نحو انا لا انا فليست كما ابا دانه فلا
اسلمها اليك **المتن** نحو فوك جرة جوس من جانبا الى لان السؤل بالعلمه في الجي بطلبها
اولى فبذلك كما لا يحصى ولا ضابطه كقولك شهر من في شهر رزقي وشهر من رزقي فاولا ام لا فخر
لا فبذلك قوله تعالى فبين يومين ناطرة واما قول المصنف ما النجيبه في نحو سائر افعاله ان ذلك كما كان
في المعنى فاعلا والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فكذلك مختص بدلا ايضا فاولا ام لا فبذلك
الحكم عليه اذ المختص بعين الحكم فان حكمه على غير المختص فلا يتم فاولا ام لا فبذلك كون المبتدأ
معرفه او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص لو كفي المختص الخاص بالمختص بالانطلاق
باني كونه كانه سواء تقدم الخبر عليها او تأخرها ان المختص في الصق بين حاصل فظفر بما قلنا ان التخصيص
الحاصل بتقدم الخبر الدار جلي لا يصح ايضا واما قوله في ارجل الدار ام امرأة ان التخصيص
عند المتكلم لانه يعلم كون احداهما الدار فنقول لو كفي المختص الخاص بالمختص بالانطلاق
تلك المبتدأ بالانطلاق باني كونه كانه اذا كانت مختصه عند المتكلم بل انما يعطى بالمختص
في المبتدأ عند الخطا على ما ذكره ولو كان المحي للملكية ارجل الدار ام امرأة معرفه المتكلم
يكون احداهما الدار لزم اشتراط جرة الدار وبل جرة الدار وارجل الدار وامرأة الدار

الحق في العبد القليل المذنب
الذي لا يملك الا ان يرضى
بالعقوبة التي لا يملك ان يرضى
بالعقوبة التي لا يملك ان يرضى

[illegible]

لعدم لفظه ام التالة على نفس الخبر عند الحكم وعدم شيء اخر من ان يخص به المبدأ في له
 ما احدثه من ان و هذا الخصيص في ان التكرار في سباق النفي بقيد العموم فوق كما قد تم بحسن الظن
 بحسن سندهم انك في نظر ذلك ان الخصيص لا يحصل لبعض من الجملة شيئا ليس شرطه وان
 اذا قلنا ما ادر خبرك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخبر ثابت لكل فرد فرد ولم يخص به بعض
 الافراد لاجل العموم بشي وكيف ذلك والخصيص هو هذا لعموم بل الخلق ان يقال ان هذا من ذلك لا كذا
 المحكوم عليه هو كذا فرد فرد ولو قلنا الخبر لم على واحد غير معين لم يحصل الخاطب فالتا لعدم تعيين
 المحكوم عليه اما اذا ثبت ان حكمه على الواحد حكمه على كل فرد فرد فلهذا عين المحكوم عليه هو كذا فرد وكذلك
 كل ان الشرط هو من صحت نجا يحصل الفائدة فيه بسبب التعيين الخاص من العموم لا بسبب تخصيصها
 بشي ولا اضطراب اقول لم فيها فاختار لانه ليس ان الخبر هو الشرط دون الخلق بل هو الخلق من خبر
 كلمة الشرط اذا نعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا نعت كلمة الشرط على الابتداء فلا بد
 للشرط من خبر يخبر عن قام فلهذا في الابدان كان الكمال نعتا ومجاده فانه نعت خبر على وقيل
 الخبر هو الشرط والشرط مع الصبر فيما بسبب كلمة الشرط كجاءنا الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا
 خبر له وهذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على انه ليس بسببه ان كلمات الشرط على الابتداء واستثنى ما
 كانت مع الشرط واستثنى في هذا كذا استعمال على ما ذكرنا في هذا القسم ان كلمات الشرط
 اما فائدة الفعل المقدر ومعقولة له اول نظار فوق كذا من قام فلهذا ان من قام فلهذا ان
 انسان قام كقوله تعالى ان امرئ يهلك وقول كذا من خبر خبره اي ان من خبر خبره فهو مفعول
 للفعل المقدر المقسم لفظا لا وكذا ما في خبر ما كان فلهذا كذا وما تفعل افعلا وما تفعل افعلا فلهذا
 كلمات المقسمات وقول كذا سلام عليك كذا مختص بشيئة الى المصنف لان اصدا كذا سلاما فلهذا المدة

يعلم

الخبر هو الشرط

انما هو ان الخبر هو الشرط
 انما هو ان الخبر هو الشرط
 انما هو ان الخبر هو الشرط

المصنف ينسب الى المنكح فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه حال النص غير مطر في جميع
 الدماء اذ ليس معنى بل هو على ان معنى الويل المذكر ولو قد ايضا وبك كذا كان خطا في القول
 بل المراد مطلقا ابدانك قالوا ان يقال لكثير من رعاية اصددها كان مصدرا منصوبا ولا
 تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى الخاطيا لما يكون بذكر الفعل الخاص في المصداق
 واما ان خبر الخبر عند مع كونه جارا ويجوز ان يعبر به اليهم والابتداء الى ما هو المراد اذ لو
 الخبر قلت ان خبر فاعلم ان نعتا سلاما بما يناسب الى الدعوة فيمضي ان المراد عليك الدعوة
 والابتداء لاجل ان نعتا سلاما على ما يحكي له ابتداء التعيين وقال في تمام ما تم اربع وعشرين
 فاعراضه شخص كان كذا فاعلم ان نعتا سلاما والمداينة والكتال اجمعين وبعد المصنف على ان نعتا سلاما
 الذي هو السواك هذا مع سلام عليك لا يجوز ان يكون معنى مصدرا مستقلا لان سكت مستغنى
 عليك كالتبيين عليك وسكتا من سبحان الله فعني سكتا فلهذا سلام عليك كذا ان ثبت وسكتا
 بمعنى فلهذا عليك سكتا فلهذا سلام الذي بمعنى مصدرا سكتا فلهذا سلام عليك فلهذا المص
 ينبغي ان يكون بمعنى سلام عليك فلهذا المص سلام عليك ليس كذا سلام عليك فلهذا سلام عليك
 بمعنى مصدرا سلاما اي عليك سلاما فلهذا سلاما فلهذا سلاما فلهذا سلاما فلهذا سلاما فلهذا سلاما
 منصوبا وكان النصيب على الفعل والفعل على المدة فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 ان لا النصيب على المدة فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 الفعل نعتا لغيره بمعنى المدة قالوا الخبر قد يكون خبر خبره اي ان من خبر خبره فهو مفعول
 وقد يجوز ان يقال ان خبر خبره قد يكون خبر خبره اي ان من خبر خبره فهو مفعول
 جملة لضمها بالحكم المطلوب من الخبر كضمها المفعول له وقال ابن ابي باري وبعض الكوفيين

وادباز وقرائن الشك ولكن البر من آمن وان قد برنا المضائق مثله المبتدأ نحو كمن ذا البر من آمن
 وحاطا اقبال وفي الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصنوع بمعنى الصدقة نحو ولكن البات
 وهي مقابلة جاز كنسبته من معنى المبالغة والثاني الذي لا يغير المبتدأ لفظا يذكر المبالغة
 وعدم التقدير كقوله انا ابراهيم وشعر شعري اي هو المشهور المعروف بنف المبتدأ في قوله ابراهيم
 شعر شعري ونقول انا انا اي ما تعبرت عما كنت قال شرفي في قولوا يا قوتل الله
 فقلت واكثر القبول ثم هم اما الجاهل فان كان موقولا بالمشقة تحمل الضمير نحو فذلك هذا القاء
 مخرج اي كل علف وكلامه ما ناكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخر عن الخبر ان لم يكن موقولا
 به لم يجر خلافا للكتابي فكأنه نظر الى ان معنى هذا انك متصف بالافوة وهذا خبر
 اي متصف بالبريدية او محكوم عليه في ذلك لان الخبر عرض فيه معنى التناد بعد ان لم يكن
 فلا بد من رابط وهو الذي يفتقر الى المنطلق بين المبتدأ والخبر فلا بد من رابط على هذا
 محتمل للضمير عند الكسائي كونه لا يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمتصف وكذا لم يجر على ذلك
 الضمير تابع لحقائه واما المشقة فهو محتمل للضمير لانها ان لم يرفع الظاهر غير كان او فعلا
 او حالا فيستكن فيه كجدي على من لا ولد نحو زيد قائم وان جري على غير من هو له كذا المستكن
 بمنفصل خبر كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضارب انا او فعلا نحو لغبت رجلا ضاربا انا او حالا
 نحو لقيت رجلا مكرما انت او فعلا نحو الضارب انا زيد وان ابراهيم البس جاز كما الضمير المنفصل
 في اذن الصبي عند الكوفية واما البقرة فادبوزن وطرد نحو هذا ضارب ضارب هي وعامة البحث
 فيه يحمي في باب الاضمار ان شاء الله تعالى **قال** واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صلة الكلام
 نحو من ابوك وكانا معرفين او من ابوك او من ابوك فضايفي او كان الخبر فعلا لم يجر في قام



وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ بِإِذْنِهِ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

[illegible]

المولى السحابى رحمه الله
والله اعلم بالصواب
بما فى القلوب
والله اعلم بالصواب

ثم عموما وكثيرا من قولهم واسره البجوى الذين ظلموا ان كذبوا الذين متبعين معكم بالخبرين
 ويجب ايضا ان خبر الخبر اذا اقررت بالقائمه الذي ياتى في قوله رجم نظر الى اصل الفاء الذي هو التعقيب
 وايضا كونه فاء الجزاء وهو تعقيب الشرط الذي له صيغة الكلام في قوله اذا نكحتم النساء
 ايضا فاء جزاء افعال بعدنا لفظا ومعنى نحو ما زيد الفاء وانما زيد قائم لا مكان قوله من غير
 الا انكسر لمعنى كما ذكرناه في تقديم التعامل وناقض ولا يجوز التقديم مع ما لا يجوز في باب الاستثناء
 ويجب ايضا ان خبر الخبر اذا اقررت المبتدأ بلام التثنية نحو زيد قائم او كان ضمير الشأن للزوم
 ضرورة ما قال **واذا تضمن الخبر المقدم ما لصحة الكلام** مثل من زيد او كان مصححا لمثل الذي
 مر قبله والمتعلقه ضميمة المبتدأ مثل على التمر مثلا ان زيد او امراته مثل عندى انك وجب تقديمه
اقول بل لا بد من كون خبر مقدم الخبر انما قال الخبر المقدم لانه ان كان الخبر ههنا متضمنا لما يقتضى
 صحة الكلام لم يجب تقديمه كخبر من ابى اذا استقدم ولسنا نرى يقتضى صحة الكلام بكيفية ان
 يقع كانه من الخبر لا يتقدم عليها احد كخبر تذكر الجملة ولا ما صلت من تمام تلك الكلام
 المقدم لمعناه كان وافوا زنا وساروا يحسن معنى من المعاني في الجملة التي تليها فلا يقال ان من
 ياتى اشكره واتا قولهم علمت انهم الدار فان الفعل لما كان من افعال التثنية وليس الدار المعنوية
 بغير افعال العلاج فاننا نحسنه الدار كما لضرب والمشي بوجه تقديمه على الكلام المصطلح
 باداء الاستفهام والتعجب ولام التثنية مع ثابته فيه معنى معان تقديمه كل تقدم اذ معنى ظننت
 بهما فاما خبره قائم في معنى من العمل فيه ظاهر من افعال اللفظ المتضمنى لانه واذا فهم الذي
 ما يتصور والذات ان نصرة يفكر فان الموصول ان كان مع الصلة ككلمة وهذه الدالة لا يوشى صلة
 معنى ونحو قولهم من ابى وعمره دان من هو اولي بالحق ان كان المبتدأ كما ان لا يوشى معنى المعاني

في الخبر ليس ومعه ايضا كما لمقد ككان الموصول معجولة **فان قيل** كيف الجمع بين قوله ههنا
 اى مقدم وقوله قبل وما وقع ظرفا قال كثر لانه مقدم **قلت** قلنا ان لفظ اى اسم مقدم
 اللفظ سواء قدم بالجملة او بالمقدم فان في اى زيد مقدم واقع موقع الجملة على الاصل فيصح
 ان يقال انه خبر مقدم وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المقدم الموقوف به وجب تقديمه على
 المبتدأ افعلى خبر نحو غلام ركبت ربه او يدركه نحو غلام زبى ركب قوله **واذا تضمن الخبر المقدم**
اعلم انه لا يقع ههنا مقتضيات الصلة خبر مقدم الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضى اليها
 نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا اى كان الخبر اى تقديمه مصححا لمعنى المبتدأ كونه على ما ذكر
 قبله بوجه تنكير المبتدأ ان يقدم حكم التكرار عليها فقصصها حتى جان وقوعها مبتدأ وقد قلنا
 عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال انما يجزى تقديم الظرف خبر عن المبتدأ المتكررة الا انما قال
 يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه ليس الخبر بالصيغة مع كونه مستغنى عن الظرف خبرا فلو وقع
 الظرف خبرا عن المتكررة غنقر كذا ليس القليل كما في قوله تعالى وجن بؤسنا ظننا ربنا ربنا ربنا
 ونقدم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع الخبر ولا يعينه للخبر اذ لو قلت رجل قائم قائم رجل
 افضل كونه رجل خبر عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين الخبر به بسبب تنصايه
 لفظا او محلا وهذا كله على ما مر من سببه واما على ما روي في تفسير الكوفيين فالظرف على الكلام
 الذي بعده وليس اذا من هذا القبيل **وقولنا** الا غلبنا خبر عن نحو قولهم امس في جملنا فبذلك قولنا
 مما لا يتضمن معنى الدعاء اهتار خبر عن غلام عليك وويلك فان الاغلب ناظر لخبر المذكرنا
 قبل قوله او المتعلق به المبتدأ اى المتعلق بالخبر بكسر اللام ويعنى بالمتعلق خبر الخبر فلو كان على
 التمر خبر الجور وهو يجوز ان يربط بالخبر كالمقوله لان الجور والخبر متعلقان بالخبر

في قوله لا يكون الا فاعلة في حقهم الفاعل والمفعول لما يحكيه اللفظ والموصول الا فاعلة

عالم والا فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الاول فان كل واحد منهما منقطع عن الآخر اذا كان
مسند الشيء الى الشيء مع المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
ببعضه فاعلام وهو فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثاني مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج
اولي بذلك ثانيا والثاني مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
ان الثاني مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
كل واحد من الخبيرين الى مجموعي المبتدأ اذا المعنى في جميعه فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
في جميعه فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
الذي خبرين على الا فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
وسمى على كانه مع بعضه بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
وكذا ما هو في قوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
واما اذا لم يرد به خبر كل واحد الى مجموعي المبتدأ نحوهما عالم وجا من فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
تقدمها اي اقدمها عالم والا فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
وذلك ان اسم الموصول بفعل او ظرف والذكر الموصوف بهما نحو الذي بالتي اوه الدار فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
بالبني اوه الدار فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
من فعل المبتدأ الواقع بعلمها وهو با نحو امان بن فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
لديكم اوليها لا تقول كقوله ثانيا فلما الذي استودعهم اكرمهم اي فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
بالقائه فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج
اسم الموصول اما بفعل او ظرف والذكر الموصوف بهما نحو الذي بالتي اوه الدار فاعله بل لا اتصال ببعضه بل لا فاعله في الثالث مع ان المسند اليه كقوله منعه من الخروج منه مع قيام الغرض نحو منعه من الخروج

كانت في قوله لا يكون الا فاعلة في حقهم الفاعل والمفعول لما يحكيه اللفظ والموصول الا فاعلة

في خبر

فاجله واو فاعله بل لا يكون الا فاعلة في حقهم الفاعل والمفعول لما يحكيه اللفظ والموصول الا فاعلة
الامة الموصول الذي ذكره في خبره القاد ان يكون عاما وحمله مستقبل كقوله في السماء الشرط وفعل الشرط
نحو من نصير اضرب وقد يكون خاصا وحمله ماضية كقوله ثانيا ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات لان الامة
مستوفى المحكامين عنهما جماعة معصية ههنا منهم الذين اي الاضرب وكذا قوله ثانيا وما اذا اسع على سؤله
منهم فما او ههنا وقد يكون الموصول خاصا وحمله مستقبل كقوله ثانيا ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات لان الامة
فانه ملا فيكم اذ لا يبريد كل من شرب من مشربكم اذن من شرب من المشركين لان الامة فتنوا المؤمنين والمؤمنات لان الامة
كثير بالفتن بالتي فتنوا لاقاه نوحا فتنه قال المعنى لانه الما به الذي فتنوا منها ثانيا فيكم وحيات
دعوى الفاعل غير المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول
المذكور ويوصف المستقبل بالضم مع الفاعل كقوله الذي ان في قوله رهم والموصول بالظرف نحو الذي
فلا مكا في الدار فاعله رهم وانما حمل المبتدأ الذي في خبره القاد او وقع بالفعل او الظرف فاعله يكون
الموصول الموصوف ككلمة الشرط والظرف كجمله الذي يدق له الفاء فالصلة والصيغة تكونان كالشرط
فكان ههنا الموصول على ان لا يكون الامة بما كاسم الشرط نحو ما وما الشرطية وانما جان
ان لا يكون بهما كلمة في قوله ثانيا ان الذين فتنوا لانه في قوله معنى الشرط وكذا كان ههنا الصلة ان لا يكون
الافعال مستقبل المعنى ككلمة ما وما الامة لما لم يكن شرط في الحقيقة جان ان لا يكون صيغة الفعل
بل يكون مما يتقدم معه الفعل كالظرف والجار والجر وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله ثانيا وما اذا
الامة على سؤله وقوله ان الذين فتنوا وكذا كان ههنا لان الامة ككلمة كجمله في خبره القاد
فراء الشرط ههنا جان خبرين منها مع فصد السببية نحو الذي بالتي اوه الدار فاعله رهم ولا يكون مع الفاء
ان يكون الا وحيثما الثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لان المضمون ما قبلها كما في جميع الشرط

الامة الموصول الذي ذكره في خبره القاد ان يكون عاما وحمله مستقبل كقوله في السماء الشرط وفعل الشرط

والجزء في قوله قل ان الله الذي تفرقوا لاياله الملقاة لانهم للقرء وليس القرء اسميا الملقاة
وكذا قوله قل ان الله الذي تفرقوا لاياله الملقاة لانهم للقرء وليس القرء اسميا الملقاة
الشرطية الجوزية ويجوز تحفيظها في صيغة الشرطية لانها اسمية وتعالى والثاني التكرار القيد الموصوف بالفاعل والظرف
او الجازم الجوزي نحو كل رجل انك غدا فله درهم لماذا فله درهم وفيه يحذف عنها ايضا ماضيا مستقبل المعنى
نحو كل رجل انك غدا فله درهم لماذا كذا في الموصوف قد تدخل الغاء على غير كل وان كان مضافا الى غير موصوف
نحو كل رجل فله درهم لمضارع ككلمات الشرطية الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الملقاة
المذكورة في قوله كل رجل فله درهم والله سبحانه لا تدخل الغاء على غير ما ذكرنا من المبتدأ والافق
يجوز زياد في هذه جميع غير المبتدأ نحو في هذه والنسبة وقابلة قوله فان كبح ففازتم واكرمتم
لغير ما ذكرنا في قوله بئس ما يوعظونكم يقولون بئس ما يوعظونكم فان كبح قوله وليت ولعل ما كان بانفاق
جميع نحو كل المبتدأ منع دخول الغاء غير المبتدأ المذكور لا ما ذكرنا وذلك لانه انما دخله
القاء لمشارته المبتدأ لكلمة الشرطية ولزم بها النصيب ولان دخلها نحو المبتدأ لان تلكا التواضع
نحو في معنى الجملة وقد تقدم ان ما يورث في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بل انهم النصيب لان ذلك
المبتدأ لا يكون غير شرطية العرف في الشرطية جازان بدخوله ما لا يورث في الجملة المتأخرة معنى ظاهر وهو ان
قوله قل ان الله الذي تفرقوا لاياله الملقاة والخفا لكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع كنه لما راي
ان يجوز العطف بالرفع على محلهم كن كل جوة على محلهم ان كل جوة في الموصوف بالمشبهة بالفعل وكذا اجري
بعض من المفتوحة جوة رفع المعطوف على ما يجرى ككسوة على ما يجيء الموصوف المشار اليه ابراهيم
يجري ان كسوة وما كلمات الشرطية الجازمة الدالة في الشرطية فلما دخل كسوة من نحو المبتدأ
الذي القوم فيضم مع ذلك بعد ضمها ان حتى لا يخرج كلمات الشرطية التعليل عن النصيب فلما ذكر

[illegible]

الشمس البدر والفلل والنجوم
عجائبها وسرارها
عجائبها وسرارها
عجائبها وسرارها

قال في نسخة أخرى في المتن
التي هي من نسخة أخرى في المتن
التي هي من نسخة أخرى في المتن
في نسخة أخرى في المتن

[illegible]

الكسائي حذو عت الواو لو فقه ما وقع ضربا لم يند فمقول ضربا لئلا يوافق كانه في اللفظ
ويكون عند الكسائي لئلا يوافق المذكور بالترابيع نحو ضرب زيد بكلمة او ضرب زيد الشد فاما ومتوسط
لغالبه معنى الفعل عليه اذ لا يبين ذكر سوية وايضا يباش الى ان هذا المبدأ لا يفر له كونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما اضر زيد الا فاما ولم يسمع الا ببناء مع كاستغرا و في غير مثل هذا المبدأ اقول ان
ابن در سوية وايضا يباش الى انه لا يفر له كونه بمعنى الفعل كما قلنا معنى ضرب زيد فاما اضره فاما
و هو في اقامة الترتيب عند ما و قد يكون الى ان نحو فاما حال من معمول المصك لفظا ومعنى والفعل
ففيه لمصك الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ قد بعد الحال وهو با اي ضرب زيد فاما حاصل و قد
الافتقار الى ان الخبر الذي سئل الحال مصك مضائق الى صاحب الحال اي ضرب زيد فاما اي
ما خبر اليه الا بهذا الخبر المبتدأ وكذا ان شريك السويط ملوثا و قد ايل لبصره الى ان هذا معمول
المصك معنى لفظا والفعل الى الحال كذا في اي ضرب زيد حاصل اذ كان قائما والدليل على بطلان
مذهب الكوفي ان كلهم متفقون على ان معنى ضرب زيد فاما ما اضره زيد الا قائما وهذا المعنى المتفق
عليه لا يستغنى الامة بغير البصر في الا فقه و بيانه مبنى على مقارنه و هي ان اسم الجنس على ان يقع
على القليل والكثير بل فقط الواحد لا يستعمل ولم يغم فيه فانه يختص به ببعض ما يقع عليه في الظاهر
استغراقه لنفسه اذ من استغراق كلهم بمعنى الترتيب يابس والمأبى اذ اي كل ما فيه هناك الماهيتان
حاله كذا فلو قلت مع قولهم النور ينقض الظلمة ان النور مع الجحور لا ينقصها لكان منافقا لقاهر
ذلك اللفظ واذا قام فيه لخصه وهو المختص بنحو شئ الكرم وشرب الماء لا شرب الجميع وشرب
الجميع مستغنى فاذا انقضى هذا قلنا ان الجنس الذي لا يوصف غير مفيد عند البصر به بما يختص به
بل في الحال عندهم فبذلك الخبر فيبغى الجنس على العموم فيكون كل ضرب سوي وافق على زيد حاصل في حال اليك

خالف

القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضره زيد فاما ما عند الكوفي فليخص
عندهم مفيد بل حال المختص به فيكون المعنى ضرب زيد المختص بحال القيام حاصل في غيره مطابق
للمعنى المتفق عليه لانه لا يفتقر من حصول الخبر المبتدأ بالقيام حصول الخبر المبتدأ بالانقضاء ايضا
في وقت اخر فليس يغيرهم اذ المعنى المختص به لا يفتقر عليه في بطلان مذهب ابن در سوية ايضا
لانه لا يضر في ذلك اضره زيد فاما ما يفتقر منه بكونه فانه على ما تقدم من هذه اللفظ
انه ليس في تغييرهم ما يثبت منه الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعد اللفظ وافق موقع الخبر
وقد تقدم ان الخبر لا يميز و هو با الا اذا سئل مستند لفظ وكذا نقول في قولهم ان شريك السويط
تمكنوا ان معناه ان شريك لم تكنوا حاصل لم يحصل بهذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان نقول ان
اللفظ اذا من شريك ملثونا عشره مثلا وغير ملثون الا في شريك السويط ملثونا شريك
مثلا فانه اكثر شريك ملثونا و قد على زيد لا فخصه في المصك مع بقا معموله وذكره عندهم
محتج اذ هو يفتقر ان المصك مع الفعل والمقول لا يفتقر الى ان يقال اذ اقامه شريك فانه
دالة عليه فليست بخبره كما قال السويط في باب المفعول معه ان تغييره ما كان وزيد ما كان بل يستلزم
والغيرية الدالة على تغييره الى خبر الذي هو حاصل عند البصر وهو التاخير عما اضره بكونه مفيد بالقيام
لانه لا يمكن تغييره بغيره الما بعد حصوله واللفظ الساد مستند الخبر وهو الحال فقد حصل شيا ويكون الخبر
واصله عندهم ضرب زيد حاصل اذ كان قائما وليس اذ كان مقبلا فبذلك لا يوصف خبره كذا في قوله تعالى
واذا قبلهم لا تغدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا بهم يغفرون ومثل ذلك كثير في هذا حاصل كما يجرد
منعك في الظروف القامح زيد عندك في المبتدأ فبغى اذ كان قائما لا في اذ كان في شريك
القول في حال وفيه الى المقام الظرفي لانه الى ان معنى الظرفية اذ معنى جالي زيد ما كان ايلا وقتا

ملثونا ان شريك ملثونا
ملثونا فلو قدرنا على زيد
المصك ان شريك السويط

الركوب في القام مقام الطريق القام مقام الخبر فيكون القام مقام الخبر **قال قيل** لم لا يكون

كان المعتقد في قصصه واما ما ذكره في **فيل** فان مثل ابناء المصطفى اى الذين يحيى بعد ان ماتك المصطفى بالفضايله

المذكورة لا يكون له اسم كونه الا كذا ولو كان خبره كذا لكان خبره كذا وسمي ذلك مع طول

المستغفران اذا قبل فيه فيه تكلفان كذبت من ذلك اذا امسى الحائض المضيق اليهما ولم يثبت في غير هذا المكان

وهذا العدد لشيء ظاهر معني كان النافذة الى معنى الثامنة وذكر لان معنى قوله ما حصل اذا كان قائما

ظاهره معنى النافعة وما فيها الى المعام الطرق والمناظره والذى اوقعه في هذا واقعه

فما لم يزلوا بها حتى عادوا إلى حالهم بالسلامة والبركة والرضوخ إلى الله والحمد

اختلاف القولين على ما ذكره المالك فنقول بغيره رضي الله عنه وأصحابه وقائمه والقول الثاني

ما صاوة صاوة يذو به الدار او ذوال قنفط

...وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَادِمٌ فَالِقَ الْيَمِّ مُتَجِدِّدٌ

[illegible]

...فمن لم يجد من يقرأه فليقرأه لنفسه

المصنف به الحق وبذلك لا اوبون نحو اعطيت ما يلويا الى غير ذلك مما عند الله من البر والنعمة

والا لا يجوز ان لا يجعله ذكرا الكوا اخطب بجانه ان جعله في ما ايضا والما يجوز مثل ذلك بعد مصلحته

مجمع اللغة العربية فلانقول خبر خبر بد قائم ادل بجانة اول الكلام والاشارة ان الحارث بن عيسى المجاني

بجواز ان يفسد في فعل المذكور زمان مصداق الى ما يكون من خلاق اكثر من شي السويق وضرر فيها وذلك

المدة فوقعي بالمسكة به مقام الطرف نحو فوالله ما زلت افي فذلك ان التقدير لخطا وان ما يكون

لَا مِيرْقَانِي إِذْ أَوْفَانِي كُنْتُ لَا مِيرْقَانِي فَهِيَ الْمِيرْقَانِيَّةُ وَفَاءُ كَأَنَّهَا تَحْلُصُ صَائِرُ وَلِيْلَةٍ قَائِمَةٍ

يخرج من النفوس انهم اقصاها كمال الامم بوصولها في يومها وايضاً كثر وقودها

بسم الله الرحمن الرحيم

الموت منكم فوكم احسن ما يكون زيدا اللهم وفيكم لان احسن في الخلق منكم ولا تحسبني منكم

الاما المصيبة فله و كما خاضعت هذه الضيقة في القوت العويص و هو الذي كنا نتمنى الضيق

الذوات مع فكاك فان كان جامعاً من فوايد حركاتها في النظم فكذلك

[illegible]

بجواز أن يكون رفيعاً لا يعقل أن يكون الواقف لكونه هائلاً مستنداً إلى الولد أيضاً بغير نصيب

حتى يتخلل الى ابعاد بل يكون منصوب لفظا على الضرب من فروعها كالحال الذي هو معام الخبر حتى يرتد الى

اذ ينظر غيرهم لفظ ساد عند الخبر فكيف حاز وجوبها وانما قلنا ذلك لان الخبر معنى لجملة

الحزب المحذوف بعد لم يصح الا ما نضروا على تقدير الكوفيين في قوله ضرب في زيد فاما ما في زيد

وقلنا للتفكير كل حال مفردون في تبعه اي لا ومفردون بضمبعنه في تبعه مفردون في كالتفكير في كالتفكير

وَأَمَّا السُّورَةُ النَّاسُ
فَإِنَّهَا مَكِّيَّةٌ وَعَدَّةُ آيَاتِهَا
أَرْبَعٌ وَخَمْسُونَ آيَةً
وَمِنْ أَسْمَاءِهَا السُّورَةُ
الْمُتَوَكِّلِينَ

[illegible]

لا يبدل معها كالباقي أما إذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفع لسان النصب فصل في سبب ابتداء فتح اقصاء
 نصب ما بعده على وجه المشابهة للنصب على كنهه بما وقرأ له نزلها ما ويا لرفع ما بعده على وجه
 كان له الأصل لان كل واحد منهما بعيد قوله طريق فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له
 ان علته بالخراد يكون المعنى ليس لغيره بل ظرف في الدار وهذا معنى سبح فانه ايضا ظاهر سبب ابتداء
 الظرف في كون ظرف معرفة لغيره رجل وفيها قبله والمعنى يسره الدار عليهم رجل ظرف وتوغلهم رجل قائم فيها
 لكان اظهر من جهة المعنى في كونها منعلا بالخير قوله ويكونهم لا يبينونه الا اذا كان ظرفا قال لا تدسى
 لا ادرى من ابن ثعلبة لعله فكسه قال الحق ان بني منهم يحرفونه وجوبا اذا كان جوابا او فائنة فيمنه غير
 السؤال وحالة عليه اذا لم يتم قبلها يحذف فليس اذ لا دليل عليه بل يتوهم اذا كان الجواب عن الجواب لا يبان به
 فعلى هذا القول يجب بثباته مع عدم القرينة عند بني عيم وغيرهم ومع وجودها بذكر الخذف عند الجواب
 ويحذف بنى عنهم قال لوهم ما ولا المشبه بنى بليس والمثل من ذلك بعد قوله ما نحو زيد فاما قوله ما نحو زيد
 مذكور في كذا اذا اقول سهم ما فبما يكونان معرفتين او احدهما نحو زيد فاما وان كان هو الظرف فاما
 للملكة الكلية التي تدخلها لا فاما ان يكون المتبدل فيها معرفة مع تكريرها نحو لا زيد فيها ولا عمرو او بذكر الخبر
 تكرير بنى لا رجل قائم قوله وهو كذا اذا أي عمل ليس لا ساد فالواجب في الشعر فقط نحو قوله ما صدق في
فاما ان يفسر لا يبرح والظاهر انه لا يعمل لا على ليس كذا اذا ولا في كسره او بوجه من سمي بها كلا وجهين
 منصوب بالخبر ما ليس في كذا لا يبرح ولا منصرفه الاول ان يقال هو التي في لا اله الا الله البقرة الا انه يحسن
 لها ان يقال تكرير في كذا لا فاما ويجوز كما في الفصل بين اسم ما وبينها ومع المعرفة ويشترط فيه
 ذكر كذا لا يبرح وذكر لصغرها في العمل كيجوز في المنصوب لا عند كسر اسمها والظاهر فيها ان الظرف مع
 ارتفاع المشددة المنكر بعد لان التكرير في سياق غير المطلوب للعموم على الظاهر وان كان مع لا وليس

م
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والمحال والمجهول
المحذرة والمذكورة
فدم المقول المط
صار فاعلا لاه
مؤخر بشبهه
والجاء في قوله
وإذا كان ظاهرا
المعنى هو الذي

فصل في بيان ما يجب من العلم بالحدود
فصل في بيان ما يجب من العلم بالحدود
فصل في بيان ما يجب من العلم بالحدود

بجمله في قوله تعالى **فَوَلِّصْ لَهُ مَا فِي الدَّائِئَةِ** فلو كان خبره **فَوَلِّصْ** فانه شئ فعله المتكلم الذي هو قاعل الفعل المذكور **فَوَلِّصْ** بقوله **فَوَلِّصْ** فعله المتكلم ودين بالقول في قوله **فَوَلِّصْ** فاعله هو المتكلم في الحقيقة ان كان مفعول الدالة الفعل في ظاهر اصطلاحهم بطل على غير القول فيقال **فَوَلِّصْ** فعل مفعول فلم يكن اذا **فَوَلِّصْ** في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا خبره باعيان انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد بهذا اللفظ المفعول فلما خرج بقوله اسم ما فعله كمن سما بنا وبه باللفظ فدخل في المذهب المعاني فان لفظ **فَوَلِّصْ** وبوم الجموع وانما ذلك لفظ او دين الفاعل في القول في قوله خبره بل بوم الجموع **فَوَلِّصْ** وان ارد وهو الظاهر بقوله انه فعل مضارع الذي هو الضرب فلم يكن اذا **فَوَلِّصْ** في قوله اذا فعل مضارع ولم يفعله **فَوَلِّصْ** ويعني باسم ما فعله اسم كقول الذي فعله ويخرج عن هذا الخبر في ما خبره خبرا لان لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا **فَوَلِّصْ** لان **فَوَلِّصْ** الذي فرغ من اثبات خبره خبرا **فَوَلِّصْ** وكذا في **فَوَلِّصْ** فاعل خبره ما فعله لفاعل ما خبره بقوله فاعل فعله مذكور عما نحو اعني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعله ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعني **فَوَلِّصْ** فاعله الضرب وهو لا يفعله نفسه وكذا استحسن الضرب قوله **فَوَلِّصْ** مذكور صفة فعل وكذا قوله **فَوَلِّصْ** معناه والضمير في معناه **فَوَلِّصْ** اسم او الى ما قوله **فَوَلِّصْ** ههنا عن كرهت فها هي فان في اسم ما فعله المتكلم وهو قاعل الفعل المذكور كمن ليس كرهت بمعنى فها هي ويبطل هذا الخبر حتى كرهت كراهي وايسر بي وابغضت يقضي على ان المتصوفا مفعول بها قال يكون لنا كيد في النوع والعدد نحو جلست بطحا وجلت فاما **فَوَلِّصْ** فاما **فَوَلِّصْ** ولا يجمع بخلافه فاضوية **اقول** المراد بالناكيد المصكبة الذي هو مضموع الفعل بل زادنا شيئا عليه ما وصفه او عدد واوله الحقيقه ناكيد لذلك المصكبة المضموع كمنهم مكن ناكيد للفعل نوصفا فقولك ضربته مفعولا **فَوَلِّصْ** فاما **فَوَلِّصْ** كمن يعذب بصله بمنزلة قوله **فَوَلِّصْ** احدث ضربا ضربا فظهر انه ناكيد للمصكبة **فَوَلِّصْ**

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

المضمون وهذا لا لافاضة الزمان الذي تضمنه الفعل ويعنى بالوجه المصطلح الموصوف وذاك على قدر
لانه اما ان يكون موصوفا على معنى الصف كانه مفعول والفرق ما وكما جلت والركبة لان الفعل المصطلح
المختص بصفة من الصف كصفة الحسن او البعج او الكفا وغير ذلك فليكن له لفظا مطلقا كقولك
بذلك بعد ما يبين ذلك الوجه نحو جلت حسنه وبعها بترك نحو جلت جلتة واما ان يكون موصوفا بصفة
مع ثبوت الموصوف نحو جلتا جلتا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضرب من ضرب
الامر لانك حذف الموصوف فيم حذف المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامر كقولك
حذف الموصوف فيم حذف المضاف من الصفة كما صرح جليسا كونه معنى المصطلح المأخوذ نحو ضربته اوانما
من الضرب واما بالاضافة وذاك ما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في الفعل التفضيل نحو ضربته شديدا وقول
ضرب مقدم لان ايا وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كقولك ضرب بالاضافة ويجوز ان يكون ايا والاضافة
موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا شديدا واما بعضا وكل نحو ضربته بعض الضرب وكل الضرب او غير ذلك
في اللفظ نحو ضربته اوانما والجملة واما ان يكون مصطلحا معني او مجرورا لبيان اختلاف الالوان نحو
ضربته ضربا اي مختلفين قال الله تعالى ونظنك يا ايه الطغوت او تعرفي بلام العهد كما اذا سلمت الى ضرب
مع او كسند او ذئب او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو الفرقصار في قول الفرقصار مصطلح
ينفع كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد اوانما الاصل صفة المصطلح اي الفعلة الفرقصار وكذا القهقري
في رجع القهقري وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل شئت من لفظه وان لم يتعمل وكان قبل
بغير القهقري وبقصر الفرقصار ونحو وعدم سماعي ووعى هذا التماسا في صيغة الشئ وعدم
سماع في الالف يفتعل المذهبين اذ هو ايان حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات
معينا كان او لا وروايتك من موقوف له نحو ضربته ضربا وضربته او موقوف بما يدل عليه

[illegible]

24

في الترخيص نحو اقاما وقد فعل الكسوف اقاما قد علم الله وقد فعل الكسوف وكذا قوله اقاما مائة وقسمنا
اخرى وقد قبلتها الهواك كما يجوز ان يثبت ان يكون قد سلك مصدك عطف على هذا بالواو
والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه بيمينه كما يقول الجيب للمطابق نعم ونعمت عمت اي اقبل وانعم عليك
انعاما اي اقره فقرة الترخيص واذا اضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمته اي فخره وبهذا مضبوط بضابط
الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا اقبل ذلك ولا كيدا ولا رعا ومن مصدك كاد اي ذريه ويقال ايضا
ولا كودة ولا مكرهه ويقول الراد على الثاني لا اقبل ذلك ونحوه وانما ونقول اغدبت اغدبت الفرس
بمن سرق من ذكروا ناعما وببعض الفعلية بهذا المصداق لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدم واغدبت عليه
من الغدبتان نحو وينزل اليه بشيئا عليه يسويه وبهذا امر الفيلسان وقد جازت الجملته قائمة مقام المصداق
ولاي قابا لفيلك اي قابا الدابة والمعنى ذريت ذريتها والاصل قولها لفيلك اي لفيلك والليم بمعنى الى كما تقول
في المال كمنه فاد الى قابا ويجوز ان يكون بهذا ايضا بمعنى المصداق اي كمنه مشافرة الدالة لا يجب
ضيقنا بصبه كما وجبه كمنه فاد لفيلك بمن جعلت الجملته التي هي قولها لفيلك بمعنى المصداق اي صابرة الدابة
فانجي عنها مفعولا لا ابتدا والتعب وكذا صابرة مفعولاه الى المصداق اي مشافرة او مشافرا بمن غير ان يفهم
من المضار والمضار اليه معنى ومن الجار والجور مفعول اضرفلا صابرة الجملته بمعق المصداق اي مشافرة
الاجرة ومن الجار الاول بالمراد المفعول الذي صابرة معناه وهو المصداق او الحال فقبل في وفوقها
وفاء وشركا المضار اليه الجار والجور مفعولاه الى المصداق اي مشافرة او مشافرا بمن غير ان يفهم
الى فليكن اي فعلها مشافرة قال المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما
اقول قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار سببه ما وقع عليه ويرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنسوب
في ما ضربت زيدا واو بضم زيدا واو بفتح زيدا فكذا او فتن عدم الضرب على يد وكان الضرب كان شيئا او

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُطَّلِبِ إِيَّاهُ الْقَاطِفِ
وَرَأَاهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا يَدْرِي مَا فِيهَا
فَعَلَا مَقْصِدًا —
وَأَمَّا الْعَدُوُّ فَامْكِنُوا لَكُمْ
تَحْتَ أَيْدِيكُمْ لِغُلَامٍ الْأَوْدِيِّ
بِأَرْبَابِ وَاقِفٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ
الْبَيْتِ تَهْتُونَ بِهِ نَارًا خَالِدَةً
ذَلِكَ حَسْبِيَ —

من انقضت اى بغير العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومن لم يمتنع من انقضت اى ما جازى
انقضت اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
من انقضت اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
الليل ومنها قوله اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
وسو كيك اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
وان ثالثة فاهل الليل والنهار اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
الى اليوم وكما يوم من هذا وقد يقال كل اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
وكل شئ اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد اى ما جازى من اولاد
لاشبهه وان المقول به يحذف كثير من الالف افعال الشكوى كما يحذف في بابها وكذا المفعول به
فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على نفيها نحو ما امنتك واجرا اذ لا فائدة في التبعي مما دون المشبهة
ولا يحذف الجاه نحو ضربت زيداً في حواء ما قال من ضرب اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كانت مشبهة
نحو ما ضربت الانبلا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منهى كانه في شئ لم يشاء اى بشاق
او غير منوى وذلك اما لتضمين الفعل للمازى كونه شئ نفي الغنى عنه اى اى يعدل له وفي قوله
وان تشد بالبحر ما دى ضرة عليها الى الضيق يخرج في عذبة انضمت الى اى يؤثر بالخرج والمازى
بشره القليل كقولهم فلا يعطى ويمنع قال الله تعالى واسه يفيض ويبط قال الشاعر في المنادى

و لا المطلقون اقباله بحرفي نائب متبدا اذ قولنا او تقبلنا **القول** اي الذي يطلب منه ان يقبل
عليك بوصفه قال المصطلقون اقباله اخرج المندوب لانه المنفرد عليه لا المطلق اقباله وبحرفي نائب
متبدا اذ هو صريح نحو زيدا فلو كان طلبا قبالا لزم وقد فصلنا بين هذا الخبر وقال ان الذي يحتمل ان يكون
للمشكك له وذكر لانه لو كان باسما معنويا لكان مطلقا لا فعلا فلهذا لم يرد اطلب قبالا لزيد ولو كان باسما
لفعل او ماد فعل عليه واخرنا به فلهذا لم يرد المندوب وليس ينادي والظاهر ان ما الله له بحرفي نائب
للمشكك لانه فان المندوب عند كل ما فعله با واخرنا به المندوب عند ما دى صرح به لما فصل الكلام
المنادي في العلم والبناء وكذا الظاهر من كلامه سيبويه انه مناد في الجزاء والى المندوب مناد على وجه
النتيجة اذ قلت يا محمد فكاكك تناديه وتقول له تعافا فاما ثانيا فيكون منه قول في المندوب لا بعد اي لا
منه كذا انهم من ضدهم بالمتبى على الحق ونصروه هيا فلهذا هو انفعلا لا بعد اي لا بعد ولا بد من
وكذا المندوب المنوحي به نحو واوبلا واثورا وواثرنا اي اضربه في تعجبهم فضا عكس والابطل على انه
مدعو فلهذا يقال لانه مدعو اليوم نبورا واصلا وادعوا نبورا كثيرا احرارهم بقول عابورا وكذا المتعافا
منادى فلهذا معنى المتعافا والمتعجب منه منادى فلهذا معنى التعجب فعنى بالمداد وبالمد والى عطف
فنى بهنجر منكم وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه بقول هو منادى فلهذا معنى المقتصر والعراض غير
معتد به بهذا والنصب المنادى عليه سيبويه على انه معقول به ولا يصيد الفعل المقدر واصلا عند
با اذ هو غير ما في الفعل صدق لان ما كثر استعماله ولذا لانه صرف النداء عليه اذ انه فائدة والى
المير نصيب المنادى على صرف النداء لانه مستل للفعل وليس يبعد لانه يقال امانة الفعل فلما كوت
اذا لم يند اقبالا اي ان النصب المفعول به بفعل واجب الحذف وعلى المندوبين بان يجهلا وليس المنادى
اهبط في الجملة فعند سيبويه جز الجملة اي الفعل والفعل المقدر واما المندوب فصرف النداء مستل

بازیدم تم فغان او سحر دیا
کفری که باز بداد

احدهما على الجلالة اي الفعل والفاعل مقدرا ولا يخرج عن دعوى سائر مستلها والمفعول به لما على اللذين
 واجبا للمكر لفظا وتقديرا اذ لا نداه يدركه المنادى وما اوردنا الترافعا من ان الفعل لو كان مقدرا
 او كان باعضا منه لكان له خبره غير انه لا بد من ان الفعل مقصود به لا نشاء فلا ولو ان بقدره بلفظ
 الماضي اي دعوى او ناديت لان الغالب في الافعال الناشئة بحسب ما يلفظ الماضي فقال ابو علي يعنى
 كلامه ان با واولا لهما افعال متعديان لهما ما لا فاعل لا يكون على اقل من حرفين والبره في ما ادق
 البناء ويمكن ان يقال خالفنا افعالنا لكثرة استعمال النداء فجوز ان ادائه ما لا يحجره غيره الا ان
 الى الترفيع وسبق ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لفاعل لعدم تقدم ذكره وللملك لان اسم
 الفعل لا يضمير فيه ضمير المتكلم فاجب ان اسم كل فعل مجرى مجرى ذكر الفعل في كون فاعله ظاهرا او
 ضمرا ثابتا او متكل او محاطا كونه لا يبرهن في اسم الفعل شي من الضمان فتقول صفة المفعول
 والمؤنث وكذلك متناهما ويجوز ان كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم مستتر فيه ضمير فيكون
 كقول بعضهم انا انى بمعنى انى او نضمي وانه انى بمعنى انى او نضمي وقيل لو كان اسم فعل
 لهم من دون المنادى كونه هامة والى انى في بعض النسخة ما لا يستعمل به كلاما كالجمل في القسمية
 والشرطية والنداء للذين من فنادى **اعلم** انه قد ينصب عامل المنادى لمصدا انفا فاعلى
 بان يد دعاء ويجوز ان يكون مثل اسم اكبر دعوى الحذف ونسب قائم فاعلى من نصبه بلفظ مقدرا كما قيل
 فيها واجاز المبرد نصبه لخال نحو بانى فاعلى اذا ناديت في حال قيامه قال منه قوله يا بنى ليجعل صرا
 للقائم والظاهر ان عامله بنى الذي هو معنى النداء وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجرس تقدير المراءاة
 اليه في قول الجبى بنى بنى **قال** فبنى على ما يرفع به ان كان مقرا معرفة نحو بانى وبانى ليجل
 وبانى وبانى **قال** انما قال على ما يرفع به ليكون اعلم من قوله بنى على الضم فان نحو بانى

في كل شبه المنادى المقدر بالمعنى المتكلم اذا كان غير متصرف نحو يا امر القدر معين

وبانى دون خارج منه وما يرفع به الضم والالف والواو وقال كميلى المنادى المقدر
 المعرفة مرفوعة بنحوه من العوامل اللفظية ولا يعنى لا بنحوه فيه عامل الرفع كقول بعضهم
 المتبدل بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى بنى فلما بدى من الامر انى لغيره لثباته
 المضاق والى ان المتكلم اذا نادى الفعل البناء ولو فضاء لثباته غير المتصرف فرفعناه ولو نون ليكون
 فرفا بينه وبين ما يرفع بعلى مرفوع ولا يعترض عليه بالمتبدل فان الفعل فيه عند هو الخبر قال
 ولما نصب المتكلم المضاق لطوله ولان المنصوب في كلام العرب اكثر من عند مرفوع او منصوب
 بلا عامل وقال القراء اصل خبر بانى لا يكون المنادى بين صوتين ثم انى بيا ونوال الف فضاء
 كالقائى فبنى على الضم ونصب المضاق لكونه مضاف اليه مرفوعا لغيره كونه عند ليست نصبا
 ولا ادعى ما يقول في نصبه لفظا على المضاق والمعرفة المتكررة ولم يجرى المضاق بجره لانه كونه منصبا
 قوله معرفة الى الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فبدل فبدى بنى بانى وبنى بانى وبنى بانى
 ملكان مقصودا فصد سوا تعرف بالنداء او كان معرفة فبدله فيعم نحو بانى وبانى وبانى
 وبانى والضم مقدرا المنقوص والمقصود نحو باقضى وباقضى في المبني قبل النداء نحو يا بنى وبانى
 لولا ان بنى بنى اليا في المنقوص ويعوض منها بنوينا فيقول باقضى لانه لم يولد للمنفقوص
 ثانيا مع السكون بل لانه اضافة وليا بنى بنى بنى بنى من الالف فوقها من الالف بالكتابة
 وانما بنى المعرفة لكونه مرفوعا ككاف التسمية المأثورة لفظا ومعنى ككاف الخطا في قوله وكونه
 مثلبا افرادا وتعرفنا وذلك لان بانى بمنزلة ادعوى وهذا ككاف ذاك لفظا ومعنى ولما قلنا
 ذلك لما نعرف ان الضم لا يبنى الا المأثورة الحرف والفعل ولا يبنى المأثورة الضم المبنى ولما المضاق
 والمضارع علم فلم يبنى لانها ليسا ككاف افراد او لم يبنى المفعول المتكلم لانه ليس مثل ما تعرفنا ولم يرفع

موقعا وان وقع المضمير منادى جازيها انت نظر الى المظهر قال يا ايها البحر يا البحر يا ايتها
 الذي صلتنا غانا فغدا جازيها بانك نظر الى كونه مقعولا كما ورثه كلام ابن الاثير بانك قد
 كفيتم فالله لا يسهل ما اراد ان ينكحهم واذا اضطر الى تبين المقادير المضمير اقصر على المقدر المضمير
 اليه من التبيين قال سلام الله يا مظهر عليها وليس عليك يا مظهر السليم وعندك نوح بنصيب من جودها
 الى كونه الناصر اليها اضطر الى ان لا يبنى البناء يتنوع التكمين والناهي المفرد على المكنى لان له عرقا
 في الامر وبني على الضم فربما بين مكنى المقادير المكنى نحو يا قوم ويا قوما ومكنى المكنى نحو يا قوم
 كما ان لو كان مكنى فيكون مكنى قبله وما قبل **قال** ويخفى بل لا مكنى في قوله يا قوم ويخفى الى ان
 التواولا لا مكنى في قوله وينصب كما في نحو يا عبد الله ويا طالع اجدل ويا رجلا ابرر
اقول بل لا مكنى في قوله المظهر نزل المقادير اذ المستغنى به نحو يا الله او نجيب منه نحو يا الله ويا
 لام القصص اذ قلنا علامته كالمستغنى والنهي وانما اذكري ما بين الامر والمكسبة معناه المعاني
 اذ المستغنى من مابين انما بالبناء وكذا المنجي منه محض من مابين انما له بالبناء في قوله
 في اللام معدية لادعوا المقدر عند سبويه او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المقول
 وجاز ذلك مع ان ادعوا مستغنى عن الضمير بالضمير او بضعف النائب متا بالبناء انك
 تقول ضرب لي ضربا وانا ضارب لرب ويا ايها الضرب وانا فصح ان لا مكنى في قوله المستغنى
 لا يحتاج شيئا من اهل الفرق بين المستغنى والمستغنى له وذلك ان قد يلحق بالاملا والمستغنى
 له بكسر اللام والمنادى **نحو** يا المظلم ويا المضيئ اي قوم والثاني وقول المستغنى
 موقعا المضمير الذي يفيض لاهل الجرم مع ما يحق في موقعا الجرم فان عطف على المستغنى بغير ما نحو
 قوله باللكم واللبان للبحر كسر اللام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغنى للبحر

هاصل يعطف على المستغنى وان عطف مع فلا بد مما يفيض لاهل المعطوف ايضا نحو قوله يا
 لعطافنا ويا لبرياح وانما كسر اللام المستغنى له لعدم وقوعه موقعا المضمير نحو قوله يا الله المكنى
 وفتحت في المنجي من لوقوعه موقعا المضمير فقط وبطو كسر اللام على انه موقعا قوله وفتحت في بالبناء
 وبالبناء وبالفتحة وفي الفاء من بعضهم ان اصل بالزبد بالفتحة وهو صحيح لانه
 يقال ذك فيمال ال له نحو بالبناء واهي بالله ونحوها وقد يستعمل المستغنى له من نحو يا الله في الفرق
 وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي مستغنى بالله من الم الفرق واما اللام الدافعة للمستغنى
 له فهو متعلق بما قبله من الكلام الاول فيغي بالله المستغنى من انصافه بالبناء الى اهل المستغنى وقد يستغنى
 عن المستغنى له اذ كان معلوما او قد نزل اللام المعنى منه على المقادير المكنى في قوله يا الله قال
 من لم يلبس الكبر انما يلبس الكبر انما يلبس الكبر انما يلبس الكبر انما يلبس الكبر انما يلبس الكبر انما يلبس الكبر
 كليب والمستغنى به للفرس تكلف ولا معنى للمستغنى به من لا حقيقة ولا حقا ولا يجرى في قوله
 على المنادى غير المعطوف المذكور فلو قلت بالزبد فذلك انك لا وانما سجد له لم يجر ولا يستعمل ما هو في
 النداء المستغنى به والنهي بالبناء ومن كونه المستغنى به النداء فكانت اولى بان يكون فيها المستغنى بالبناء
 المستغنى به والمنجي منه والمهد في قوله واللام قال القليل الذي يدل من الزيادة في اخر المستغنى به و
 المنجي منه فكل واحد من اللفظ واللام يعاين صاحبه ولا يجمعان وفيكم هذه الزيادة الحكم بزيادة المدح
 فتكون من زيادة ومنه واو ومنها لافادة المدح كما يجوز والمصادر المستغنى به والمنجي منه معرفت
 عند الله وان كانا مفردين معرفتين لان هذا البناء في المنادى ضمني لانه لما بينه كلهم المكنى
 المشابه الحرف فغلبت اللام المعنوية لجره في النداء المعنوية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء
 على ما قلنا مع كونها بعد من مقتضى الجر قوة وينصب ما سواها اي سوا المفرد المعروفة والمستغنى عن اللام

المنادى

الوجود برفع الوجود اتفاقا ولم يجز بان يزداد المال الى التصديق المضاف على المضاف اذا صلح اللفظ
 بجزء المضاف **قال** ونوابغ المنادى المبنى المفرد من التاكيد والتعريف وعطف البيان والمعطوف بحرف
 المنفوع ونقول يا عبد الله فاعلم ان عطف المضاف على المضاف لا يكون الا بحرف التعريف او التاكيد
 والتعريف والبيان ان كان كالحسن فكذلك الخليل والافعال في عطف المعنوية تنصب والبدل
 والمعطوف غير مذكور حكمه حكم المستعمل مضافا والعلم الموصوف باني مضافا الى علمه اذ يختل تحت **اقول**
 كان عليه ان يقول ونوابغ المنادى المبنى غير المستغنى الذي في آخر زيادة الاستغناء فان نوابغ لا
 ترفع نحو بيان المجرى لا يجوز وعلم لان المنبوع بني على النسخ وكذا نوابغ المنادى المجرى بالعلم
 لا يكون الا بجزءه ونقول يا زيد وعلم ولا يجوز رفعه او نصبها لظهور مراعاة المنبوع والاعلى المعنى
 ضرب زيد وعلم فيجوز الكلام على باب الاضافة وقال لا يصح يا بصرة المنادى المضمين لشبهه
 بالمضم الذي لا يجوز رفعه قال تعالى في الظرفية فوك يازيد الظرف على تقدير ان الظرف والتعريف
 على تقدير ان الظرف ليس كما اذا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول نوابغ المنادى
 على ضربين اما بدل وعطف متبوعين اللام او غيرهما ببقية النوابغ الخمسة وهي التعريف
 التاكيد وعطف البيان وعطف النسب واللام والضرب الاول كالمنادى المستعمل اي كالمنادى الذي
 يشترط حذف اللام سواء كان مفردا او لا وسواء كان متبوعا مضميا او لا فنقول يازيد ورجلا ويا
 عبد الله ورجلا وكذا اذا كان مضافا او مضافا اليه نحو يازيد وعبد الله ويا عبد الله وطا لعبد الله
 وتقول البدل يازيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسب من حيث المعنى منادى متانفذا اذا
 لم يكن معناه اللفظ ما يقع بين حرف اللام اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المتانفذا الذي يشترط
 حذف اللام لئلا ما نصرت على سبيلها واجاز الماوي يازيد وعلم على الموصفي اذ بين ما يشترط حذف اللام

٤ اذا عطف الكلام على كائن
 بالاولى ونقول يا زيد ورجلا
 اذا عطف النسب كذا
 على ورجلا ويا عبد الله

اللام ضعيفة وبين ما يوزن حكمه كالمبشر فقولوا ونظير ذلك من سائر ما يحلها وعلى ما اجاز لا يمنع
 يازيد وعلم بالرفع محلا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله ونريد يا لنصب كل ذكر بناء على انه في جوف
 في النابغ ما لا يجوز في المنبوع وكذا البدل مستعمل المنبوع وجائز في مقامه فجاز ان يكون اللفظ
 كالنداء المتانفذا والفرق ان عطف البيان هو البدل كما يجوز في النوابغ فيطرد فيه حكم البدل نحو يا
 عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيها ويجوز البدل اي لما يجعل كالمستعمل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما
 يجوز في النوابغ **فان قيل** اذا كان البدل المعطوف المجرى عن اللام في حكم ما يشترط الحرف المنبوع لها
 فيلحق بالجر فلا يلزم في البدل ولا غلام وجاز في العطف **قلت** لم يطرد ذلك اما لئلا يسهل على التركيب
 على ما قبل ولا التركيب مع كون ادر جرتي المركب مقدر واما لان عمل لضعيف لضعيف متساوية لان كما
 يجوز في ما لا ياتي الى انظر الحائز العلى بالفصل بينها وبين معروها نحو لا فاعول والى قول انظر الحائز
 سهرها فاذا ضعفت عن التاكيد مع ضرورة فكيف تقدر مع تقديرها بخلاف ما على انه قد جاء ولا غلام
 وجاز في النابغ في المعطوف واما الضرب الثاني من النوابغ اعني التاكيد والتعريف وعطف البيان فلهذا
 وعطف النسب واللام فيقولون ان كانتا تابعتا للمنادى المعرب يتبعانها بما معان فكذا او كذا
 اذ لا عمل لمتبوعها وقال لا فخر في عطف النسب ذي اللام التابع للمعرى بحرفه الرفع ايضا كما
 رجلا ولهاش ويا عبد الله ولهاش وذلك لقوة كونه حكم المتانفذا معق وكذا يشرع حذف اللام
 نقول يا ايها الرجل كذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرى نحو يا اخانا زيد وقال ان
 موضع فلان في المرفوع وهو غير مذكور غير وقد بينا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذا
 ضم اذا كان مفردا بشع المعرى والمبنى وان كانت النوابغ المذكورة تابعت للمنادى المبنى على ما يرفع
 سواء كان الضم ظاهرا او مقدر على يازيد ويا قاضي ويا فتي ويا زيدا فلما كان النوابغ اما ان يكون

في التحليل ان يقول ان الشيء ليس بالمتفعل على ما في اللفظ ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتفعل مفعولا وانما السؤال
 عما اذا كان متفعل لا ان المتفعل كان متفعل في نفسه او كان متفعل في غيره او كان متفعل في نفسه او كان متفعل في غيره

متفعل معنى وان لم يصح مباشرة فرق النداء له في قوله تعالى على المتفعل له معنى في ما اذا الرجل
 واولئك من العباد بخلاف المتفعل لانه لا يصلح الدام فينفع وهو مفعول المتفعل في كل متفعل ان يجعل ذلك
 كونه في كل من الحرف وكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التواضع ان يتبع شيئا في الدام في
 البناء ويلزم للقليل واما في نظر العلية المذكورين احيانا للمرفع والنصب في التابع المذكور مع كون
 المتفعل غير المضموم قوله واولئك من العباد ان كان كالحسن فكذلك في اي المنة هو مفعول المتفعل في اعتبار المرفع اذا
 كان ذوالدام مثل الحرف مفعول الدام وهو انه في ذلك اذا جازع من الدام ووافق اياهم في اعتبار النصب
 مع ندم الدام في الصفة لا فتا في مباشرة فرق النداء له مطلقا كيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة
 لزوم الدام في الاعلام وعرفتم بما في ذلك بان ينظر الى العلم فان كان عالميا امكن ان يكون في الاصل المتفعل في
 شئ من لوازم ذلك المتفعل في نفسه فيكون ذلك المتفعل في ليدان يكون وفي شئ من ذلك
 الواحد فيل العلم مع العلم ليعتد بالانفصال بين وجهه وكثرة استعمال علمه ويسمى ذلك العلم التام في
 كانت الدام مثله لانه لانه لم يصح الابع الدام فيصان كبعض مرفق ذلك العلم وذلك ما في العلم
 كالبنت والجم والكلية واما في الصفة كالصفت واما الاعلام التام فيكون بالاضافة نحو انا عيسى واما البنت
 فان لم يكن غالبا فان ان يكون متفعل من الصفة او المصداق او المتفعل من احد بها كالعبد والحرف والمجتمعي
 والفصل والعداء والنصر يكون الدام فيه غير لازمة لانه لم يصح الدام اعلا ما في يكون كادر
 ابناء بل انما في الدام مثله بعد العلية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك المصنف في
 الاصلية ويصح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح والخصم وفيه ان كانت متضمنة للمدح كالبنت
 كالنبي والجم كوجهي بما في ذلك في جملة العلية واطلقها على المعجمين بها وحقا ومما في في المثال
 اذ كانت ههنا في العلية اذ كانت في بعض ما يصلح له كانت في الدام كالحسن لبعض المتفعل

الموصوفين بالتصريف وكذا المصداق احيانا في الصفة لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزهر وعادل
 وليس هو ذوالدام في الاعلام المتفعل من الوصف والمصداق مطرحة الا ترى انك لا تقول في غير
 وعلى الحمد والعلية بل يجوز ذوالدام في اكثره وليس متفعل من الوصف والمصداق فان كان في الاصل
 المتفعل منه معنى للمدح او الذم قالوا في قوله تعالى لا اصل نحو المنة المسمى به وهو الكبر في المسمى بكل
 قالوا في المنة في يونس بن بكير مناة وان لم يكن في الاصل المتفعل منه ذلك لم يرد في الدام الا اذا
 ووقع في ذلك في نفع اما ان تنصب العلم وتعرفه بالدام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس بغيره
 قال عز الدين بن ابي يوم التفتاح من يركبكم يا بئير حاضي الشرفين جاني وقال ارباب الوليد بن الوليد مينا كالمينا
 يا ائمة الخلفاء في كماله واما اعلام ايام التبرع كالهد والالتين والثلاثا والاربعة والخمسة
 القوا في علمها الدام وفي خبر اثنان من الدام دون احواله في قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه واما
 حكما يكون في العلم وان لم يثبت الثلاث والاربعة والخمسة احيانا بمعنى الثالث والاربعة والخمسة
 محاطة على القاعدة المهمة في كون الاعلام الدام في لسانها في الاصل احيانا صحت بالقلبة اعلاما
 مع العلم العربي فيكون كونه احيانا وكذا في نحو الثريا والذيرك والعتيق والسماك لم يثبت القاطبة احيانا
 ولم تعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين والاضافة كما عرفنا في الثلاث والاربعة والخمسة
 في بنت الاعلام ما ثبت لفظه منها لكن لا تعرف كيفية غلبته اذ في واحد من خمسة كالمشرك في الكوكب
 المعين فان لا في ما معنى المتفعل فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصدقه في
 بما عرف وعمل المصنف في الدام من الاعلام التي لم يثبت استعمال القاطبة في الجنس المذكور في العلم
 وتعرف في الثلاث والاربعة والخمسة ليس في القوا كبلان العلم القابل لما كان جساما صار
 بالعلية عندا قال بل هي جملة من شئ ما في ثمان اكل سيبويه تلك الطريقة اجن الدام لانه لا يجرى

واحدة التفسير لما امكن وكان اكثر ما ثبت جنسية ثم اقتصر بواحد من الجنس الحق القليل بل لا علم
 الاغلب فالقول بالعلم بغيره على اربعة اقسام اشد ما ثبت جنسية لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للشيء
 المعنى ولا قوله كالمعنى والصعق وان يتبين ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظا
 كاللغات وتالها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشترى وما يعرف به ما لا يعرف فيه ذلك المعنى
 ولم يثبت جنسية لفظه كالديوان والعرف كوكبيت لا يعرف معنى العوق والديوان فيهما بهذا بطله ومذاهب
 المير يسر ما حال عليه المصير لا يدل عليه كلامه وذكر انه قال ان كانت اللام في العلم اقترنت مع الالف لغير
 لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل المعنى بها الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد
 عنهما لان تعريفه بالعلم قال وان كانت اللام في النفس اقترنت مع الالف في علمه لان اللام اذا تعبد
 التعريف فليس العلم كالمجرد عنهما فعلى هذا ما يسمي في الحسن والصعق معا اعتبارا للرفع لان اللام
 لا يفيد التعريف وهذا كما ترى فلاق تسبيل ليدل المصنوع قوله والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة وهي
 مقابلة قوله وتوابع المعنى المعرف وليس نسخ الكافية بغير المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظة
 كما ذكرنا بانها تجري المعرف وذكره شرح المفصلة في نحوها الرفع نحو يا ذا الجفوننا بفتح الجيم ونحو يا صاح
 يا ذا الضلوع انفس مع انما مضافان عليهما انهما اسمان في صفة اسم التشاك لا يكون الا معرفة كالجوف في
 الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العسر في الصفة المعقولة مفردة والثانية ان اللف في الضامر نحو
 اسم حيواني مع علمه كالمفرد وان كان مضافا للمضاف فكانه قال الذي ضمير عنده ولو كان قوله
 الذي ضمير عنده بغير حركة لم يكن الا الرفع فكذلك ما كان مثله ونحو قوله في قوله يا زيدا الحسن الوجه
 فان الموصوف ليس بهم التشاك ولا يكون الالف واللام موصولا الى اسم الفاعل والمفعول فيكون رفع
 انفاقا لا وفي ما قدناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضافا للمضاف كمن لا يجري تابعا جري المشك

المضافه ويكون التبعيض في الجري مجزاه اذا كان منادى قوله غير ما ذكرنا في غير ذلك اللام قوله مطلقا اي
 مفردا كانا اولها وكان بغيره مضموما اولها في قوله والعلم الموصوف بان حكمه بينه حكمه بين في ذكره ما ثبت
 فليس لهما في النداء اضافة غير للنداء ففي جري مجزاه وبها ان طالوا في المنع لان الضعيف معهما لفظا ونظما
 انما وكثر احتمال ولم يذكر استعمال بينا والشرط ان يكون العلم موصوفيا بان متصلا بموصوفه انما
 عن نحو بان بين الطرفين ايم عزم فانه لا يفتي المتأخر في مثله اذ مثله غير كثير في استعمال فالشرط اربعة
 وهي كون المنادى علما او شراعت نحو بان ايم زيد وكونه موصوفيا بان اعتبارا عما نحو بان ايم زيد
 في الدار على ان ايم عزم مثله وكونه ايم متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم اعتبارا عما نحو بان ايم زيد
 ايم اخيرا فاذا اجتمعت الشروط اظهر فصح المنادى ولا يبعد فيه لب بعضهم الى وجوبه وانما اظهر
 فصح المنادى مع هذه الشروط ككثره وتوابع المتأخر كما معاتها وكثرة ملكية للتحقيق فحقق لفظا
 بفتح وسهلا كما كون الفتح هو كنه المستفظة الاصل كونه مفعولا وفتح خطا بفتح الدال
 وابنه واكوفون يجوز في فصح المنادى كالمفرد المعرف علم كان اولها اذا وقع موصوفيا بان الواضح
 بين متفعلي اللفظ نحو يا عالم ايم العالم والعلم المنصف باين وابنه الجاهل للشرائط الاربعة غير
 النداء بفتح بفتح تنوينه وهو يا ويحق الف ايم خطا ايضا نحو يا ايم زيد بفتح و قوله يا ايم
 من قبلين تعليل حاد وان اقبل ايم الشرط لم يجرى التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر
 في كل ما ذكرنا لفظ ايم وابنه لا تشبههما ويظهر ما وضعه بهما لانه لا يكون لهما كذا وكذا
 المعتبر بكون العلم الموصوف مفردا لان المنفي في الجموع ليس بعلمين وايضا لا يكون لهما كذا وكذا
 واذا نودي الموصوف بالعلم قبل يا ايها الرجل ويا ايها الرجل ويا ايها الرجل والتموز في الرجل
 لانه الموصوف وتوابعه لا زما فتابع معن لا زما فتابع معن وقالوا يا الله فاصد اول قوله قل

العلم الموصوف بان يكون مفردا
 كما ذكرنا بانها في الدال
 وبفتح الباء في الجموع وتنوين
 المنادى المفرد خطا

اللام المتأدي فاما ان يبنى معها او يبعد تكون اللام معاقبة للتثنية في كل تنوين فمن ثم قلنا ان اللام
 صها كالمثنية عشر فاقولنا وان كان في مستكن فقولها مطرحة في المتأدي المبني واما ان يبعد وهو ايضا يبعد
 لحصول علامة البناء وهي وقوع المتأدي موضع الكاف وكونه مثلية الاقراء والتعريف وقال بعضهم
 انما لم يجمعوا بينهما كراهما اجتماع حرفي التعريف وفيه ان اجتماع حرفيها في احداهما من القائنة
 مائة الاكرو وزباد لا يستلزم كراهما لانه ان على يكتفي موضعهما قالوا وليس الخ من اجتماع التعريف
 المتعاقبة بل يبدل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل المتعاقبة اجتماعا في التعريف لحصول الاستعداد
 باحداهما قال المبرد في العلم انهما تنكرتم تعريف بحرف النداء ولا يتم ما قاله يا عبد الله ويا الله
 وقال المازني في اسم المثنان ينكرتم تعريف بحرف النداء الغائبة من المثنان ومن ثم لا يقال هذا افضل يا هذا
 ولا هذا الا ان يكتبا اذ لا يمنع من كون الشئ المعين موافقا مقتضى النداء وايضا في اجتماع مثل
 ان هذا التعريفين بهذا وطاقتا الفصل بين حرفي النداء واللام بشئ يطلب لهما وجهما غير ان
 على ما بينه معينه تحتها بالفتحة الدلالة على ان الشئ الذي يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم للهم
 لشان انما يشبه الى مخصوص الذي يورد واللام وذلك ان من ضرورة المتأدي ان يكون متمم لما هيته
 وان يكون معلوم كذا ولا معنى لشيء واما وجوده ان يكتي بمثل ما عتا ان الخطاب فيه شئ فما
 يكون في الفعل ان انه يقع عليه اسم الشئ والموجوب وهذا جمان وكلماته المعقوفة في جرد والاسم
 المنصف بالصفة المذكورة ايا بشرط فطعمه عن الاضافة اذ اني تحققت في حق كل اسم المثنان واما
 لفظ شئ وما يعنى شئ فانه ان كانا جردا لم يكن له موضع على ان يزل ارباها بالانصبص بخلاف اني
 واسم المثنان فانها وضعا به من مشروط ان لا ارباها بشئ اسم المثنان في المثنان او
 بالوصف واما اني في اسم المثنان واما صحتها لقائنة فانه وضع بهما مشروطا ان لا ارباها كمن عاقبه لا

قوله يا هذا
 وان كان كمن يكون معلوما
 ان الشئ الذي هو في حيز
 الكلام

لا يبعد وان انقضى ذلك فالاعلى ان يكون ذلك مكررا كما في جردا واما في قوله فقليل واما
 المهيولة فانه وان ان لا يكتبا بعد لكتبة فلهذا ثم نعلم ان ايا المقتضى عن الاضافة الوجه الى
 الوجه في اسم المثنان لانه كما ذكرنا وضع بهما فزال الى ارباها باسم بعد بخلاف اسم المثنان فانه قد
 يزل الى ارباها بالاسم المثنان لانه قد ينصرف على ما ينددون يا هذا ومن ثم هو في بعضهم في نعتها
 بهذا النصب الرفيع كلمة بان هذا الظرفي او جرد في نعت اى فصل بعضهم في وصف يا هذا فقال
 ان كان لبيان الماينة نحو يا هذا الرجل وجب الرفيع لانه غير مستغنى عنه والاهان الرفيع والنصب
 نحو يا هذا الطويل واما المازني والنجاشي في نعت النصب الرفيع في اسم المثنان واما في نعت النصب
 الظرفي ولم يثبت واما فطعمه الى المتوصل الى ان يند في اللام عن الاضافة لما ذكرنا فاضدادا لاربها
 وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا في اللام الذي هو في حيزه فلم يكن التثنية ينصبه
 على كونه مفعولا بالنداء كما ان يند في الرفيع وترك النصب ابدال ارباها اليه بتثنية على كونه
 مفعولا من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من المضاف اليه او من تنوين فانه مقامه نحو ايا المندون
 وليس هذا من تنوين النصب وايضا التنوين يندل عما مضاف اليه معلوم مقدر كلمة فانه في حيزه
 بعضهم في بعض وكلاهما يندل في قصد ههنا الى ارباها واما التثنية ايضا كسبته للنداء اذ النداء ايضا
 تثنية ثم يكون اسم المثنان او وضع من اى وصفه اى بعض المواضع نحو يا هذا فينصرف عليه والمانحل
 باني الى نداء اسم المثنان لانه اسم المثنان في الاصل يا هذا به الخطاب الشئ فوجه اصل الوضع
 لغير الخطاب ولهذا نرى فيه بجره في الخطاب كما يجر في بابة في شئ في بعض الاماكن مما ان يدخله
 حرفي يحكم خطا اى صرف النداء ففصل بينهما باني في بعض المواضع لشاكره في الظاهر
 ثم قد يوصف بهذا الوصف باسم الجنس نحو يا هذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا هذا الرجل للرجل

ثلث المعرف باللام على ما اورد السيد المصنف بل لا جليل في هذا اسم المتشابه بل دليل اقتضاه ثم كثيرا على كونه
 انما هو اسم وانه الوجه باسم الجنس وقال لا تشبه في بابها الرجل اي حصول في واللام بعد حصول
 خبر مبتدأ محذوف في واللام صلة اي واللام وحيث حذف هذا المبتدأ كمناسبة التخييف للمنادي وكما هي
 اذا كان عليه كلفان اعني اياها ويصح نقول من ذهب بكنة وفي عاى موصولة في غير هذا الموضوع
 وتكون كونه موصولة كاي في باب المشقة فيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاق فيجب
 نصبها والجواب انه اذا حذف صلتها قال لا غلبا في على التزم كالبقي في الموصول بحرف النداء على
 ان يكون داخل على اسم مبتدأ على التزم فلم يغير وان كان مضارعا للمضاق كذا في قوله قال كذا
 والاكثرة على ان ذال اللام وصف للمبتدأ في النداء وغيره لانه اسم ذال على معنى تذكر التذكير
 المبرمة وهو المجرول في هذا هذا لتعنه كاي في ما دل على معونة يتوعد وقال بعضهم هو عطف بها
 لعدم التشغاف فالجواب ان التشغاف ليس بشرط في الوجه كاي في باب ولا يوصف اسم المبتدأ في الاكسام
 الجنس المعرف باللام كاي في باب النع اما اسم الجنس فدانته هذا لانه على ما بينه من بيان التشغاف
 والحاج اليه نعت اسم المبتدأ ان بيان ما بينه للشار اليه فمن عطف نعتها من الصفة المشقة الا
 عما يخص بعض الما بينه في هذا العالم فجميع هذا الما بينه واما التعريف باللام فدان تعبير الما بينه
 فصل من لفظ الجنس وتعريف الفرد من افرادها علم من اسم المبتدأ فلم يبق الا انطباع النعت والمتع
 مع انهما كلفان بمنزلة في كل الرجل المعروف لان لفظ هذا لا يفيد لا تعين الفرد الذي دل عليه الرجل
 وانه الغالب يحصل من لام الفرد فظهر سلك احتياج المبرم الى صفة في علم كاي في الفصل
 النعت والمتع ههنا فلا نقول هذا اليوم الرجل كاي في غير النعت والجواب ايضا تعريفه صفة كاي
 هو لاء الرجل والعرف والبرقولة والترجمة والجواب ان اسم الجنس الواقع صفة لى وهذا وكان كذا

فالمع

وكان التعريف هو ان نصب ايضا كذا في باب التعريف لكن يبرهوا باللام مرفعة على كونه مقصودا بالنداء فكانه
 يا مشر في النداء ولما التعريف في باب التعريف فلم يقصود بالنداء بل المقصود به خبره وقال كذا في الخلق
 في نحو نصبه فيل قوله ونابغة في الترميز فلا يبعد ان تابع للمنادي عند النداء
 مثل شبيهه مطلقا اي ان كان تابع للمنادي مرفوعا او منصوبا فلا يبعد ان تابع للمنادي على ظاهره فلا يبعد ان تابع
 كان المتنادي اي او هذا او غيرهما فلا يبعد ان غيرهما بان يد الصواب في النداء فلا يبعد ان صفة للظهور وان ههنا
 على ان نصبت ومن نصبت لظهور نصبه فلا يبعد ان كان لغا للظهور فلا يبعد ان كان التابع الذي
 يحكي بعد وفقه لا يكون الا تابعا لوصف لانه هو المتنادي في الحقيقة فلا يبعد ان كان ذلك
 التابع مضارفا معنويا فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب
 المعطوفه حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون عينا له صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف بالندى اللام
فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب
 وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه حكم الطرح لم يجز لان يكون المبدل مما يجوز ان يكون صفة لى
 اعني الجنس فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب
 زيد برفعه فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب
 وبان لم زيد وزيد بالرفع والنصب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب
 ان التابع الذي بعد فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب
فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب
 بالضم وهذا الما هذا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نعت مجزئة ان اللام لم يكن الا مجزئة على
 انما يجوز ان الرجل فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب فلا يبعد ان الواجب

فالمع

در هم تا صیغه ای و تشبیه مثلث است و در اینجا هر دو فعل معنی مفعول فیدل است بنصب فید و یتبع مفعول هم الیل تا لم ای بنام فید و هم

[illegible]

مفتی محمد رفیع الدین صاحب دہلی

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

[illegible]

منه انفسه واهل بيته
والاخره من اهل بيته
منه انفسه واهل بيته

فان المصنف في هذا الكتاب قد اصاب في ما ذكره من هذه المذاهب

لذلك يثبت الجوع بالمثنى نحو واغدا يكون ووا غدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي
في الجمع كقوله تعالى لا يجرى في المصير شره نالما للندبة ويستغنى بها عن الغاء للندبة كما قلنا في غلام ووا
وغلام ووا الغاء المدة قبلنا ووا اوباء للبشر ووا الساكن غير هذه التثنية فيجمع ويجمع الغاء
نحو ما ناه في المسمى من وسبويه يجرى نحو واغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي
ان التثنية بل في لا يجرى نديته كما لا يجرى ثنيته وجمعه فلا يجرى نحو واغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي
بالحركان ويحذف النون مع نصب الاسم ولا بد اذا ما ان يلزمه الياء كما يجرى في باب الاء لانه
نديته ونحو واغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي
والرشد الا لغاها نديته والاولا ولا يجرى اذا لم يجرى بين النديتين وبين التثنية والجمع فيقتضي
فيما اقتضاه فيقول في المسمى يجرى عشر عشره واثنا عشره بالثاني في اثنا لانه غير مضاعف
وغير متعاقب للثلاث فكذلك في ثلث واثنا وقال الكوفيون واثني عشره بالياء يشير به الى المضاعف
لان ثلث المثنى لا يخط الاء الاضافة فكذلك مضاعف واجان ابن كيسان الوهيد **قال** وكذا الهاء
في الوقف **قول** يعنون الحاق ما السكت بعرض ياء النديته وواكنا اوباء او القاهات في
الوقف واجيد بعضهم بوجهها مع الالف لئلا يثبت المندوب بالمضاعف الى ياء المتكلم المفعول به الغاء
نحو واغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي
وجه لان الالف المتعاقبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر في البس اذا حصل مع الهاء
ابضا والفاء والواو غيرهما واما الحذف في الهاء بيا للثلاث المدة وكلها الى الالف لئلا يثبت المندوب
بعدها ما كانت تبيته كما تبيته بها الحركة في غلامية على وجهه في ياء من التصريف وذلك الحذف
وصداوم بما ثبت فيه في الشعر ما كتبه للتاكيد او مضمونه بعد الالف والواو يشير به الى الهاء

بها الضمير الواقع بعد ياء بعضهم بغيرها بعد الالف لئلا يثبت المندوب قبلها والثبات في الوقف
لا يجرى الوقف قال ياء صباه بخان ياءه واكرهون يثرونها ونحو واغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي
غيره **قال** ولا يثبت الا المعروف فلا يقال واغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي ووا اغدا لم ي
لذلك الذي ذكره في المنهج عليه واما المتوهم منه فانه يقول وامصياها وليت يعرفه ويعني
بالعرف والمسمى على ان او لا يكون غير مشهور لم يثبت وكذا غير من المعاق فلا يقال واغدا لم ي
واما ذكره في فصل من التثنية في النديته لانه اذا كانت المندوب مشهور لا يلام في التثنية في النديته
عليه لو لم يكن علما وكان المنهج عليه مشهورا بذلك التثنية فان نديته تقول باضاً ياز ياه
اذا كان ز ياء جليلا عظيما وقد ضرب المنهج عليه مشهوره وكذلك يا هينا وهاهنا في المشهور
بذلك فضايط المندوب ان يكون معروفة مشهورا كان تعريفه قبل النديته او يجرى النديته
تقول واما قلح يا هينا واما هفرا ياء مشهوره بالمشهور بذلك وموضع نديته
آخر المضاعف اليه وان كان المقدوس في الحقيقة هو المضاعف نحو وا امير المؤمنين والمندوب هو الاو
الا انك لا اشد نديته المضاعف الى المؤنثين فلو لخصت مدتها بالمضاعف لانك من المضاعف اليه لخصتها
المضاعف اليه والمداد المضاعف كما تقول هب راعي وان لم يكن فلكل الرعان بل الحب فقط وكذا
تقول المضاعف المضاعف واطالعا جليلا وكذا تلحقها آخر المضاعف نحو واما هفرا ياء مشهوره
وكذا قال الكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وان يد الظرفاء وقال
الحليلي يجرى بل تلحقها آخر الموصوف نحو وان يد الظرفاء لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل
من اتصال المضاعف بالمضاعف اليه الموصوف بصلته ويؤثر ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا
وانصال الجملة المعقولة من اتصال الموصوف بصلته والمضاعف بالمضاعف اليه وان كان

انقص ذلك لانه بطلان اسم الصفة على موصوفها ولا يظن ان اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة
على موصوفها او كذا يوشك ان يدل صناعته فوجدنا فقال ايجي الشايتين والجمجمة القمح وهي الكوبية
واسمها لا مسجاة وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروفة وهو كذا عند البصريين
وهي ان ندبتي بها الكوفيين انهم سميوا بالندوة في الوصل نحو وانما بالندة قال ويجوز هذه حرف
النداء الا مع الجسر والشدان والمستغان والمنداق نحو كذا عرض وانما الرجل كذا اصبح ليل
واقد استغنى واظرف كرى **اقول** يعني بلحسن مكانة كذا قبل النداء كما راجل اوله متفرقا كما راجل
وسواء كان مفعلا او مضافا او مصدرا له نحو باغلام فاضل ويا حسن الزينة ويا صار يا زيدا فاضل
بهذا الثلثة واما بعينه اوله وانما لا تخبره من الفكر لانه حرف التثنية انما يستغنى عنه اذا كان المتأخر
مفعلا عليه كقوله يا زيدا فاضل له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانه مقصود فصدق وانما لا تخبره
من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذا حرف التعريف وحرف التعريف لا تخبر ما تعرف بهما هي
لا يظن بغيره على اصل التثنية لا ترى ان لام التعريف لا تخبر من المتعريف بها وصرف النداء اولى
منها بعد المعرفة اذ هي مبيت مع التعريف التثنية والخطا وكان ينبغي ان لا يخبر من اي ايضا اذ هو
ايضا اسم جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وكفا كما تقدم وهو متعريف قبل النداء
باللام كما في هذه الا ترى انه لا يخبر الخلق من باي هذا من غير ان نصنف بهذا بدي اللام كما لا يجوز
لخبر من باي هذا قبيل ان لا يبين ان هذا حرف النداء من اي يبيّن نحوها الرجل او بصفتها وصفه
نحو هذا الرجل وانما لم يخبر الخلق عند البصريين مع اسم الشدان وان كان متعريف قبل النداء لما ذكرنا
قبل انه موصوف في الاصل لما يشار اليه بالخطا وبين كونه اسم تثنى الية وكونه منادى اي خاطبا
تتأخر طارفا فلما اوضح في النداء من ذلك الاصل وباعل خاطبا اصبحت الى علامة ظاهره ان ندب على تغيير

وباعل مخاطبا وهو صرف النداء والكوفيون يوزون هذا الحرف من اسم الشدان استبان لا يكون معرفة
قبل النداء كقوله يا زيدا فاضل انتم هؤلاء وليس في الابد دليل لان هؤلاء نصير المتبدل كما يحكي في الحروف
فبقي على هذا من المعاني التي يجوز هذا الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصوف
اما المصنف فثبت انما نحو باننا ويا اياك نغوث الموصوف من الابد الى محضنا احسن الى وما قال
في ضبط ما يخرق من الحرف انه يجوز في حال لا يصغيه اي يلزمه جواز الحذف في باغلام رجل ويا فاضلا
فيهم من كبره واذكر في الجوز وانما لم يخبر الخلق من المستغان والمنجيد من المتدق فلما اوضحنا
بجاء ولا يقصد فيها صيغة التثنية والافعال كذا في النداء المتخصص فلما نقلنا عن النداء الى معنى اخر
مع بقاء معنى النداء فيها مما جازى الزمان لفظ علم لنداء نيتهم على التعريف المتقوله بها فاضل ولم يترك
المصنف لفظ الله فيها لا يخبر من الحرف ويمنع لانه لا يخبر الخلق من الابد الى محضنا احسن الى
ان نحو الهم وذكر ان معناه في اللام ان يوصل الى النداء باي او باسم الشدان فلما اوضحنا
مع هذا اللفظ كذا في هذا لانه لم يخبر الخلق لنداء يكون الخاطا فانه اصبحت ليل اي ادخل في الصباح
وصرفنا فالنداء ام فندة زوجه اخرى الفرس برفاهه وكان يعرفه ويقال له سلمها عن سبب تعرفهم
له فقال انك تقبل الصبي ففعل الجرس على الارق بطي الاقافة فوله اظرف كذا ترفقه يصدر من
بها الكرى يقولون اظرف كرى اظرف كرى ان المتعانة في الغري ما ان ارى هناك في كرى في كرى في كرى
وهذا مثل مرثية الصبي حامد استقام والمعني ان النعام الذي رواك في كرى فدا صطيد وصل الى الغري
فلما خلى ايضا وشدة كذا في اظرف كرى ففعل شخص وفيه دليل على سلبك بين سلكه وهو ناعم
مستلق في نقة وقال فندة خروف فقال له سلبك دليل طوبى وانما نغري اننا آمن من ان اغنا كذا ففعل
سلبك كذا الصبر عن ضعفه سلبك ففعل سلبك اضطر وانما الا على قد يثبت كذا بالنداء الا قال

انما الشدان في الابد الى محضنا احسن الى وما قال
في كذا في الجوز وانما لم يخبر الخلق من المستغان والمنجيد من المتدق
فلما اوضحنا بجاء ولا يقصد فيها صيغة التثنية والافعال كذا في النداء المتخصص
فلما نقلنا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيها مما جازى الزمان
لفظ علم لنداء نيتهم على التعريف المتقوله بها فاضل ولم يترك المصنف
لفظ الله فيها لا يخبر من الحرف ويمنع لانه لا يخبر الخلق من الابد الى محضنا
احسن الى ان نحو الهم وذكر ان معناه في اللام ان يوصل الى النداء باي او باسم
الشدان فلما اوضحنا مع هذا اللفظ كذا في هذا لانه لم يخبر الخلق لنداء يكون
الخاطا فانه اصبحت ليل اي ادخل في الصباح وصرفنا فالنداء ام فندة زوجه
اخرى الفرس برفاهه وكان يعرفه ويقال له سلمها عن سبب تعرفهم له فقال
انك تقبل الصبي ففعل الجرس على الارق بطي الاقافة فوله اظرف كذا ترفقه
يصدر من بها الكرى يقولون اظرف كرى اظرف كرى ان المتعانة في الغري ما ان ارى
هناك في كرى في كرى في كرى وهذا مثل مرثية الصبي حامد استقام والمعني ان
النعام الذي رواك في كرى فدا صطيد وصل الى الغري فلما خلى ايضا وشدة كذا
في اظرف كرى ففعل شخص وفيه دليل على سلبك بين سلكه وهو ناعم مستلق
في نقة وقال فندة خروف فقال له سلبك دليل طوبى وانما نغري اننا آمن من ان
اغنا كذا ففعل سلبك كذا الصبر عن ضعفه سلبك ففعل سلبك اضطر وانما الا على
قد يثبت كذا بالنداء الا قال

وقد يفرق المتأدي لقيام ضمير نحو لا يسجدوا **اقول** المتأدي يفعل له فيجوز منه اذا قلنا قد مر منه
 ذلك على خلاف سائر المفعول به فانه قد يجر ببناء متبعا كما تقدم قوله لا يسجدوا والتحقينغ الما على انه صرف
 تنبيه بالوقوف على اي يقوم يسجدوا او ما قرأ لا يسجدوا ويشد يد اللام فان نصيبه المقصود قد غف
 نون في لام لا ويسجدوا وفعل مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يسجدون لان يسجدوا اول الالف
 او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي قصدت بهم عن السجود ويجوز ان يكون بدل لام قوله اعلم فلما كان
 لا في الالف اي فترى انهم الشيطان ان لا يسجدوا ابتداء واعلم **اعلم** انه قد كلفنا لا تستعمل في غير النداء
 وهي فعل وفعل وليس فليز فيهم فلان واللام بجر المذكر لا باقلا الما على انه بدل لغراء كما تقدم بما تجوز
 نحو يا عيسى يا عباد ولو كان نرفهم فلان لفعله المؤنث يا فلان بجر فاء فلانة ومن ذلك مكرمان ويا فلانا
 ويا فلانا اي يا كبريم ويا ليلهم ويا نائم وكذا ما كلفنا اي بالفتح وكل ما هو على مفعولان فهو مختص بالنداء
 والقابلية السبب ومنه لا يبينه المختص بالنداء كل ما هو على فعل في سبب المذكر وفعله سبب المؤنث
 مخوفت وكعب وزبيبة وكاعى وفعل يند في حاشية عند سببه كالتى بمعنى الامر من النداء في وكلا فعل فذكرنا
 ومفعول كاعى واما اضطر الشاعري لسنجما لبعض السجاء المذكور في غير متادى كقولته في بنية اشد قلانا
 عن قول قال اطوق ما اطوق ثم اوى الحبيب فعبدة كاعى ولم يسمع شئ من السجاء المختص بالنداء من قولنا
 واما اصله النداء باب الاقتصاص وذكر بان ثاني باي ويجز به بجره في النداء من ضمهم والمجى بها التنبيه
 في مقام المضاق اليه ووقف اي بذي اللام وذكر بعد ضمير للنكاح الخاص كانا والى والمشارك فيه نحو نحن
 وانا لغرض بيان اقتصاصه لانه كما ضمير من بينا انما لم يفسد اليه وروا في معرض التعاقر نحو انا
 اكرم الضيف اي انا اكرم الضيف بينا الرجال باكرام الضيف او في معرض التعاقر نحو انا المسكين
 اي انا اهل البيت انا مسكين من بينا الرجال او يجوز بيان المفصود بذلك الضمير لا لا فخر ولا للنداء

هذا هو الوجه في قوله لا يسجدوا
 ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي قصدت بهم عن السجود
 ويجوز ان يكون بدل لام قوله اعلم فلما كان لا في الالف اي فترى انهم الشيطان ان لا يسجدوا ابتداء واعلم

فليس ايها الرجل في مضمون ولا في شكل كذا في النداء لكن مجموع في محل النصيب على الحال مطعون ر على السيد السمر في حيث قال ايها
 مبتدأ فليس ايها الرجل في مضمون ولا في شكل كذا في النداء لكن مجموع في محل النصيب على الحال مطعون ر على السيد السمر في حيث قال ايها

للتصانغ نحو انا اهل ايها الرجل ونحن نعلم ايها القوم قتل بنية صور النداء وليس بل المراد بنية
 اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم الساتر لا الخاطبة انما نقلت ما يجب النداء اليها الا اقتصاصا صريحا كذا
 معنونه بين البابين اذا المتأدي ايضا مختص بالخطبة من بينا امثاله وليجوز به باب الاقتصاص اظهار
 صرف النداء مع اي لانه لم يبع فيه معنى النداء لا حقيقة كذا يات به ولا بما لا ياتي في المنع بين النداء
 فكن مستعمل علم النداء الثاني من معناه بالكلية وما يظاها يرى ووقف من ضم الاول لزوم رفع
 الثاني كما علم في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاقتصاص محل النصيب لوقوعه موقوعا
 الخالي اي مختصا من بينا الرجال وهذا كما قبل في نحو سواد ائت ام فعت ان ائت ام فعت وان كان في الظه
 بهاء معطوفة على هاء الا انه في بغيره يقطع عليه اسم اخر لى سواد فذلكم وقوعه في كل ما يجز في بغيره
 العطف وقد يقع مقام اي المذكور منهم منصوب دال على لفظ من الضمير المذكور اما بقرين باللام
 نحو نحن البين اقرى للمثمل او مضاق نحو قوله صلى الله عليه وسلم فاذا عشرين اتيانا فينايك اي في كل عام
 وقولهم نحن آل فلان كرماء ومرحبا كان المنصوب علما قال يتأخرا يكتشف القريب قال ابو عمر ان العرب
 نصبت في الاقتصاص اربعة اشياء عشر قال وامل وبني قال انا بني ضيعة لا نعرف اقول مثل ان الاربعة
 المذكورة اكثر منها في باب الاقتصاص ولكن ليس الاقتصاص محصورا فيها قال المصنف المعنى باللام
 ليس مفعولان النداء لان المتأدي لا يكون فالام ونحو ايها الرجل مفعول عنه قطعا والمضاق بمثمل
 الامر ان يكون مفعولان المتأدي ونصيبه بما المقدس كذا ايها الرجل وان ينصب بفعل مفعول كاعى
 او اقصر واحد قال والنقل فلاق الاصل قالوا وان ينصب تنصبا نحو العجر بذا كلامه والاولان
 يقال للجميع مفعول عن النداء والنصا به النصيب المتأدي جاز كذا الاقتصاص محوري واما ثم نقول
 كلهم قوة والنصيب دخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمتأدي حقيقة ولانه لا يظهر في باب

يكون الثاني او الثالث
 في قوله ايها الرجل

عبدالمجید

لا يقبل

الخبر في يوم الاثنين الثاني من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥ هـ

ويعتبره اما لما قيل ذكر فيها كونهما تعضدا سواء التي بخطها العلة نحو ضربوا اضرابا وقام لهم
ولا قيل بها بالفعول بتغير معناه الى الماضي حتى صارت كمنه واقالا فكذلك في الكلام حتى انما يقع بها
الحرف ومعموله نحو كذا بل بالاول والى ان لا يخرج ومع ذلك فالرفع بالابتداء في الكلام الواقع قبل
بذلك الحرف في الثالثة لا يخرج نظرا لكونه للشيء الذي بعده صحت الكلام كغيره مما يعين معنى الكلام
اكثر من ان يحل به عند جرة العقل عنها نحو ضرب ضربا والواجب نصبه في هذه الشبهة نحو يدان ضربا
يضربون وضربا وضربا وضربا وكذا ضربا ان قام اضرابا لانه لا يعمل الشدة والجره فيما قبل اذا الشدة
كما هو عند العرب كغيره على ما يكون في بابها والما كونه في جرة ون تقدم معول بالجره على اداء الشدة
نحو ضربا ان قام اضرابا معول الشدة فاجاز الكسائي دون الفراء نحو ضربا ان نصبه لضربا ومنها
التي فيها معنى المستعرب او الشدة بغيرها اضرابا او اكره بغيرها وانما نصبه ايضا عن الكلام
الذي بعده فعل التبع لانه لا يتصرف في معوله بالتقديم عليه نحو يدان اضرابا واضرب به وكذا افعول
التعقيب في نحو ضربا انما اكره عليه ثم ذكر وكذا المضاق اليه لانه لا فيما قبل المضاق فيجب لرفع في نحو
ضربا حين تغيره نحو وكذا ليس الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على يد ايب البصر نحو يدان اضرابا وكذا الصفة
والصفة اذا ما لا يعملان في الموصوف والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تاويل الكلام المفرد فلو علمنا قديمه كانه كل واحد منهما مع تعقوله المتقدم عليها كذا ما قاله في
اذا واجبه نحو اكره اضرابا على ان انا موصوف وكذا قوله رجل فقهه كرم وكذا لا يعمل الصلة
والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب لرفع في نحو يدان اضرابا ان نصبه بغيره وضربا رجل بغيره موقفا
وانما لم يعمل فيما قبلها كغيره لكونه معول حيث لا يمكن وقوع الفعل ولذا لم يعمل المضاق اليه
فيما قبل المضاق وكذا هو في القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في ذلك والله لا اضرابا لانه

سواء كان

القسم له الصواب لما نرى في الكلام وكذلك لا يعمل ما بعدنا فيما قبلها فيجب لرفع في نحو ما جل الى اعطيه
اسما وذكرنا في باب الفاعل ان ما بعدنا من حيث الحقيقة من جمله مستأنفا كمن صيرت الخلق
في صوته جمله فصدرا للاختصاص فانصرف على عمل ما قبلنا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعده كمن
على الاصح كما ذكرنا فليكن ما يصح ان يعمل ما بعدنا فيما قبلها وعلى ذلك العمل فيما لا يجره والى ان
للمفعول فاعل الاصل لان الاصل في العمل ان يتقدم على معوله وكذا انما نصبه بغيره بغيره بغيره
مستأنفا في غير متصل من اجل انه نحو زيد طلبة منطلقا والزيدان ظناهما منطلقان لانه لا يجوز في هذا
اسمهما انما المرفوع على الابتداء وذكرنا كذا نحو طلبة عليه فعل المرفوع وقلت زيدا طلبة منطلقا لم يزلان
المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المستند اليه ذكر الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا قلنا
يقال زيدان ضربا على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز في المنفصل نحو زيدان ضربا والما لم يجره الاول
انما ضربا ضربا ولما العكس اعني كونه الفاعل بغير المفعول اذا كان ضمير متصل نحو ضربا زيد على ان
زيد بغير الضمير المتقدم لان التفسير ان لا يكون الفاعل المعقود بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور
حتى يكون تفسيره ظاهر او يحتمل ان تحالفا الفاعل والمفعول وتغايرهما او المشهور فلهذا لم يجر
زيدا اعطيه على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيه نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في ذلك
ولما لم يكن المفعول الاول في باب طلبة هو المفعول صفة قبل المفعول في المعنى هو وصية المفعول
الثاني مضافا الى الاول كما يجوز في بابها نحو طلبة زيد قاتلا والضمير لزيد وكان ويسر هذا ان
يجوز ايضا نحو زيدان منطلقا فظن مستند الى ضمير زيد كانه كثر اصابه الفاعل لانه الى ان
يتقدم عليه ما هو صحة المفعول ليس لان الفاعل بل لانه الضمير للمضاف اليه ولما ذكرنا تقدم
قبل ما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضمير منفصلا فيجوز تغاير الفاعل وزيدا

لم يضرب الا وهو في المفعول ايضاً ضرباً زيداً لان المتفضل ما حيث انفصلا واستغلا لصداق كلام
الظاهر هو جاز فيه ما لا يجوز في المفضل نحو اياك ضربت بجميع ضمير الفاعل والمفعول لو ادر وقد
لا يضرب الا اياك لا يجوز فذلك المتصلين هذا وقد يكون بعضهم نحو غلام يندب ضربت على قوله
والضمير لهذا اذا لم يفسر في المفسر وكذا ايمان افعال الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصوف
بالفعل الفاعل في المفسر نحو الذي ضربت زيداً ضرباً اي ضرباً زيداً بضميرته ويؤكد الاول معنى كما ذكر قلنا ضارب
زيداً ضرباً ومنه انفراد المتصلين ويتبعون بقرينة الضمير ايضاً اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو
غلام يندب ضرباً ان يجوز بضميرته ايضاً اليه المفعول ايضاً نحو ضربها غلاماً يندب لان المضاف
اليه كجزء المضاف فيكون معنى نية المتقدم كما كان معنى نية التاخير في ضرب غلامه زيداً والذي
ارادته كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلاً وكذا العكس كما ذكرنا ذكر لا يفسرها ايضاً
اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلاماً يندب وكذا لا يفسرها ايضاً اليه المفعول الفاعل
فلا يجوز غلام يندب يندب ضرباً كما افترقا لفظاً اذا استلزم في المتصلين مفعول والضمير ايضاً لهما
لان الفاعل لا يجوز اهتباؤه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذلك ايضاً وكذا المفعول
لا يجوز اهتباؤه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذلك ايضاً واما نحو ضرب زيداً بضميرته وضرب زيد
ميتاً فان ذيل كل واحد منهما يحتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستلزم وكذا يجوز بقوله
استغل عند وقوله سوط عليه نصيبه مما يعدوا والعطف وقائه وغيرهما حروف العطف
وكذا قاء السببية التي افعلة بوقوعها فان ما يعدو هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لا ينادى على ان ما يعدو
من ذيلها ما قبلها فيكون وقوعه ما يعدو معها قبلها اذا انعكس الازاء اي يكون شيئاً فيما قبلها
من ذيلها ما بعدت واما في التثنية اذا جاء بضميرته والتثنية الى قوله فسيح فاما عمل ما يعدو لهما فيما قبله

قبلها ايضاً اذا اعلى المذنب الصريح كما يحسن الظرف في المبينة ان العامل اذا اجزأها شرطها لان الفاعل
لا ينادى لكن موقعها موقع السببية وهو راداً صومراً للندل على الزوم ما بعدت لما قبلها الزوم الذي
للشروط كما يحسن في الظرف في المبينة واما قوله تعالى وركبوا كبراً وثباتاً فطره والترتيب في الجملة
وقوله واما بضميرته كقولك فالتاخير في الجملة للتبينة واما بضميرته ذلك فعمل ما بعدت فيما قبلها لوقوع الفاعل
في موقعها للعرض الذي ذكرته في صريح الشرط فعلى هذا يخرج من هذا التثنية قوله تعالى والترتيب والترتيب
فاجلوا كل واحد منهما على ذنبه المبدء كما يحسن ونحو قوله كل من ذنبه فاما قوله لا انا فاسببته والوقوع
موقعها اذا جاء داخلاً على الجزاء للتضمن الموصول والموصوف معنى كانه المشرط وكونه الصلة و
الصفة كالشرط فيما بعد الفاعل لا غير كالحذاء بالي لونه يصبغ الموصول والموصوف معنى الشرط وقولنا ان
الشرط مقدم اي ان الماصل ما يمكن شتره فاجلوا والترتيب والترتيب ثم على معنى قوله شتره وركبوا كبراً
واما بضميرته ركب فذلك كما يحسن في حروف الشرط في شغل الجدل وامتعلق الضمير بكونه من هذا المصطلح
قوله تعالى هذا وليد وقوله على بعض النسخ وليد ويجوز ان يكون بضميرته اي هذا وليد وقوله وبعثني لهما
فليد وقوله وبعثني لهما فليد وقوله وبعثني لهما فليد وقوله وبعثني لهما فليد وقوله وبعثني لهما فليد
عليه من ههنا بل من ههنا الذي فانه لا يكون التثنية المتقدم من هذا التثنية اذ سوط عليه لم ينصب لانه
لا ينصب للفعل الا ما هو من ههنا وذا يولد فخرج على هذا قوله تعالى والترتيب والترتيب فاجلوا كل واحد منهما
عند سببها اذا التفت به عن ذلك فيما يندى عليه كهم الترتيب والترتيب فاجلوا وكذا يخرج نحو زيد اضربه
او انضربه لان الفعل المؤكد بالثبوت لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجوز نصب التثنية
المذكور الا قبل الموصولة عليه وهو انما نصبه لان المفسر فيهما الفاصلة ودال عليه فلا اقل
من ان يكون مستغنى للنصب ويجوز انما العمل لو لم يتخلله بنائب التثنية المتصوغة المتقدم اعني

بضرب او متعلقه لنصبه قاله يصلح او وكتابه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفعلا ايضا
 لهذا ضربا كذا فان قيل مستثناة من هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدر مفسرا بالظاهر ويؤدي
 الى صحة مذهبنا لكسائي والقراء ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسرا لكان يجب لولا
 مستثناة بضمير المفعول لكان هو المفعول لوجب طرده في مفسر ما لم يرفع في عنوان الامر بل كان اذا كان
 يجب ان لا ينادى المفسر من امر فعمل ذلك يعمل الفعل المرفوع فيما قبله فيلزم ان الاصل في المفسر ان يصلح للمحل
 في مفعول المفسر كذا كذا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير لمحل عليه وان لم يكن له محل آخر اضطر
 الى جعله مفسرا مع مثنائين كونه عادلا في نحو ضرب بل ضربته وبدا ضربته للمحل محل آخر غير التفسير وهو
 كونه غير المتبذل في لسانه عليه لم يصلح للمحل في زيد واما في عنوان الامر بل كان ولو كان سواه لكان في محل
 للفعل محل آخر لولا جعلنا في غير المتبذل لكان حرف الشرط اذا دل على التسمية والباي نحو فاعلى ما تفسر للمحل
 الفعل على التفسير زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ان زيد قام بل يقول زيد منبذ لا فاعل فعل مقدر
 وان كانت التسمية بالفعل او لا لم تضطر الى جعل الفعل مفسرا اذا امره ان يدخل على التسمية ايضا وهذا
 مذهبنا في سيبويه والجرى واخرا لا فاعلى في نحو ان زيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مقبلة بالظاهر نظرا
 الى انهم انما يتقدمون ومما قال سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان يرفع زيد او لان انت منبذ لا فاعل على ما
 قد عرفت في غير المتبذل وهو زيد ضربته بل انهم انما يتقدمون فرفعوا الى ما نصبه سيبويه في شرح قوله عند
 عدم فريضة خلافة واما اذا كان الفاعل بين التسمية والتقدم فرفعوا الى ما نصبه سيبويه في شرح قوله عند
 فالتحتم للنصب نقا فكون الظرف متعلقا بالفعل لا لاي تسمى التسمية اذا انما ترفع اذا دل على الفعل
 وقال لا فاعلى في التسمية ان زيد ضربته ان يرفع زيد او بالنظر الى التسمية التسمية اذا انما ترفع اذا دل على الفعل
 مفعولا اي زيد ضربته فلما قد فعل الفعل الفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بنا على الفعل الذي لا

لا يصلح للفعل يرفع لا محل على نفسه للمقال ما كان عنه مند وند ويلزم الالف في نحو انما تفسر في نحو انما تفسر
 بالفاصلة في نحو زيد قام وان لم يكن في نحو فاعلى بدل مفسر الرفع لما يكون الالف في نحو انما تفسر في نحو انما تفسر
 الفعل المرفوع لا بعد حرف لا في نحو للفعل كحرف الشرط وهو في التخصيص وانما تفسر الناصب فاعلى يكون سمي
 فعل لانه قد يفسر بلا ضربته الى كونه مفسرا كذا كذا في نحو زيد انما تفسر في نحو انما تفسر في نحو انما تفسر
 بهذا اللفظة اعني وكتابه والظاهر ان له محققا ولم يكن في الاصل اذا المصل لم يرفع في الشرح والمقا
 انه لا بد منها والافصح نحو زيد ضربته وايضا نحو زيد ضربته في نحو انما تفسر في نحو انما تفسر في نحو انما تفسر
 منها لان التسلط يعين فيه صحة المعنى وهو لفظ ضربته في نحو زيد انما تفسر في نحو انما تفسر في نحو انما تفسر
 المعنى لا كذا لم تقصد انك ضربته زيد نغصه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالتكسب اذا اطلب
 في الموضعين انما هما ان يكون الفعل كونه واقعا على ذلك التسمية معنى لا يمكن ان يتقدم اليه الا بجر وغير
 نحو زيد ضربته قال الله تعالى فرفعا يدي ورفعا صف عليهم الصلاة والسلام الثاني ان لا يكون الفعل الظ
 نحو زيد ضربته واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت ان المراد بالمتعلق نحو زيد ضربته غلامه او مخرج غلامه
 والاولى عند قصد السلب في التعلق فيه المفسر متعلقا الضمير بل حرف جر ان تسلط ذلك الفعل
 بعينه على التسمي المحذور بعد تقديره كذا المتعلق مضافا الى التسمي كما تقول في زيد ضربته غلامه زيد
 ضربته اي غلامه ضربته فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد التسمي فعل او تسمية والثاني
 ان يكون الفعل كونه متعلقا بما نصب التسمي بضمير او متعلقا الضمير فساد كان قبل ذلك التسمي
 سمي آخر مرفوعا ومنصوبا لفظا او محلا يمكن نصبه في كل الفعل او تسمية او تسمية او مرفوعا لذلك التسمي
 ايضا او لا يكون لا يتخلف التسمي فيه فالتسمي المرفوع في قوله نحو ان زيد ضربته سيبويه بنصبه على بضرب
 المتعد بعد زيد المتبذل في قوله اي زيد ضربته نحو ضربته والالف في نحو انما تفسر في نحو انما تفسر في نحو انما تفسر

نحو اليوم ضربها ضربته وايا السوطان بها ضربته لم يتغاضى الامر لان الفعل المفعول به عمل في ذلك الطرف
 ايضا والجار ايضا واما ان جاد قبل التسم المذكور من فوق فان كان المفسر مما يعمل فيها مع المتغاضاة
 المعنى كانه ان يبدى ضربا اى ان ضرب به ضربا ضربا وكذا ان يبدى ضربا والاحتمال
 وفعل المداينة كانه ان التسم الخوان اكل عليه اى ان لا يسر الخوان **قال** يختار الرفع بالابتداء عند عدم
 فريته خلافا له او عند وجود اقوى منها كما قلنا في غير الطلب واذا كان الرفع **اقول** حال التسم المورود
 لا بعد والبعده اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يجب رفعه ونصبه ولم يذكر
 جمهور النحاة ما وجب رفعه وانتهى اى ان كان اذا كان الفعل مستغلا بغيره بحذف فاعل الفاعل
 بان يكون الله الفعل نحو السوط ضرب به ضربا لانه لما حذف فاعله المفعول فاعل من فوق وقد تقدم
 انه لا يجوز نصب التسم المذكور الا اذا استغنى الفعل عنه بنصبه وبذلك الذي ذكره في باب الوجيه
 جواز نصبه لكون الفعل مستغلا عنه بنصبه بحالين ما بعد اذا كان الرفع واجب الرفع في نحو ضربها
 فاذا ان يبدى ضربا وكما يجب ان **اعلم** ان المصير بالابتداء باختيار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم
 اشد له الى ذلك عامل فاعل الرفع بالابتداء فيها يقول بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يكون
 رفعه **هذا** الكتاب حتى لا يظن ان الرفع فعل كما ان ناصبه ان نصيب فعل فوله عند عدم فريته خلافا
 للصحة فلا له الرفع وفلا في الرفع بهما النصيب لان هذا التسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء
 او ينصب بفعل بعده اما الجرح فلا بد منه لانه لا يكون الجرح وكما قلنا في التسم ينصب لفظا عابدا
 مستطاع عليه وللمعنى يختار رفعه هذا التسم المذكور عند عدم فريته النصيب لوجهين له والاول انما الذى
 يختار بهما النصيب الذى يساوى معها الامة على ما يجوز شرعا وقال ذلك زيد ضربته ولما لم يطلق
 فريته النصيب لان المفسر فريته النصيب مع عدم ليس التسم مما نحن فيه بل يرتفع فريته النصيب اولى

التى سجد كرها على ما سجدنا اليه وانما اختيار الرفع على النصيب مع ذلك التعيين لا يحتاج النصيب
 الى حذف الفعل وانما ان لا اصل بعد ما يختار الرفع فانه يعامل معنوي عندهم لم يظهر قط
 في اللفظ حتى يقال حذف فاصم على ما اختار في رفعه المبتدأ **فقال** انما اختيار الرفع على النصيب
 لانه يعامل ظاهر دون النصيب فوله او عند وجود اقوى منها اى عند وجود فريته للرفع على اقوى
 من فريته النصيب فريته الرفع الى خارج فريته النصيب يكون اقوى من فريته النصيب على ما ذكرنا
 اما واذا كان الرفع اختيارا فاما ان يختار مع ذلك فريته للنصيب على ما مضى وما مضى وما مضى
 اما لا وفي الطلب على ما بان والاضرابان عطفا على ما مضى وما مضى وما مضى وما مضى
 فعلية واما اذا قلنا ان يختار مع فريته النصيب الواحد واذا غلبه عليها وتلك القريته كون المفعول المفعول
 بهما معطوفة على فعلية كما يجب لانا انما نخرج الرفع معها على النصيب مع القريته المذكورة فيما لا يخرج
 في مثلها بغيرها اما انما كان الرفع الكسب بين السوال والجواب في كونها فعلية نحو قام زيد وعمر اكرمه
 ونقصا للكسب بين السوال والجواب في كونها فعلية نحو شرب اكرمه في جواب اكرمه فاذا اختلف
 الجملتان بما نحو قام زيد واما فقد اكرمه اما زيد فعلا عطية فيها في جواب اكرمه اعطيت فان اما ما
 للوقت التى يبتدأ بعد الكلام ويشانف ولا ينظر فيها الى ما قبلها فكم يمكن قصد الكسب معها
 لكونه مفعولا لغيره من قبله لما قبلنا احدى التشتاف فريته بسببها الجملتان الى ما كانت في الاصل
 عليه وهو اختيار الرفع للتساوي من الرفع والتعويض فاما في الحقيقة ليست مقتضية الرفع لانه لا يرفع
 التسمية والفعلية بعد على السواء نحو قوله تعالى واما اليهم فلا تفرق واما السائل فلا تفرق كما علمنا في
 الصور انما انما منعت مقتضى النصيب من التاثير في مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل اسلافا
 الكلام من الرفع والتغيير واما فى نحو قوله تعالى القهقريه الى تحقيق حكمه والزيادة على قوله انما

في وان كانتا بعد الكلام الى انما ليست متخضة مختلفة كما انما لا تقع اول
 الكلام كما قاله في الرفع بعد اول في كسائر هذه في العطف لظهورها في ذكر الكتب وانما اذا كانت
 اما مع الطلب وهو الامر والتمني والامتنان فقط لان سائر انواع الطلب نحو ضرب من ضربته ونحو ضرب
 نضربه وانما نضربه يجب في كل موضع ما تقدم فاما مع الملائمة مغلوبه نحو انما لا فكره ولا فكره ولا
 ولا نضربه وانما غيرهما سماعا وانما صلات مغلوبه لان وفوقه هذا التماسا فيلزم للمبتدأ في الرفع
 وذكر ان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لا اختصاص الطلبية بالفعل الذي الى اقتضاه صروفا
 الطلبية بالفعل كقول المصنف والاعراض والخصائص وانما قوله تعالى بل انتم لمرسلين فكم يمكن جعلها
 فعلية بتغييرها بغيرها كما انكم ذكرتم في ضرب ضرب وكذا في نحو ضرب ضرب وضرب ضرب وضرب ضرب وعمر الى
 نضربه وانما قوله ان فله في ضرب ضرب ولا نضربه بالرفع لما قضت الخبر الذي هو المحمل للمصروف
 والكتب لهذا التماسا الطلبية التي لا يحتملها الا بناءا بل بعد خروج الامر والتمني والامتنان عما سبقها
 كقولكم في هذا ضرب ضرب اطلب فله ضرب ضرب فمفعول بانه يكون في الجملة التماسية نضربه بما يجب لها في انما
 خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو انتم منطلق ولينك عندنا وكذا بغير ضرب ضرب من ابن وعمر
 بل ضرب ضرب ونضربه لينك قلته ولا يجيء خبر المبتدأ احتماله للمصروف والكتب وانما في ضرب ضرب اضطرارا
 كما ان الفاعل هو فاعلا ولم يصح الفعل بغيره في بعض المواضع فتعرب لما كان الطلبية تارة في النصيب
 كما ذكرنا وانما ليست من فاعل الرفع كما ينبغي في التعارض في نحو انما ان ضرب ضربها الطلبية اصالة التماسية
 من الخلق والتقدير ونضربه الطلبية ولي كثره وفوقه الخلق والتقدير كلامهم وقوله استعمال
 الطلبية المحمية مع امكان جعلها فعلية بغيره في غير ضرب ضرب وانما اذا المقامات في ضعف التماسية
 بعد نضربه وانما لا تقع في صكها الكلام من دونه ان يتقدم بغيره كما في النسخة قالوا انما انما

انما لا تقع
 التماسية
 المحمية

في بعض النسخ ان المضاف الى التماسية بغيره سببها وانما انما تدل على التماسية في بعض النسخ في المبتدأ

اذا اجامعت حرفا معطوفا على الجملة الفعلية في ثالثة على العاطف بمعنى ان الرفع اذا اولى ما
 النصيب في جملته النصيب نحو فاقم ضرب واذا ايسر ضرب عري وفيما قالوا انظر وذكرا انهم انفقوا في انما
 بل في بعد ان التماسية في ثالثة وفيما اذا التماسية من اول انما في ثالثة بل في الرفع بعد
 مع جملتها بعد العاطف بل في نصيب ما بعد مع العاطف المذكور لكان طمعا في نحو لو اختلف
 اصلها في هذا الموضع في اخرها في التماسية المعطوف عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعد
 نحو زيد في الدار واذا ضرب ضرب وانما مع عدم السماع قال اصل مقدم بناء على الالهة على المذكور **قول**
 ويجوز النصيب العطف على جملة فعلية للتكسب ويعبر عن النفي والتعظيم وانما الشرطية وهي
 وفي الامر والتمني وعمره في البس المقترن بالصفة مثل اكل سبئي قلناه **يقدر** **قول** هذا قولنا
 يختم معها النصيب التماسية المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو فاقم ضرب وعمر الكهنة وكذا
 مع كذا وبذلك يتكسب المعطوف والمعطوف عليه كونه فعلية وكذا في ضرب ضرب ضرب ضرب ضرب
 يفتلها لعطفه على مشابه الفعل وانما نحو ضرب ضرب وعمر ضرب ضرب ولا يلزم النصيب لكون
 فعل التماسية نحو ونضربه مع معنى الغرض لا فاعلا كما قال سيبويه وانما انما التماسية
 انما ضربه لا معطوفه في ثالثة بعد صرف النفي في ثالثة وان نحو قوله فلما حسينا فخرنا به لبيهم ولا هذا
 اذا انهم الجملة وكذا في ضرب ضرب وانما انما النصيب فيها مع جملته الرفع لان النفي في الحقيقة
 لمضمون الفعل فاعلا او فاعلا لما ينبغي ضمونه اولى وليس له ولما وبن ما انما الجملة اذ هي عملها
 في المضارع ولا يقدح في هذا الضعف في العمل فلما يقال لزيد نضربه ولا في بكر نضربه
 يقال ان نضربه او ضربته لقول ان خبرها للمفعولين وانما ليس فيهما قال انه صرف فيس ايضا ما
 بل انما انما ما بعد واجب الرفع يكون في التماسية وفي الجملة بعد خبر نحو ليس نضربه وبعضها

انما لا تقع
 التماسية
 المحمية

قوله المشغل أي من هذا يكون المشغل به منصوباً كالمشغل عنه فإذا كان ذائباً مستنداً إلى ما قبله يكون المار بالمحور منصوباً بالمشغل
 المشغل عنه أي قوله نفسه متعلق بمفعول يعمل يعني أن المصنوع الذي يستعمله الفعل شرط أن يقيد بالذات فإذا صدق التعريف للفعل كان مفعولاً مقرباً
 من هذا ليس كذلك فلا يصح هذا الفعل البه

على أنه جازعاً من السج واليسر في مثل هذا الفعل المتيقن لمفعول مستند إلى نصيبه مقدر على
 أن يلبس ذائباً له فيكون المفعول محل النصيب فينصب المصنوع السابق لمفعول الشرط وهو متعلق
 لعدم اللاحقة من المصنوع المدلول عليه بفعله وقوله المتقربون نصيب المصنوع السابق مادونهما إلى
 المصنوع المذكور بل يقدر ونافيل المصنوع فعلاً متعدياً نحو إذا سب شخص زيداً فهو سببه فالمازم
 مفسر المتقرب كما ذكرنا قبل مما بعضهم أنهم يعتبرون في نحو أن يضره لزم الفعل الظاهر على العكس
 إيماناً بضره بضره وكما إذا كان الأصل إذا الأصل موافقة المصنوع المحرر لضمير أو متعلقة بالرفع أو
 النصيب في ضميره أو متعلقة نائبه كما أن عامل الضمير والمتعلق نائباً محالاً المصنوع فتشعر أن زيداً سب
 أو ذائباً أو ذائباً له أو ذائباً بعلامة أو ذائباً بعلامة أو ذائباً بعلامة أو ذائباً بعلامة أو ذائباً بعلامة
 فلهذا ما وقع في عمدة المضائق قال وكذلك في فعله في الذمير أقول ليس به ما يلائم لأنه خرج
 بقوله متعلق عنه أي مما نصيبه مع بقائه المعنى الخاص بالرفع وهذا لو نصبت كل شيء بفعله لم يبق معنى
 الرفع أي يصير المعنى فعله في الذمير أو في صيغة المفعول أو في موضع فعله بل أكره أن يكون المعنى أو فعله
 فيها الكتاب وإن جعلنا الجار نظاماً لكل شيء من المعنى فكل شيء مبني في صحائف أعمالهم وهذا وإن
 كان معنى متعلقاً إلا أنه خلاف المعنى المقصود حاله الرفع إذا المراد منه ما أن يضره قوله تعلق وكل صغير
 وكبير مستطر وفعل متعلق كل شيء أي كل ما فعله مبني في صحائف أعمالهم بحيث لا يفتقر صغيراً ولا
 ذكراً قال ونحو التانيه والتاني فإلهذا الغار بمعنى الشرط عند المتبرد وجلتانه عند سيبويه والاقا
 فالجواز النصيب أقول جميع الشرط فيه فاصلة بذا النظر لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها
 كما في قوله وغيره فكيف إذا أن الضمير لما انتفعوا فيه على الفعل المان في الشاذ عن عيسى بن عمارة فربما
 بالنصب والنصب مع الطلب يختار كما تقدم والقراءة لا يجوز على غير المختار تحمله الغاء وهو يخرج به عما

جوابه

عن الحد المذكور لعلنا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كان في الموضع
 أو لم يشق إذا جازت نصيبه والفتحة أي قوله فيسب كما يجوز في الظرف والمبين أو يكون الغاء غير واقع
 موقعها لغرض كونه ومرتبة فكتبت وأما اليهم فلا تفرق وإذا لم يكن ذلك وكانت أفعولاً موقوفة فما بعد
 لا يعمل فيما تقدم وفي الآية أي كذلك يكون الالف واللام التانيه متبداً موصلاً فيه معنى الشرط
 واسم القائل الذي هو المصنوع كالشخص غير المتبداً كالجواز وهذا الذي ذكرته مقدماً لغيره والمير في التانيه
 واقع في موقعها فيخرج عما لم يقوله متعلق عنه بضمير أو متعلقه وقيل سيبويه بما أخلص أن التانيه متعلق
 بمحذوف المضاف أي حكم التانيه والخبر محذوف أي إنما يضره بغيره وقوله فإلهذا هو الذي وعده
 بأن حكم التانيه فيه والفاء عند أيضاً للسبب أي أن يضره بغيره فإلهذا يخرج أيضاً بقوله متعلق عنه
 بضمير كذا فلهذا قوله والا فالجواز للنصب أي لو لا التعليل أن المذكور أن لا يضره سيبويه كما أن هذا الكتاب
 وكان المختار النصيب لغيره الطلب لئلا يضره بغيره وتغير الميرد أقوى لعدم الاضمار فيه كذا تقدم
 سيبويه بهذا أفترش ما ذكر المصنف أقول أقول أن ما يستعمل به المفسر من ضمير المصنوع المذكور
 أو متعلقه أن وقع بعد الفاء فالفعل المقدر ينبغي أن يكون متبداً فيقدره نحو أن يضره بغيره المان
 فإلهذا لم يضره المان في نحو أن يضره بغيره المان أن يضره بغيره المان أن يضره بغيره المان أن يضره بغيره المان
 المذكور يقع من الفعل المقدر موقع المصنوع المستقل به من المفسر وكذلك في التانيه أحد واقع من
 الجواز المقدر مقام الضمير من الجواز المفسر وكذلك في أن يضره بغيره واقع من ضمير المقدر
 موقع الضمير من المفسر ما بعد الفاء إذا كان فاعلاً أو مفعولاً مثبتاً لا غير لأن المصنوع المفسر لا يكون
 اللاحق غير الموصوب وليس قبل المصنوع المذكور إلا أن يضره بغيره الفعل المقدر كما نقض اللاحق قبل المصنوع
 نفى المفسر فلم يبق إلا الضمير الموصوب ليوافق في المعنى المتعلق المنقوض نفيه بالافعال من هذا مثالنا

في المعنى لم يسم الا بالواو وكذا انضرب زيد بالواو وقولهم يضربون الى اياه فاذا انقصر هذا قلنا قد يكون في المفسر
 ضمير ان كلهم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير متعلق كذلك اي متعلقان رفعاً ونصباً
 وقد يكون فيه متعلقان بضمير من كذلك قال اول على ذلك انضرب لان الضمير من اما متصلاً او منفصلاً
 او متصل ومنفصل فان كانا متصليهما فلكل الجائز في الفعل رافع لذلك كلهم المذكور واضمحاض صاحب
 مثله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبه اعتيلاً باياه فشره بكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا
 هو فلو اتصلت الفعل على ذلك لزم لم يعطك اياه لا هو ولا غيره فلهذا اعتيلاً به هو فشره بكذا اعطاك اياه
 زيد لم يعطك اياه الا هو لان المتعلق به اذا بعد ان فلما بد من تقدير موجب كما تقدم وتلبيط المفسر
 به بناء على انهم المذكور محال اذا الفعل لا يرفع فيما قبله وان كانا متصليهما والمتعلق بالواو منفصلاً
 فالاعتناء بالمفصل يعني اذا كان مرفوعاً ضمير المرفوع وان كان منصوباً ضمير المنصوب فالاول نحو ان
 زيد اعطاك اياه واياه رافع المرفوع وجان كون الفاعل والمفعول ضمير من الشيء واحد كونهما
 منفصلاً وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه المتغير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
 الا اياه ولو اعتبر المتفصل لكان الضمير ان اعطاك زيد اعطاك اياه والمفعول معتر الفاعل الذي
 هو ضمير متصل وقد بينا ان اشتاء ذلك مع تقدم المفعول في زيد يضرب فكيف يكون مع تأخره ولكان
 بالتلبيط ان زيد اعطاك فيكون يضرب زيد وبالتلبيط زيد يضرب ولا يجوز ان والثاني او الذي المتصل
 فيه منصوب نحو ان زيد لم يضرب الا هو وان لم يضرب الا هو فلو اعتيلاً المتفصل لكان الضمير
 انضرب زيد والفاعل من المفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم اشتاء ذلك وان كان متصلين
 ولا بد ان يكون الفعل من افعال العتق او مما لا يحيط كعدت وقعدت والاول نحو ضمير الفاعل والمفعول
 في المعنى متصليهما ولا يجوز ذلك لانه افعال العتق كرجي يا بها نظراً فان كان كلهم المذكور ظاهر المرفوع

نحو زيد اعطاك اياه
 او اعتيلاً للمتفصل في قوله
 الا اياه لانه الضمير

في المعنى ان لا يسم غير نفسه بضمير متعلق بالواو كذا انضرب زيد بالواو وقولهم يضربون الى اياه فاذا انقصر هذا قلنا قد يكون في المفسر
 ضمير ان كلهم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير متعلق كذلك اي متعلقان رفعاً ونصباً
 وقد يكون فيه متعلقان بضمير من كذلك قال اول على ذلك انضرب لان الضمير من اما متصلاً او منفصلاً
 او متصل ومنفصل فان كانا متصليهما فلكل الجائز في الفعل رافع لذلك كلهم المذكور واضمحاض صاحب
 مثله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبه اعتيلاً باياه فشره بكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا
 هو فلو اتصلت الفعل على ذلك لزم لم يعطك اياه لا هو ولا غيره فلهذا اعتيلاً به هو فشره بكذا اعطاك اياه
 زيد لم يعطك اياه الا هو لان المتعلق به اذا بعد ان فلما بد من تقدير موجب كما تقدم وتلبيط المفسر
 به بناء على انهم المذكور محال اذا الفعل لا يرفع فيما قبله وان كانا متصليهما والمتعلق بالواو منفصلاً
 فالاعتناء بالمفصل يعني اذا كان مرفوعاً ضمير المرفوع وان كان منصوباً ضمير المنصوب فالاول نحو ان
 زيد اعطاك اياه واياه رافع المرفوع وجان كون الفاعل والمفعول ضمير من الشيء واحد كونهما
 منفصلاً وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه المتغير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
 الا اياه ولو اعتبر المتفصل لكان الضمير ان اعطاك زيد اعطاك اياه والمفعول معتر الفاعل الذي
 هو ضمير متصل وقد بينا ان اشتاء ذلك مع تقدم المفعول في زيد يضرب فكيف يكون مع تأخره ولكان
 بالتلبيط ان زيد اعطاك فيكون يضرب زيد وبالتلبيط زيد يضرب ولا يجوز ان والثاني او الذي المتصل
 فيه منصوب نحو ان زيد لم يضرب الا هو وان لم يضرب الا هو فلو اعتيلاً المتفصل لكان الضمير
 انضرب زيد والفاعل من المفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم اشتاء ذلك وان كان متصلين
 ولا بد ان يكون الفعل من افعال العتق او مما لا يحيط كعدت وقعدت والاول نحو ضمير الفاعل والمفعول
 في المعنى متصليهما ولا يجوز ذلك لانه افعال العتق كرجي يا بها نظراً فان كان كلهم المذكور ظاهر المرفوع

وجب رفعه اعتيلاً بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائماً اي ان علمه زيد علمه قائماً اذ لو نصبت
 لكان الضمير ان علمه زيد علمه قائماً فاعلم المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز ان افعال
 العتق ولا في غير مع تقدم المفعول نحو زيد علمه قائماً فكيف مع تأخره عن الضمير لكان بالتلبيط
 ان زيد علمه قائماً ولا يجوز انضرباً لانه ان كان كلهم المذكور ضميراً راجعاً الى ما قبله كان مرفوعاً ونصباً
 اعتيلاً لكل واحد من ضمير المتكسر كزيد ان اياه علمه قائماً اي ان علمه زيد علمه قائماً انضرب
 الضمير المتفصل لما ظهر عامله وبالتلبيط ان اياه علمه قائماً ويجوز ان هو علمه قائماً اي ان علمه زيد علمه قائماً
 يستثنى الضمير لما ظهر العتق ولما المفسر الذي بعد ضمير متعلق بمتعلقان رفعاً ونصباً نحو ان زيد
 ضرب غلامه وان زيد يضرب غلامه وان زيد يضرب غلامه قال اعتيلاً بالضمير
 المتصل لا بالمتعلق فيجب ان زيد ضرب غلامه المرفوع او نصبه اعتيلاً بمتعلق الضمير لكان الضمير
 ان لا يسم الا بالواو وضرب لا يسم الا بالواو وضرب لا يسم الا بالواو وضرب لا يسم الا بالواو وضرب لا يسم الا بالواو
 يكون الضمير ان ضرب زيد اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر متعلق للفاعل وهو ضمير متصل
 وفي التفسير في بل المفعول بنفس الفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول لا يضرب غلامه بل يضرب
 فكيف مع تأخره وبالتلبيط بضرب زيد لا يسم الا بالواو وضرب اي متعلق زيد يضرب ولا يجوز ان
 ان كان الضمير المتصلين منفصلاً جاز رفعه المرفوع ونصبه نحو ان زيد لم يضرب غلامه الا اياه
 وان زيد لم يضرب غلامه الا هو وتفسير الترفيع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب
 غلامه الا اياه وتفسير النصيب ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا اياه وبالتلبيط
 ان زيد ضرب غلامه لا كذا اخذ من الضمير المستثنى هذا اذ اذ المستثنى وفصل الفعل هو المستثنى
 مع ايجاز الضمير لانه كما كان مع المستثنى وتفسير الترفيع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب

نحو زيد اعطاك اياه
 او اعتيلاً للمتفصل في قوله
 الا اياه لانه الضمير

نحو زيد اعطاك اياه
 او اعتيلاً للمتفصل في قوله
 الا اياه لانه الضمير

فلما لا لا هو وتقدرها نصب فيها ان لم يضرب من يد اي متعلقان يد لم يضرب عليه
 الا لا هو وان لم يلبس من يد يضرب عليه لم يضرب عليه الا لا هو على تقدير المص
 وبالشليط ان زيد اي علام من يد لم يضرب الا لا هو على تقدير المص ان زيد
 لم يلبس يضرب علام الا لا هو واما المفتر الذي معه متعلقان بضمير في الكلامين
 المذكور فنلنا ان نعا ونصبها نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور
 الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب من يد اي متعلقان يد ضرب اخوه اياه وتقدر
 النصب ان ضرب من يد اي متعلقان يد ضرب اخوه اياه وبالشليط ان زيد اي
 ايا من يد ضرب اخوه وعلى تقدير المص ان لم يلبس يضرب اياه هذا ما عارض الاعا
 بهذا البيت واسم اعلم بالقديان **قوله** الرابع التحذير وهو معنى بتقدير انما تحذيرا
 بما بعده او ذكر المحذره منه مكررا نحو اياه والاسند واياه وان تحذف والطريق
 الطريق ينسجى اللفظ المحذره مما نحو اياه والاسند وكذا الاسند التحذير معناه
 ليس بتقدير بل هو الذي التحذير قوله هو هو معنى بتقدير انما تحذيرا بما بعده معناه
 بان لفظ التحذير هو اياه دون المعطوف وليس كذلك ابل التحذير لفظ المعطوف
 والمعطوف عليه والقحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذره منه
 مكررا معولا ليقد مقدرا نحو الاسند الاسند او لفظ المحذره مع المحذره منه بعده
 معولا ليقد مقدرا فيهم تحذيرا بما بعده معنول والمثل العادل فيه المصد
 اعني التقدير ان يان تقدير انما تحذيرا بما بعده ذلك المعول كالاسند الذي بعد
 اياه وتقدر انما تحذيرا بعض السماع من حيث المعنى اذ يهمل المعنى انما لنفسك

نفسه من المصد ولا يقال ان يهمل المصد اي يحذف واولا التقدير نسخ او بقدر كان اولى قوله او ذكر
 التحذير مكررا فيه نظر وقد كان ذكر مصد في عطفه على قوله محمول بعد من حيث المعنى لان بقدر
 في الاول مضيق اي هو ذكر معنول في ذكر المحذره منه وقيل ايضا لان مراده من التحذير هذا المصنف لانه
 في تقسيم المنصوب الى اربعة اقسام قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر ما له فلما يصح الرابع ذكر منقول
 فكمه كذا وفي بعض النسخ وقد كان بلفظ ما لم يسم فاعلم وليس بوجه لان او ههنا منضمة حيث المعنى
 فينبغي ان يلبس مثل المذكور محمول كانه جاء في خبر او محمول على لكان منضمة حيث المخالفة بين ما بعد
 وما قبلها بقوله انا نفهم ثم يبدو في قول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للناصر من الاول
 والثاني الثاني كايكون في قوله العطف في سبب قوله لا نطيع منهم امنا او كقولنا قول اول
 تطيع قولنا لا تغلب المعنى لانه اذا اضربه بمعنى بل يكون للناصر من الثاني عن طاعة الائم في قوله لا يهمل
 او ذكر لكان اضرا بما قوله محمول بتقدير انما ولا يستقيم دعوى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا
 الكتاب ان تقول كل محذره محمول بخبر او بقدر المحذره ما ذكر بعد ما هو المحذره منه اما في
 العطف او بين ظاهر او مقدره يجوز انما علامه وكذا كل محذره محمول بتقدير انما في
 الاول نحو اياك والمصد واياه والشروان سله والسبق فالخبر اذا انا ظاهر او مظهر والظاهر لا
 يعني الا مضافا الى الخاطب والمضمر لا يجوز في الغالب الا في افعال وفي بعض النسخ كما من واذا كان معطوفا
 على المحذره بان ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر واولهم اذ بلغ الى حال السنين في اياه واما
 الشقبة شاذ من وجهين من جهة وفروا ياه محذرا وليس معطوفا ومن جهة اضافه اياه الى المظهر
 وسببه بقدر نحو اياه والشر نحو اولهم في التلخيص وبعضهم يقول له اياك فيقول اياه فيقول اياه فيقول
 فيقول انما يقول ان نفسه واحفظ وغيره فيقول فيقول اياه والشرطه خطا

[illegible]

الانطق غلط

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date.

[illegible]

وضحا، وكخونه وبكره وعشيه وعنده ليكده وساء بانقول سبب تلبه ليلها وتها اذا اكلت ثمارا
 وليكده وشده وبكره يكونان ابضا عليهما ولا يزدن بهما بكن بويك ونذر ونه كل يحي حكمهما فكونان اذا اشرفنا
 ولكم بعد نصف هذه الظروف المعينة يتي على كونها معينة بماد ولا العليمة وقد كثر انهم جعلوا الزمان المعين
 مراد ونه عليه ولا الشد تعريف كبدن الظروف المعينة لانا لظرفه واحدة اعني الظرفية بينها على الفة
 لتاثر المعاني وقد كثر ان كل كثر صحت عرفه فلابد فيها اطلاق العليمة وان كان اللام او الاضافة وذلك
 الظرف فاك ان ذكرناه فنعين على معنى المالك لانا لا ولا بالعليمة والدليل على اننا لست اعلما ان
 عند وعشيه وكخونه ان الظروف تنصرف على الشئ مع تعيينها ولو كانت اعلما لم تنصرف وتعرف
 ان اللام يكونا بعد ذلك لانه اللام في عدد وله من اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت اسوة لغة اهل
 الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنها ليشيئا اسوة الدليل على كونها بعد ذلك لانه اللام ان توافق عدلهم الممثلة ان
 لفظ الحسن لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الى عرفا بل هو اللام العبد ولا كان علما
 او لانا كايث والنجم والصنف وله ثقا فقص فرعوه الركون يلي ويحد كسر جلد رزقه الحما والمعيمة
 ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير اهمية فيه بعد اعدا من اللام لتحصيل التبيين وقال بعضهم
 انه عند تعينه متضمن للام فهو عند مبي كاس عند الجحيم والى على كلا القولين فهو مخالف لا هوالة
 المذكورة من ضعي وبكره وساء وصباح وليل ونهار بعينه فانه متونة اثنا في الاما ^{نوع} في الجوهري
 انه ضعي بعينه لا يتصرف كشي ولا اذكر ما وجدته والحق عيدا لظاهر عتمة وضحة معينتها يسر في منع
 القربا لا عن شجاع والاول متع اذ سمى الامتوتني فكل ما يشترك في توتيته من هذه المعينة فهو ما لا يتصرف
 اللام فيبني كشي عند بعضهم واما العلية المتعددة كشي عند الجوهري الفالابي يمنع صرفه ما عداه وبكرة
 فقد نزع الخليل ان اذ اضمح بها النعمان جاز توتيتها كاذة ضحة نحو انبثك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال

ابو القاسم انه سمع من نفعه ان يكون وهو يريد ان يثبت في وجهه او غدا لكن الغلبة المشهور فيما ذكره النور
 مع النعيب كما كانا اذكر علمين الجسديين فيجب فيقدر العبد فيهما كما في سحر في الغصود مما تقدم ان عدم
 نصر هذه المعينة بنى على يقينها ما دون العبدية والاله عز وجل ونعيبها كذلك مستند الى السماع فلا
 يعكس عليها في نقل هذا النعيب نحو شمس من سنة وساعة وغدا في غير ذلك لا يثبت اذا عدم نصرها في هذا الظاهر
 الدلالة على المذكور اذا كانت معينة وجب عدم نصرها واذا لم يكن معينة كانت منصرفه نحو صيد على غدا
 واذا انصرف وانما يقينها فلا يدقها من الاضافة واللام نقول رايه عند التحق الناقص ولا نقول
 في سحر الناقص واما الكلام في انصراف الظرف وعدم انصرافها فنقول غدا وبكرة غير منصرفين انفا وان
 لم يكونا معنيين لكونهما من اعلام الابطال كما ساءت نقول في النعيبين انيكم اليوم غدا وبكرة وفي غير
 النعيبين لغلبة العام الاول ويود ان الازمان غدا وبكرة فتمنع النصرف في الحالين فهو في غير النعيبين كما
 نقول في سماء وان كنت لغبت واهلها الجسديين غير معنيين وقد يحكي الكلام على اعلام الابطال في باب
 الاعلام وان علمها بالقطعة لا معنى تخبرها واذا لم يقصد تعينها بالانها ايضا لتوحيها انفا وان لا نقول
 صحيحهم بكرة واذا قلنا كذا غدا وبكرة او ساء غدا وبكرة فهما متونان لا غير لان كلاهما من خواص
 المتكررات والاعلام الاعلام الابطال ان تكون موضوعا اعلاما لا متقولة من التكرار نحو سماء وخلافة
 وقبل في موضع هذه اعلام الابطال كسعاد ونزيب في اعلام التخصيص غدا وبكرة علم من اجل غدا وبكرة
 كقولك هذا غدا باردة ونحو غدا طيبة وقد جاء غدا في جناس الفرات في صلاة من قرأها بالقدوة والعش
 كالمسوية والاصل في هذا التسمية غدا وبكرة نحو قوله عليها لا يسميها في المعنى في البنية كما ان يذم
 محو على من غدا في الواء واما قال بذلك بكونه منوعا بكرة واعلام الابطال منجزة كما مر على
 ابو علي في ان يذم لغبة في غدا بعد غدا ولغبة الغيبة بعد الغيبة التي هي بعد الحيا فهي علم الجسدي كقولك

في التسمية بالقرص في كل وقت الصلوات بالانتم قال ابو القاسم الغيبة والقرص والقرص والقرص والقرص
 والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص
 والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص والقرص

لغبة في ندمي ولغبة في الندي في الذرة وذكر سيبويه ان بعض القوم يدعون لغبة في غدا في غدا
 بمعنى انه يجعلها ايضا لم يفسد في المير وقال تشبه معونة على كل حال قال السير في ذلك سيبويه لا نرد
 وسحر غير منصرف لان كونه علم الجسدي اذا انزل في سحر بكونه ذكرنا ومن الظرف في المكينة ما هو علم المنصرف
 كقولك وكنت وعند ولدك ومع وبيدك ايضا اضافة وهو الوجود وهو الوجود وهو الوجود وهو الوجود وهو الوجود
 في كل شيء ان يجمع المنصرف في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء
 البهائم وقد استحال وما بقي من الجسديين في المنصرف وكذا لفظ بين اذ ان ذكره وانما كانت في كل مكان
 السماع ودون معنى قدام فنادى المنصرف قال الفراء في صلاة ورسول وكذا قد نقلنا وكذا في سحر
 التي منصرف وقد يذم ذلك التي يعنى قدام معينات لغبة في احدى ما منصرفه وذكره في سحر في ان
 دون زيادة ان الزيد مرئيه عالمة والمخاطبة مرئيه دونها في وصل الى الخارج قبل الوصول الى الزيد ونصرف
 فيها بهذا المعنى نحو لك في واهي سبب ومعناه الاخر غير ولا ينصرف بهذا المعنى وقد نحى في قوله تعالى
 اتخذنا دونه الذي كان المعنى اذا جعلنا الى الابد اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو علمهم وراهم فهم
 كانهم قد بلغوا المكان ثم اسد عينه وعما لم يزل من الطرفية علم سيبويه في ان افمن نقادته نحو قوله تعالى
 الخسائر يوم لغبتنا ان كسبنا انهم لبال امرنا اي زمانا قد بنا وهو من لغبتنا بلنا وفيها فاضد المنصرف
 نحو قوله تعالى في الفرس على من المدهر وفربا وفربا واما في سيبويه فانهم افاضوا في الصلوات
 المذكورة الظرفية ولم يهيوها وانما اقبلت فيها او وديكون ادلى على موقفا الذي هو الظرف المنصرف
 واما عدم نصرها في ما ذكرنا من الظرف فسماعي **اعلم** انه يمكن جعل المصداق في السعد
 الكلام في النظر في خبره في سماء وسماء علمه في سماء اي مثل زمانه في سماء في سماء في سماء في سماء في سماء في سماء في سماء في سماء
 فانك قد اذ بال الجوزي واذ اذ بها فكل ذكر على هذه المصداق وعندك على المصداق بتمام مقام

والشبه

الزمان من غير ان يضاف مضافا وذكر الما بينهما التماسا يكونا مدلولي الفعل ولذا لم ينصب الفعل بهما
ومع هذا بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس كذلك لان مفعولا يكون اسم الزمان ويقل
فيام الحين مقام المصدا كقولهم شقوا ذكرهم باليام الله اي بوقته وقد تقدم المصدا المضاف مقام المضاف
الذي هو ذلك انما هو مبتدأ خبرهم وبنيت على انهم اي ما فعلوا من شقهم وفي الحديث افطع الله الذي صلى الله عليه وسلم
زيرا لغيره من غير ان يضاف المضاف الذي هو المضاف من مقام مضاف الذي هو مضافه فام مقام مضاف الذي
لا وهو من شقوا لا انما هو المضاف والمضاف الذي هو المضاف من مقام مضاف الذي هو مضافه فام مقام مضاف الذي
باكثر من معنى يكون لان المضاف بالذات في النسخة قد توسع في الظرف فيجعل مفعولا به فيجوز ان
يضم من غير ان يضاف لفظه كقولهم يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدا والصيغة المشبهة منه نحو قوله
تبارك الليل والمهنة وقوله بكارف الليلة اهل الدار وقد انفعوا على ان معناه تنوع عاقبه وفيه تنوع
فيه سواء تم شقوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يكون في ظرف المفعول الى ان يضاف ولا يقال يوم الجمعة
اعطيت من زيد هذا قال لان المفعول الى الله محصور فلا يتراد عليه وجوز ان يكون واما التوسع
في ظرف المفعول الى الله فلهي في الاضافه فالاول انه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه معناه الى الله
من الله وجوز ان يضاف المضافه نحو يوم كسبه فام هذا ما قالوا والذي اري ان يجمع الظرف فام توسع فيها
فقولهم صمته يوم الجمعة كان في الاصل فام في يوم الجمعة كان مع الجمال مفعولا به بسبب توسع في
ثم صمته مفعولا به تارة في ظرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في المفعولة
مفعول به تغذي اليه الفعل بنعته تغذيا بعد ما تغذي اليه بحرف في الماضي فاما في قوله في ذلك المفعول
الله فينا الى ان قد توسع في اية واللام صان فينا الى اليه بان كان هذا في ظرف فينا على ان
وليس فينا في غير الموضع للثلاثة ولا نقول في سره يربد وفن الى غير مبرر زيد في ذلك عمل وانما كان في

فيها في بابي المفعول فيه والمفعول له بالاضوابط المعينة لكل منهما القوة دل التماسا على الحرف في المفعول
وعلى ما قرره المفعول فيه والمفعول له نوعان من النوعين المفعول به يختص بالضميمة المكونة واما قوله
المص في نحو يوم الجمعة صمته ان الضميمة لا يكون مفعولا فيها اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان
فمنقول من قوله في هذا اليوم فلفظ هذا بهما تارة في الفا في الدلالة صفة وقوله ان الزمان في نحو بكر الليل
وعلى الليلة لغير مفعول فيه والانتصب والمضاف اليه المصدا والصيغة لا يكون الا في اعال او مفعولا
فلما على ما اخبرنا ان يجمع المفعول فيه وهو مفعول به لانه لا يجب نصبه وان المفعول به في نحو بالاضافة
نحو صمته وكذا سارق الليلة فمفعولا صفة الصفة المضافه كما اضافها الى المفعول به لانه لا يكون غير
مخصص بالشرائط المنصوص في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما في يوم الجمعة كسبه واضافه المصدا
الى ظرفه كما اضافته الى المفعول به بمعنى اللام في محضه الى الله كما اضاف الى المفعول به الذي كان مضافا
بنوعه في فض كقوله باكثر ما فعلها الحاج بسحر اي فافى اليه باقوة التعريف بمعنى اللام كما في اللام
لما فنصركم وبخلف النبي بغير بادق ما يسه نحو كوكب النجاة وقيل الظن وليس معنى كوكب النجاة
المصر على ما ياتي في باب الاضافة قال وينصب بعامل ضمير في شريطة التعريف في قوله **قوله**
ان النصا به يقال ضمير اما ان يكون يقال صانته الناظر بال وبنوعه كقوله المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا
قال الاول نحو يوم الجمعة صمته ما قال في سره اي سر يوم الجمعة وقد جاء بدل قوله ظاهر كقولهم
ح الى ان اي كان ذلك في الجمع الى ان والثاني كلمة المنصوب على شريطة التعريف صانته ذكرنا في المفعول
مقصدا ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة صمته فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة صمته فيه وما يوم الجمعة
سر فيه كسار يربد ويوم الجمعة سر فيه واذا يوم الجمعة سر فيه ويوم الجمعة سر فيه والامر فيه
ومثال السر المغير الصفة كل يوم صمته في الصيغة وما يسترى فيه الامر ان في امران ويوم الجمعة

اشترى اشترى فقال على
وعلى نفسه مفعول
يحدث على
في جملة المبادر الخفاة
الظرف فيها على اللام
نحو صمته اليوم قدوم
اللام في قوله لان

سرت فيه وما يجب فيه ان بعدم الجملة سرت فيه وبهذا يعلم الجملة سرت فيه **قال** المفعول هو
ما فعل لا جله فعل لا كونه مثل ضربته ناديا وقعت جينا فلما قال الزجاج فانه عند مصداق **قال**
فانه فعل نكرة رايه مضمون الفعل وشبهه وهو المصداق كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور انما نرى
فذكر وقد سرت فيه ناديا لاجل الناديب انجبى الناديب فانه الناديب فعل له الضرب المالك لم تذكر
الضربة في ذلك عادلا فيه والمفعول يقول في المفعول له هو ما فعل لا جله مضمون عادله وكذا المفعول فيه
هو ما فعل فيه مضمون عادله من امانة او مكان للناديب بنقض الخبر نحو ضربته وقد عجبني الناديب وسرت
ويوم الجمود منها كسرت فيه وذكر المصداق للمفعول له لئلا يتبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل
عند له كلمة ضربته ناديا وقد تقدم وجوده عليه كلمة وقعت جينا فالمفعول له هو الخادم على الفعل
سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كلمة وقعت جينا او تأخر عنه كلمة جئتكم اصلا حالها كذا وذكر
لان الغرض من المصداق وجوده يكون عند غايته حاملة على الفعل وبي احدى العلل المار بها كما لو ذكره
في مظهره في مظهره من حيث النص واما كانه شاذ في حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لانه
ولم يجرعول له كاضن بعضهم نظرا في المظاهر نحو قوله ناديا وان الضربة عند المفعول
عادله الناديب واما قلنا ذلك لانه لا يطرأ في نحو وقعت جينا وجعل المفعول له عند مضمون عادله
يطرأ لان الناديب عند عادله على الفعل. ولفظ المفعول له في قوله يكون عند لان الدام في المفعول
ويذكر في العلة لا المعلن نحو فعلت هذه العلة قوله فلما قال الزجاج ناديا ان ما يسمى
الفاعل مفعول له هو المفعول المطلق وذكر ما رايه ما كونه مضمون عامل المفعول له تفصيلا
وبينا ان كلمة ضربته ناديا والناديب محل الضرب بيان له وكان ذلك فلت ادب شيئا لضم ناديا
ويصح ان يقال الضرب هو الناديب فصار مثل ضربته ضربا في قوله مضمون العامل هو المفعول

المفعول له هو المفعول المطلق
او المفعول له هو المفعول المطلق
او المفعول له هو المفعول المطلق
او المفعول له هو المفعول المطلق
او المفعول له هو المفعول المطلق
او المفعول له هو المفعول المطلق
او المفعول له هو المفعول المطلق
او المفعول له هو المفعول المطلق

ولا يطرأ له هذا في جميع نواحي المفعول له فان الفعل ليس بيان الجبه ولا يقال فعوده فيه الا
بحال وكذلك قوله كجئتكم اصلا حالها كذا بالاعطاء او النصح ونحو فان الجي ليس بيان المصداق
بل بيان الاعطاء او النصح كما صرح به ولعله يرد من ذلك فعوده فيه ونحو المصداق على ذلك
المضيق وهو نكتة قال المصداق على الزجاج معنى ضربته ناديا ضربته للناديب اتفاقا وقوله
للناديب ليس مفعول مطلقا وكذا ناديا الذي يعناه وفيه نظر فذكر ان ضرب ناديب ايضا
يقيد معنى للناديب مع ان الاول مفعول مطلقا اتفاقا دون الثاني وايضا ينبغي ان يتقن
في المفعول المقصود بالاختلاف في اللفظ الى ان يرى ان معنى جئتكم اصلا جئت وفن كوي والاول
حال الثاني مفعول فيه والجي يقول ان ما يسمى مفعول له فستجب تفصيل المصداق
التي يكون حالها قبل ان تتركب وبغيره نحو قوله شاعرا هذا المصداق من المصداق الاضافة لفظية
ولا يطرأ له ذلك نحو قوله ونزل الجيوس والاول ما نزل الجيوس الى ان يجعلها مصداقا للحالين
المقدمين قبلها اي نزلان على الجيوس وهو الامل على ما هو من باب الفاعلية فعلت هو مذكر
وذكر على ما يجب في الحال ونزل الجيوس او من الباقين المسلمين من المذبح والنداء
اللان من لغته وسرنا نصيب غير اللام والما يجوز هذا فاعلم اذا كان فعلا لفاعل الفعل
المعلن وفعلنا له يعني ان نغير اللام شرط انصاف المفعول له كشرط كون الاسم مفعولا له
فتحى للسمي ولا كراكم لالتزام في ذلك جئتكم للسمي ولا كراكم لالتزام عند دخول له على ما يدان له
وبذلك كفاية المفعول فيه ان شرط نصيبه تغديته وماذا يدان له في الموضع وان كان صحيحا
من حيث اللغة لان التسمي فعل له الجي كونه فلما قال اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له
الا المتصوفا لجامع للمصداق الصريح هو المصداق المعلن باللام المعلن به كونه الفاعل

ما أخرجنا
أولس بقية القليل من
نقارند فسكنوا الخفاف
منذ ولدني حسن
العقاب الغلام من العوا
بفتناش أو ليهو الطرود
على دولها ونحو الخفاف
والله من الناس حكمهم
والذي نزل الشاة وقد نزل
بكلمة من على العنبر
فعلكم نزلوا إلى الدنيا
فعلكم لم يفتوا امرئ
من آلهم الحارة ما لا يفي
ويجعل ابن حنك

أي خبر في اللام قوله إذا كان فعلا فاعل الفعل لمعلل أي إذا كان المفعول له فعلا فاعل الفعل
 الناصب له وهو الفعل المعلق بالمفعول له أي إذا اشتتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص على شرطية
 مما شرطية المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لذهو شرطية قوله فعلا فاعل الفعل المعلق له بشرط
 كونه يتعذر اللام ويكون له وإن يكون متاثير لفظ الفعل لانه علم ذلك من المبدأ بشرط بعضهم
 كونه أفعال القلب قال لانه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشيء يتقدم عليه أفعال الجوارح كالضرب
 والفعل يتبعه ولا يتبعه شيء يكون طالما على الفعل وأما أفعال الباطن كالخوف والعلم والمرادة
 فإنها يتبعها الجوارح أنه إن الاله وقوى تقدم الحامل وجوده وأنه الاله ويكون تقدمه أنا وهو أو نصيب
 فيسلم ولا يتقدمه وينتقض لما لا يجوز حتى يثبتك أصلا هل لك وضربته ناديا الغافا قال قال أبو
 يعقوب خذ مضاف إلى الاله أصلا ناديا ناديا أيضا يثبتك أكرمه ويثبتك اليوم أكرما
 ثم ثانيا يتعذر مضاف للذكر بل قوله يثبتك سمنا وتبعا فظهر أن المفعول له لا الظاهر المفضل
 المضاف في فاعل المفعول له على ضربين إما أن يتقدم وجوده على مضمون
 عامله نحو قدوت جينا فدعوى أفعال القلب كما قالوا إنا أن يتقدم على
 الفعل تصورا أما يكون عرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته فعلا كما
 وجئت أصله كما قال المص وأما شرط الجواز فنفى اللام الشرطان المذكوران
 لأن علم الاله فعال كثير ما يجيء جامعة للشرطين وضارة مع الشرطين ظاهر
 شعبة في العلية والغرض أن يكون ثبوت ما يدعى على اللام المعتبر في الحقيقة
 للعلم وحصول الشرطين دليل عليهما يعرف إلى الدنيا شيء وجوده تكثير
 المفعول له حسب ما يثبت الحال والتميز بين العجائب فافهم عليه وكذا أقول

حاشي واغفر **قوله** الكرم اذ فاع واغفر **قوله** الكرم اذ فاع واغفر **قوله** الكرم اذ فاع واغفر
اذ البحر باللام وجب بغيره فلا يقال هبته كرام بل ومنع لان اذ كونه مانعا وقال
ابن جعفر انه في حال التكرار يشبه الحال والتمية في كون الياء تنكسر في وجوب انصافه فلما انظر
بصوت كذا لا ترى في قوله في نظام من الذين ينادوا من قباله المسببة ههنا كما قال الماكي اذ
حصل الشرح في قوله باللام التبعي اكثر من نصبه والمجرى بالنعكس ويسوي الامانة في المضاف
في هذا قوله والاولى ان يقال كذا في السماع ولا بعد **قال** المفعول معه هو المذكور بعد الواو انصافه
مفعول فعل لفظا ومعنى **اقول** قوله لمصلحة مفعول فعل اخر من نحو ضيعته في كل جمل وضيعته
فانها مصاحبة لكل جمل لان الواو بمعنى مع ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا للمفعول في التبعي وفي المعنى
في ذلك المفعول واحد في وجه واحد معاودة في كسر شانا وتزيد بالعطف يشال كونه السيرة كما لا يلزم
كون التبعي في وقت واحد كشرط بعضهم ان يكون مفعول الفعل الذي بمصاحبه المفعول معه فاعلا
كلمة شرا وتزيد نظرا في ان عمارة في كسر شرا وتزيد وعمر مطوق اتفاقا لا مفعول معه ينتقض ما قاله
بنو صيدك وتزيد وهم فان الكاف مفعول المعنى اذ المعنى بكيفك واما تعين عمارة المثال المذكور للعطف
فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما بعد ما بعد من العطف الى النصب نصا على
المعنى المراد من المصاحبة لان العطف مجازي زيد وعمر يجمل بمصاحبه لزيد في المعنى ويجمل على انهما
قبل الاخر والنصب نص في المصلحة في كسر زيد وعمر لما يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
كون النصب في العطف هو الاصل **قوله** قال فاع كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجه انما جئت انا
وزيد وتزيد وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين
نحو زيد وعمر والا تعين النصب نحو ما كسر زيد وعمر لان المعنى ما نصنع **اقول** **اشعر**

ان من اهل الجمل النجاة ان الفاعل في المفعول معه الفعل او معناه بنو سبط الواو التي بمعنى مع وانما ضمير
الواو في بعض المعاني كونه اقصر لفظا واصلا من الواو والعطف الذي فيه صهي المعنى
كما في قوله فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى
سوي لما لا نعدم سائر المعاني على عالمها ونحو الواو العطف نفعه على المعنى المصاحبة كما في قوله
بمعنى فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى
الكونية هو منصوب على لفظ فيكون العطف معنويا كما في قوله فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى
على العمل للفظ ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزيلعي هو منصوب بياضه فعل بعد الواو كما في قوله
بما في البيت ولا يشترط ان يكون النصب كذلك غير وانما ضار فاعل الاصل وقال الجيد لظاهره هو
منصوب بنفس الواو والاولى ر عليه اصل الواو كونه غير عامله ولو نصب بمعنى مع مطلقا للنصب
في كل جمل وضيعته **قوله** فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى
بالنظر فيه والواو في الاصل حرف فلم يجمل النصب على النصب ما بعد ما كانا بعدا اذ كانا
بمعنى غير انهما نفس شي ولو كان كما قال الجاهل للنصب في كل واو بمعنى مع مطرد نحو كل جمل وضيعته
قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجه انما جئت انا وزيدا وعمر فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى
لا يجوز فيه ان العطف ولعله قال ذلك لانه مخالف للاصل الذي هو العطف لا للاحكام والوجه ان
هنا اذ اعمد وهو النص على المصاحبة **قوله** فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى **قوله** فاعل المعنى
يكون العطفية جئت انا وزيدا عند عبد الغاها وجب ذلك ان يكون المراد من المتصل بالمتصل في الاغلب
للعطف وهي شرطية نصب لاسم على انه مفعول معه جئت عطفه من حيث المعنى على فاعله قال
الاشعر نعم فلا يجوز جئت انا وزيدا ولا يستند للجوس الى السالبة وكذا لا يجوز ضمك

منه و هم عبد الله لا تآل الجورس لا يتقدم عليه ويحق ان يكونه حالاً من خبير من حكمه والاولى المنع مع
اظهاره لكن ايضا وكذا اذا كان الحال اجله معتكياً بالواو لم يتقدم على شامله فلا يقال في التمسر طالعاً فذلك
مرفعه لاصل الواو وهو العطفه لا يتقدم لئلا ايضا في شامله اذا كان الفعل مصدراً للتقدم بان الموصول
وما فيه الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان الفعل صلة للالتقاء واللام لحرق معتكياً كما وان
لان تقدم الحال اذا اعلى ذلك الموصول لا يبيح وتقدم على صلاتها متاخره الموصول ايضا غير جائز بل يبيح
في الموصولين الشائع لفصل بين الحرق المعتكياً واللام الموصول وبين صلاتها فلا تقول لا يجزى بحرق الضارب
وهذا ولا يجوز ان الضارب يد هذا واعلم ان الموصول نحو الذي راكبا جاز ان يرب فانه يبيح الفصل انفاذاً
اذا كان الفعل معتكياً باللام لا ابتداء واللام القسم جاز تقدمه الحال عليه بان توضح عن اللامين نحو ان يرب
لراكبائهم وانته لراكبائهم كقوله تعالى استخسروا وتقدم على اللامين لا يجوز لان لهما صفة
الكلام ولما الفعل المنصرف وهم الفاعل وهم المفعول اذا دخلت عن الموصول المذكور فيجوز تقدمه احوالها
عليها نحو راكبا جاز ان يرب وراكبائهم مشروط بوجود امضيه قوله بخلاف الظرف يعنى ان الحال وان كان متاخرها
للظرف مما ثبت المعنى لان اكيانه حيثك راكبا بمعنى وقد الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
الذي والظرف والجار خاصه سواء كان بعد المبتدأ نحو يرب يوم الجمعة عندك اوقيله كقولهم شئ كل يوم
يرونه وان وقولهم كل يوم كقولهم والحال لا يتقدم عليه عند سبويه مطلقاً ويتقدم عندنا لا نفس
بشرطاً فانه المبتدأ كما مر ذكره نحو سمعته في الطريق بخلاف الحال وكان على المصران يعقيد فيقول بخلاف
الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غير مما عاين البنية والنبية وعند ذلك اتفاق
اعني على ان انا ذكره في ذلك المبتدأ وانما يصح ان يكون خبراً لما هو مبتدأ في الحال وفي الاصل وتوسطها
ما يجوز انما على انه خبر عن ذلك المبتدأ والتعبية على الى اليه كقوله تعالى ما الذي ساعدوا في الجنة في

[illegible]

لا في الحال اذا كان
نظيره في الحال
عليه اتي
الى الاخير

في وقت آخر مكان الدور على حال اخرى وقد فعل التفضيل نحو زيد اضرب من غير نحو اختلاف
 مضرب بهما وكونها غير معلومة بغيره اضرب مما يكبر الخالد قال تعالى ثم لكفر بعد ذلك الايمان
 وكذا نحو اختلاف زياتهم عاين بغير يوم الجمعة اضرب من غير يوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندك احسن
 عندك وكذا الحال ان نحو زيد فاما احسن منه فاعدا وكذا النسبة نذل على الخلد من في نحو زاهد لا وزيادها
 نحو زيد يوم الجمعة كغير يوم السبت واختلاف ما يلزم نحو زيد فاما مثله فاعدا اما فعل التفضيل فانه
 يدل على صديقتين معيّنات احدهما في الغافل والمفضول يصيغونه لان معنى زيد احسن من غيره ان يلزم
 الفاضل صديقا لغيره المقصود ههنا واما التمثيل فلا يدل يصيغونها على صديقتين معيّنات بل يدل
 معناه على صديقتين مطلقين لان معنى زيد كغيره انه يشاركه في شئ كان فيها فاما حالان معاثلتان
 واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قوله زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد
 بشيئ حاله ودأبه يوم الجمعة حاله ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات
 اذ يعبر بهما عن كل شئ لان كل كثره والحال او غير لانهم كالنصر والتفصيل الى ان يعلق الخار
 والظرف في قوله زيد كغيره اما الخوفا فيلزم ان يكون له مكان بمعنى تمنعك فكيف ولم يصرح وقد يقوم
 معنى النسبة قرينة تدل على كثر المعينتين فيتعلف بهما حالان كما تعلف الحائض بين امراء القيس
 بذاكرها كقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم الله متى يمتلئ بهن من موسى اي قريش
 في قوله من موسى قاله لعدنانا فلا تظني غير حتى يمتلئ الخيل كثره وتقول ما هو في غير ذلك
 من التمثال اي بعدد في عدته من اذا انقضى هذا فليعمل لما لم يتم كل واحد من المديين من الالف في الفعل
 التفضيل والنسبة وبالي فاعل وتفاعل وغيرهما يدل على صديقتين معيّنات فيجعل متعلق كل واحد بغيره
 الزم ان يكون متعلق كل كثر بغيره مما فيه المصريح به ففعل بغيره زيد راكبا على غيره راكبا وشاغم زيدا

واذا قلت ان كان من مائة
 امكن ان يكون من مائة
 والبيان ان هذا هو الذي
 المعنى في قوله
 وكذا يقال في قوله
 قبل

زيد فاعدا ونحو قاعد ونحو زيد في الدار عمارة الصوفي وكذا فعل التفضيل والذات التمثيل نحو
 زيد بن كعبه نكرو بكره لزيد بن كعبه اكرم منه الجار ونحو فاما احسن منه فاعدا وبكره فاعدا مثله
 فاما اضرب يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلقت ذلك المفضل والمفضل بغيره
 وبمعنى ذلك المفضل عليه التمثيل بغيره ما فعله الثاني وهو صاعدا الى البيان فلا يندفع معرو
 بها عليه ما يصح تعثرها واما الضميمة المستكنة في الفعل وفيه النسبة فانه وان كان مفضلا ومثلا لكنه
 لما لم يقر كانه كالعدم ومع ذلك فلا يرى كسا بان يقال وان لم يتمحرب احسن فاما فاعدا
 كما قال علي بن السليم في الجار والتمه لابي اوطاة نزل من الطعن في دأبه وهذا كما تقول
 ضرب زيد فاعدا لغيره فاعدا لعدم الالتباس بان يقال على ضعف زيد احسن من غيره فاعدا فاما وقيل
 حال من الجوار وقاعدا الضميمة المرفوعة كما مر في اول البيت في نحو زيد فاعدا فاما حال من التكميم
 قال الماكي ومن الهمول القياسية غير المستغنة المصنوع التي يعكس مراد به الكمال نحو انت الرجل
 علما اي انت الكامل في الرجلية علما ومثله هو من غير شعرا او كونه حاله الى الخليل وقال الهرازمي نحو
 هو مصداق انت العالم علما والذات كان المصنوع مثله غير لانه فاعدا في المعنى انتا الكامل علما
 اي عليه هو الكامل شعرا اي شعرا والدليل عليه كذا تقول هو قائله كثر الخليل عروضا وبيوت
 نحو او هذا ليس باهوالا واصفا كثر شعرا **نحو** الله لا يقاوم في شئ من المصداق يقع حاله الى
 يخلص على ما جمع منها نحو فتله صبرا ولغيره في اذه وعيانا وكلمته مشافهة وانتهى ركضا او عدوا
 او مشيا والبره يستعمل القياس في المصداق الواقع حاله اذا كان من انواع ناصية نحو انا جيلة وركبة
 وبطأ ونحو ذلك وقاما ليس من تعميماته وانواعه فلا فاعدا انه ليس بعباس فلا يقال جاء ضحكا
 وبكا ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد زيد لافترس والمبرر الى ان النصيب مثل مائة المصداق

هذا هو الذي

مفتوح المردود والواو كوا
خبرية قلنا مفتوح المجرى للمال
مفتوح فروع صحيح القسط

[illegible]

الكتاب السابق والفرع الذي هو في هذا الكتاب والقسم الخاص بالحق الصالح القدر الصحيح والصحيح

لفتنة وان عليه صفة وثق ولعله يمكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمنع
 ان يفتن بنفسه فليس حكم الجملته المصدر بل هو ان كانت فعلية حكم الاستسمية
 وان اجتمع الواو والضمير وانفرد الواو اكثر من انفرد الضمير وذلك لان ليس
 بحرف النون على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفذ اقل على الاستسمية فالاستسمية
 معها كانهما باقية على استسميتها بخلاف لا يكون وكان وكذا وقد تخلوا الاستسمية
 من الربط بين ظهري الملا يستعمله كقولك خرجت زيد على الباب وهو قليل وقد
 قالوا المضارع المثنى بالضمير وهذا **اف** وذلك لان المضارع على وزن التثنية الفاعل
 لفظا وبغيره معق في زيد بركب بمعنى جائي زيد كالباء والهمزة يصلح
 للحال وضعها بين الحالين تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يحكي في كنعني
 عن الواو وقد يستعمل في اصله عنده وذلك اما لانها جملة وان سببها من المفرد
 واما لانها بتقدير وان اصله فيكون الاستسمية نفذ هو ويشترط في المضارع الواقع
 حال اخره مذهب في الاستقبال كالمستقبل ولنا وكذا وقد كان ان الحال الذي
 نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان ثبانا حقيقيا لان في قولك
 مثلا اضرب زيد اغد اكرب لفظ بركب حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه
 ليس في ان التكلم كنعني كنعني بركب صند هذه الجملة اي المصدر رقة بالمضارع
 عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن
 التناقض بينهما حقيقيا ومثله النفع والفظ قد اما ظاهرة او نفذ في الماضي
 اذ كان حاله ان حاله بالنظر الى عامله ولقطة قد نفذ في الماضي من حال التكلم

هذا هو
 المقصود
 من قوله

التكلم فقط وذلك لانه كان يستعمل في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جازم العام الاول
 وقد ركب قاضي بلفظ قد منها لفظا والحالية كما ان الجزم من حرف الاستقبال المضارع لذلك
 قوله وعما هما اي ما سوى التسمية والمضارع المثنى وهو كذلك اقسام المضارع على الماضي والماضي
 المثنى والماضي المنفي يكون في كل واحد منها على ما ذكرنا اوجه اجتماع الواو والضمير والكتلة
 باحدهما صلا يستعمل اقسام وبذلك اثبتنا جازم زيد وما ركب علامة وما ركب غير علامة
 جازم زيد ولا يركب علامة ولا يركب غير علامة جازم زيد وقد ركب علامة وقد ركب غير
 قد ركب علامة وما ركب غير علامة هذا ما قاله النحوي وقال لا تدل على المضارع المنفي لانه لا يفتن
 من الواو كان مع الضمير والواو لعل ذلك لان نحو لم يفتن ماضى مضارع وكما ان حرف المضارعة
 للحال ظاهر احتياج الى ذلك لغيره لانه لفظ او تقدير كذا لم يفتن محتاج الى الواو التي هي
 علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان في الحقيقة المصطلح ولم المنفي واذا انتفى المضارع بلفظ
 ما لم يدخله الواو لان المضارع على الجزم يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال
 وهو ما فعل في هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزوم الضمير كما يلزم المضارع
 المثنى على ما ذكرنا لانه لفظ الجازم من الواو كما ثبت لان معنى جازم زيد لا يركب
 اي غير ركب فهو واقع مع فعله المقدر ودقوله لا لا يغير لفظا في الغالب عما كان عليه كنعني
 فلهذا جازم ان نذكره لا نذكره وفلا نذكره كما جازم ان نذكره وفلا نذكره وكذا نذكره
 بلا مال كنعني المضارع على الصلح بلا الواو اكثر من مصداقية المضارع الجزم لها اذ ليس الحال في
 الحقيقة في نحو بركب ثابا بالمفرد لفظا ومعنى كانه نحو بركب لان الحال في الماثل انتفاء الضمير
 فلا يصح الجملة هو الحال ولا ينفي المضارع حاله لان ما ذكرنا في قوله ولا يفتن الماضي المثنى ما قد

ما ذكرناه مما هو صالح كثر يستحق الموكلة اي يحذف الفعل في الموكلة وهذا على قدر ما قال
 ان الموكلة لا تحذف الا بعد التمام والظاهر انها تحذف بعد الفعل اي بعد كونه لا تحذف الا في وقت
 وقوعه ثم وليهم فديرتا وقولهم تعالى اجابا وضم فاما قالوا في التمام والتميم فيكون مستحقا على قوله انما
 ان يقع وقوله انما لا ينعقد عنهما من بعد قوله انما في تحذف الفعل في الموكلة اذا كان من ثوابها
 والاولى ان يكون في هذه الصفة المنصوبة كلها قائمة مقام المصداق على ما هو من باب يجوز في نحو انا
 وفعل المركبة اما الموكلة فليست بفعل في تقديره عاملا كما في الموكلة واذا كانت بعد التمام وفيه يكون
 خبرا عن فعلين جامدين ويجوز انما لا ينعقد عنهما من غير مضمون الخبر وتاكيد وانما في الموكلة على مضمون
 الخبر انا في قوله انا اي ان من شئ او من شئ في قوله انا اي ان من شئ في قوله انا اي ان من شئ في قوله انا
 جواد وانما في شجاعة اذ لا يقول فذلك انما هو شئ بالخصلة التي قد علمها الخاكا استمرار
 حاتم بل في وتمرر بالشجاعة فصار الخبر مضمونا لتلك الخصلة وانما تعظيم الخبر في قوله انما في الجبل
 كاملا انما في شجاعة انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 نهدي في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 معر فاولا في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 وقوله شئ او من شئ في قوله انا اي ان من شئ او من شئ في قوله انا اي ان من شئ او من شئ في قوله انا
 وتاكيد وقوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 على مضمون الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 في الاغلبية مضمون الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 في الاغلبية مضمون الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او

قال ابن القيم رحمه الله تعالى
 في الغرض من هذا الكلام
 انما هو ان يبين ان
 الموكلة هي التي
 لا تحذف الا بعد التمام

تعد من ذلك انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 نظرا لا معنى له فيكون قد نعتت الموكلة وعرفته حال كونه عطوفا وانما ان كان المعنى انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 ثانيا في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 مستحقا وقد شئنا بحاتم ولا يقصد انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 نافية الله كما في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 معنى التنبه نحو انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 في شئ من كلامهم والاولى في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 الموكلة لنفسه ولغيره كما في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 وان كان في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 معنى الفعل الا انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 على احدى الصفتين في العمل وذلك في تقدير معنى الفعل فيها وهذا ويجوز حذفه في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 على ذكرها كما في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 ويقع كونه كلاما من الالفاظ بعينه مصداق غير حال وقد خطوا فيه قال التمام في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 المستفاد من ذلك انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 والصفة وشيها وقال انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 الغرض من قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او تصغير الخبر في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او

الماجدة معلومة
 وانما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او
 في قوله انما في شجاعة اكلها كل العبيد او

معروفة غير مبرهنة وهو الانتقال الى ما ابتدئنا به في هذا المقام. فثبت ان الصفقة في حقها انما رجل طويل او
ظريف او قليل فليدرك ان رجلا ذا شدة في الوجه صالحة لكل فئة من افراد الرجال فثبت ان هذا هو الصواب في حقها
كما ان بطول بل قصير فقطويل في الالهام المستقر في الثابت في تعاملها على ما في المصنف المذكور
وكذا يدرك في عطف البيان في حقها ان العالم ليس كذلك البدن في الضمير الغائب في موضعين بل لا بد له من
الالهام عن المقصود في الضمير كما نعلم هذا وبرهانه في قوله او يدخل فيه ايضا المضاعف اليه في قوله فانه نقتضيه
كما يدخل فيه اذا انصب لان معنى انصب وبلغ فيه سواء او كما يدخل فيه الجور في قوله في قوله وانه
في حال وله ان يعتد ببيان الجور بالعدد داخل في العدد وهو غير والتميز نفسه في قوله اذا كان
من انضمت من نصبه كما في هذا الموضع في هذا المقول عن العارض في حق ضرب من شدة بيانته في قوله
مطلقا لكنه لم ينصب لغرض في الالهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك في الالهام
في الالهام المستقر في الالهام المستقر عن الالهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك في الالهام
عن المشترك في قوله بصره في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام
يكون بان وضع الواضع لفظا معني به صالحة لكل فئة من الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام
لمعني معين عن انفق اما في ذلك الواضع وما عرفت ان يضع ذلك اللفظ المعين آخر في بعض الالهام
عند المستعمل لاجل المشترك العارض في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام
العارض في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام
عدم التميز بعد اتفاق المشترك ومعنى التميز في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام
فلا وفي بينهما ما بينهما الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام
والالفاظ المحل في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام المستقر في الالهام

وكذا لو دلل في معنى ملو على ملو غسل لان المل هو قدس ما يملأ به ولا معنى لقولك قدس ما يملأ الفصل
قوله وما غير مفعلة فذكرنا لمكانه الخبرية **القول** والثاني عن نسبة في جملة او ماضاها نحو كتاب زيد
وزيد طبيب با وابو ذر او فلان اضافة نحو عجمي طبيب با وابو ذر او فلان وعلمنا ان ذلك قال **القول**
يعني بالثاني ما يرفع بالاباء معاذ ان مفعلة قوله عن نسبة في الجملة اي نسبة ماضاها في جملة او في نسبة جملة
وسمي بالجملة انما سمى القائل مع مفعلة نحو زيد متفعلي شئ والبيت مشعل نال الاسم المقعول معه
نحو لا ترضي عني او فعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وقيمة منقر او علم الصفة المشبهة معه
نحو زيد طبيب با او المصنف نحو عجمي طبيب با وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو صبيك زيد رجلا وويله زيد
رجلا ويا زيد فاسما قوله او اضافة عطفا على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو عجمي طبيب نفسا
وقد ذكرنا انه داخرا في نسبة الجملة شئ ماضاها واما قوله مفعلة فاسم او قد ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان الضمير معلوما او كان من مضافا الى ظاهر واما ان كان من مضافا الى ضمير محمول فالتمييز
عنا مفعلة والمفعلة التمييز في نحو زيد في ماضاها واذ ليكن لئان التبع معيشة عن نسبة في نسبة جملة ايضا
لان فيه معنى الفعل اي عجمي من زيد فاسما وبعيد من لئان التبع معيشة قوله ابا وابو ودان وعلمنا
تفصيل للتمييز الكائن **النسبة** وذكرنا ان يقال ما ان يكون نفسا ما انتصب عنه لا غير نحو كفي زيد
رجلا وويله زيد رجلا ورجل زيد لا غير يعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز
حتى يفي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فصدمة كزيد في كتاب زيد نفسا فان الاصل كتاب
نفس زيد وكذا لرضة قوله ثقا في خبرنا الى رضى عننا فان اصله فخرنا بكون الارض وكذا كفي زيد رجلا
كان في الاصل كفي رجل زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسا بل يكون صفة نفس لا غير نحو كتاب
زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسا وصفة متعلقة نحو كتاب زيد اهو يوحى ان يكون الحق

واما ان يصلح ان يكون نفسا
واما ان يكون متعلقا بالاباء
نحو ابا زيد فاسما قوله او اضافة عطفا على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو عجمي طبيب نفسا
وقد ذكرنا انه داخرا في نسبة الجملة شئ ماضاها واما قوله مفعلة فاسم او قد ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان الضمير معلوما او كان من مضافا الى ظاهر واما ان كان من مضافا الى ضمير محمول فالتمييز
عنا مفعلة والمفعلة التمييز في نحو زيد في ماضاها واذ ليكن لئان التبع معيشة عن نسبة في نسبة جملة ايضا
لان فيه معنى الفعل اي عجمي من زيد فاسما وبعيد من لئان التبع معيشة قوله ابا وابو ودان وعلمنا
تفصيل للتمييز الكائن **النسبة** وذكرنا ان يقال ما ان يكون نفسا ما انتصب عنه لا غير نحو كفي زيد
رجلا وويله زيد رجلا ورجل زيد لا غير يعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز
حتى يفي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فصدمة كزيد في كتاب زيد نفسا فان الاصل كتاب
نفس زيد وكذا لرضة قوله ثقا في خبرنا الى رضى عننا فان اصله فخرنا بكون الارض وكذا كفي زيد رجلا
كان في الاصل كفي رجل زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسا بل يكون صفة نفس لا غير نحو كتاب
زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسا وصفة متعلقة نحو كتاب زيد اهو يوحى ان يكون الحق

فان قيل انما انتصب
نحو ابا زيد فاسما قوله او اضافة عطفا على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو عجمي طبيب نفسا
وقد ذكرنا انه داخرا في نسبة الجملة شئ ماضاها واما قوله مفعلة فاسم او قد ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان الضمير معلوما او كان من مضافا الى ظاهر واما ان كان من مضافا الى ضمير محمول فالتمييز
عنا مفعلة والمفعلة التمييز في نحو زيد في ماضاها واذ ليكن لئان التبع معيشة عن نسبة في نسبة جملة ايضا
لان فيه معنى الفعل اي عجمي من زيد فاسما وبعيد من لئان التبع معيشة قوله ابا وابو ودان وعلمنا
تفصيل للتمييز الكائن **النسبة** وذكرنا ان يقال ما ان يكون نفسا ما انتصب عنه لا غير نحو كفي زيد
رجلا وويله زيد رجلا ورجل زيد لا غير يعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز
حتى يفي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فصدمة كزيد في كتاب زيد نفسا فان الاصل كتاب
نفس زيد وكذا لرضة قوله ثقا في خبرنا الى رضى عننا فان اصله فخرنا بكون الارض وكذا كفي زيد رجلا
كان في الاصل كفي رجل زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسا بل يكون صفة نفس لا غير نحو كتاب
زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسا وصفة متعلقة نحو كتاب زيد اهو يوحى ان يكون الحق

المعنى كتاب ابيته لغيت وكتاب ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسا ولا صفة نفسا بل يكون
متعلقا لا غير نحو كتاب زيد دانا والنعمة الحاصر ههنا ان نقول انا ان يصلح ان يكون نفسا
ما انتصب عنه او لا او لا ما ان يصلح ان يكون نفسا متعلقة ايضا ككتاب زيد با او لا يصلح
نحو كفي زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسا او لا او لا اما ان يصلح ان يكون
صفة متعلقة ايضا ككتاب زيد با او لا نحو كتاب زيد علما والثاني نحو كتاب زيد با او لا فصدنا
ان نصح بالكتاب المقتضا ههنا قلنا كفي زيد رجلا كفي شئ زيد رجلا وكتاب زيد نفسا كفي شئ
زيد نفسا او علما او دانا قال الكتاب المقتضا اهو شئ المصوب اليه كفي وكتاب فاذا اظهره صان زيد كفي
زيد رجلا بل لا ممتنع في كتاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا تمييزا لشئ المقدس وكذا نقول دانا
وعلمنا ان فصدنا ان نذكر التمييز في هذه الاثنية كلها الى اصله حين كان منصوبا اليه الفعل او شبهه
ونذكر الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصل جعلنا ما انتصب عنه التمييز كان
التمييز نفسا بل لا من التمييز وعطفا على ما قد نقول كفي رجل زيد وكتاب ابا زيد وانه كان
التمييز متعلقا ما انتصب عنه اما وبعده او غير ذلك اضعفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو كتاب
ابو زيد ابو زيد وعلمنا ان زيد ان زيد ونفس زيد جعلنا النفس كمتعلقة في صحتها
اليه **قال** ثم ان كان لها بصح جعلنا ما انتصب عنه جان ان يكون له والمتعلقة والاف والمتعلقة
فيما بقية ما قصدنا ان يكون نفسا الى ان يفصلنا نواس وانه كان صفة كذا في كفي
واضحت الحال **القول** يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان
يصح جعلنا انتصب عنه او لا فان صح جعلنا انتصب عنه يعني ان يصح ان يكون نفسا كبا
او صفة نفسا كقوله جان ان يكون له والمتعلقة يعني جان ان يكون ماضاها ان يكون نفسا نفس

189

[illegible]

وَقَدْ كَرَّمْنَا شِدْقَهُمْ
وَفَتَّرْنَا لَهُمْ قُرْآنًا
مُطَهَّرًا

58

البيغلي في ح

کتابخانه
اسلامیہ المصطفویہ

وانما تعذر الحرف الموصول فله سبب البصرية في تقديرهم ان الناصبة للمفعول تكون الحروف التي قبلها
كالنايب عنها في الما عند كون كالتائب عنهما كالمفعول وقال القراء الامر كنه من ان ولا العاطفة
منه في قوله الثانية من ان واقعة الالوية لانه لا فاذا انصب على اسم بعده فياذا واذا اتي ما قبلها
في الاخرية قبل العاطفة وكان اصل قام القدم الى ان يدا قام القدم ان يدا لا قام اي لم يتم فلما
لنفي حكم ما قبل الالوية فنهضت فنهضت كان ذلك الحكم او ثباتا فهو كقولك كان في الاستدلال اصل عند بعضهم ان
يبدأ كالله فقد عوا الكاف وركبوا مع ان وفيما قاله من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردناه في عطفه
ومع التليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد اثبات نحو جازي زيد لا يجر وان تقول ما جازي القدم
الان يدا وان فيهما فالان لا من ولا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بهما مترا وينبغي ما بعد
ما قبلها اخرى لا يجمع الحكم معا وان المعطوف عليه قبل ما يحذف والمفعول الذي هو المعطوف
عليه عند مطر الحرف نحو ما قام الازيد وقال بعضهم هو منصوب يستثنى كما ان المنادى منصوب
بانادي والاول من اللذان دليلان على الفعلية المقديرين فالمستثنى عن هذا القول بفعلية وفدا عرض
عليه بان يوزن من هوز الرفيع بتقديره امتنع ولا يلزم ذلك لان الفعل ماثبت وورد من كلام ابي
ولورد الرفيع كالتقدير امتنع ونحو الاخرى انه يجب ان نصب في اكل والحمد بتقديره بعد ونحو
ولورد الرفيع نحو انا والحمد كالتقدير نحو ابعدا لا والحمد قال المصنف شرح المفصل
العمل فيه المستثنى منه بواسطة الال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القدم الا
اخرى وهذا لا يرد الا على من يذهب بالبصرية وانهم ان يقولوا ان في احوالك معنى الفعل وان كان
من احوال التسمية مشيئة اليك بالافق وكذا في امثالها فانه ان يعمل الفعل الضعيف في التقديم
عليه للتقدير بالال ولا يلزم مثله المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا

لانه اصل الواو للمعطوف في ذلك الاصل ولم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجات ان ينصب المستثنى
اذ الجملة ليست بانفسها بل لانه كذا ما يتبعه من المعرف الذي يتم بالنون والتثنية فينصب
التميز والتميز مع نفيها بالان والتميز والتميز في كتابه في موضع فيقول هل قبله
كما عمل غيرهم في الدرس هذا كذا المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى ان ايضا ينصب
بما قبل الاما الكلام كما انصب المتصل به وذلك قوله الكنا فجعل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل
الغيرية الدرس وما بعد لا عند من سواه كان متصلا او منقطعا في وان لم يكن فرق عطف الال
كل من العاطفة للمعرفة على المعرفة وفرد المعرف بعد ما قبلها وفيما في الال الواقعة بعد نحو ترك زيد في
الال ان شئنا والمتأخر من آثارها وبعضهم كره قالوا الال الناصبة بتقديره نصب كذا المتأخر من آثارها
في الال على نحو ما نحو قوله جازي القدم الال ان كان له ما لم يكن فالواو في خبر ظاهر نحو قوله
شئنا الال قدم يونس لما انما اكتشفنا عنهم وقال الكوفيين الال في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانصبا
المستثنى بعد كان نصبا في المتصل وتاويل البصرية اولى لان المستثنى المنقطع يلزم في الال لما قبله تقيا
واثباتا كما في كس في سوى لا يلزم ذلك لانك تقول عليك دينا وان سوى الذي انما في ذلك اذا
كان محذوفه ايضا معنى لكن كالتقدير ساك والمراد بالحمد لك فيها نفي تقدم المخاطبة قول ما بعد
في حكم ما قبلها جازي لانه لم يرد في هذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب ان ينصب المستثنى
من الموصوب لان النفي على الجوز فيه كما في والبدال ايضا لا يجوز في نحو جازي القدم الال لانك
لو ابدلت كان المبدال منه في حكم الال في قوله الى التغيير في الال كما في الال النصيب قوله او
مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الال وتقدم على المستثنى منه وجب ان ينصب لانه ان كان في الموصوب
فقد تقدم وجوب النصيب وان كان في غير الموصوب فقد بطل البديل لان البديل لا يتقدم على المبدال

لأنه مما التواضع فلم يبق إلا النصيب على المشيئة على أنه متى توفرت له بعض العترة تقول ما إلى الأبد
أصبحت جعل المشيئة منه المؤخر بدل ما المشيئة كما قبل ما مرش بمثلها اهد واحد بدل ما مثله ويجوز كذلك
تقول ما إلى الأبد صدقاً على أن يكون متبدلاً وفيه صدقاً حالاً وتقول ما إلى الأبد صدقاً
فترتباً والحيث وصفاً يكون بدل ما كان قلنا إلى الأبد الصدق والصدق حالاً وتقول ما إلى الأبد
صدقاً وعمر وعمر وتنتصب على العطف على مبدأ وتقع على أنه متبدل محذور والخير أي وعمر وكذا
واعلم **فصل** إذا تقدم المشيئة على المشيئة وبذلك ينافر عما نسب إلى المشيئة من نحو ما هي
الكنية اهد وان تقدم على المشيئة وبذلك ينافر عما نسب إلى المشيئة من نحو القوم الزيد ضرباً ولا يجوز
عند البصريين تقديم عليها معاً في القياس نحو قولك الزيد قام القوم وقوله وبذلك ليس بها
طوري ولا في الخبر **فصل** في المشيئة عندنا في الضرر من قبل تقديم ليس بها طوري ولا بها انسي
خلا لغيره فاضركم والمشية من بها انسي الظاهر في نفسه فإذا قام المشيئة معاً كذا الاستناد
مقام المشيئة من ذكره في المشيئة المفترغ من عندنا ثم نأخذ المشيئة من عامده فلما جرد الزيد
لم أضرب ونزل إلى الأبد لم ينفى وهو الكون في السعة تقديم المشيئة على المشيئة من الحكم
معاً في الزيد ضرباً القوم وكذا جرد تقديم المشيئة في المفترغ على الحكم نحو أن يهد لم أضرب
والأول قد لا يبصر بها لعدم جماع مثل هذا وعنده القياس أيضاً وذكرنا أن المشيئة اخرج من
المشيئة من في الحقيقة أو كما ذكرنا ثم شبه الحكم بالخروج من هو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً
لأن الظاهر أن الأضرب من هذا من حكم الجيء في قوله جازي القوم الزيد وإن لم يكن في الحقيقة مخرجاً
منه وسر فيه المخرج أن يكون بعد المخرج منه وكان هذا ينبغي بعد الحكم والمشية من معاً كذا
بغير كذا المشيئة تقدم على اهد ما نحن جازي الأبد القوم الزيد أهو كل حكم

ولم يحوز تقدمه عليها معاونة المتعذر الذي ليس فيه الا الحكم لم يحوز تقدمه عليه واعلم
ايضا انه لا يلزم ان يكون العقل في المشتكى هو العقل في المشتكى بل قد يختلفان كقوله فوكذا الذم
الان يداقوك وقد اعتد من جعل العامل في المتبادر الابتدائي الخبير قوله او منقطعاً او منقطعاً
بعد الاخذ بما في الدار هذا لانهما اهل الحجاز يؤمنون بضيقه مطلقاً لان بدل الغلط غير مبرور
في الفصح من كلام العرب وبنوهم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون فيه اسم متعد
او غير متعد يصح حذفه نحو ماها في القدم الالهة وماها في زيد الالهة فهذه يجوز
البدل ثم ان ذكر الحكم الذي يحوز تقدمه اما ان يكون تاماً يصح دقوله المشتكى فيه بحاز اولاً
قال اول نحو فوك ما في الدار هذا لانهما اهل الحجاز يصح ان يجعل الحجاز انسان الدار كما قال ابو ذؤيب
فان عسرة دار برهوناً واولاً ان يترك الالف فيصير قوله المشتكى فيه في الحجاز
في مثل هذا وفيها ان اذا بدل احدهما جعل المنقطع كالمفصل الصحيح قوله المبدل في المبدل
والثاني ان الاصل في قوله احد فيهما الالهة ان يقال فيهما الالهة اى ما في شيء الالهة لكنه
فخصص بالذكر من جملة المشتكى منه المتعذر وما ظن السمعاء الخاطبة قول المتعذر
المتعذر له كأنك نظرت ان الخاطبة سئمت فتولت من الالهة فقلت لا احد فيهما ان كيد النفي كون
الالهة بها فلما ذكر ذلك المستبعد اثبت ذكر المشتكى على ما كان عليه الاصل من الالهة بينهما
على الاصل وجعلته بدلاً من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا في قول المتعذر المستفاد المفصل كما كان
في الوجه الاول وذهب الحازني الى انه من تغليب العاقل على غير كالتغلب كالتغلب والجارها واني
وهذا لا ينظر له في جميعها كقوله ثانياً وما لم يسم علمه الا اتباع الفقيه وقوله لم ليس عليه سلطاناً
الا التكلف ونحو ذلك والثاني الى الذي لا بدخل فيه المشتكى في ذلك الحكم بحاز فيلسف الى الوجه

الثاني من ووسبويه وذكر نحو ما جاء في يد الابرار وما اعانه اهلواكم الى اهلواكم قال في المحرر لا
يبغى في اعمدة الخيل والمراح ما لا القى الصبارة البصر والقربى الوفاة وقال عيسى لا ينبغي الفاع
مكارها ولا البطل الا المشرق في المصميم والثاني من القسطنطين الاول ما لا يكون فذلك اسم بصحة فرفه
فبنوعهم هم بنوا ففعل في الحان يمانية ايجاء نصيبه كقولهم شاعرا عاصم اليوم من امر الله الامن وهم
اي من اهل الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم الا بعصوم والاشياء منصل وقال السرخي المراد بهن وهم
الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا منصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان في شئ الا ما
يسلام اي ما لا يورثا ما في قوله تعالى واذا طهرهم لجايدك فالتوسل ما ومعنى يسلام اي مع
سلام من ان كان متابعه ويجوز ان يكون الباء لبدل اي شتم عليه وشره سلامه بدل سلامه
ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم حاضر الاما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيها مصطلك وابقى بعد
وابن بترمان بقدره الخبر اي وكمن النقصان امر وكما التفعيض امر وهذا يسبويه ان ما بعدها
اللام المنقطعة معر كاسم قبل والحق قوله ولا عيب فيهم غير ان سبويه لم يرد قول من قبله في الكتاب
وقوله في قوله اذلا في غيراته في قوله فما ينبغي ما المال باقيا وظاهره اول وجهي سبويه المذكور
وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل بما لغته المدح اى انه كان ولا يرد من العيب فيهم عيب
واحد فحسب ان قوله سبويه من الغرض في هذا قد نقص واحد وهو وجود ما الكامل المرفق لما له
بعد ذلك ما ظاهرا حتى شائبة من النقص وان كان في الحقيقة غايته في الكلام من اجله العيب
فلو انما قال بديع الرمان عيبه لا عيب فيه فتعني عين الكلام عندا عليه قوله او كان بعد
فلا وعلا في الاستعمال السماعي لم ار هذا ذكر الجبر بعد الا الى اخره فانه في بعض ما
ذكره بخلافه في جواب الجبر بها وقال اي السير في لم اعلم خلافا في قوله الجبر بخلافه الى ان النصيب

بها اكثر كذا في سبويه واما خلافا في الاصل لا نزم تبعي الى المعقول مما نحو قلت الله تعالى لا يبر
وقد يضمن معناه فينبغي ان ينعى كقولهم افعل هذا وهذا كذا في قوله والنزوعها هذا التضمين في باب
الاشياء يكون ما بعده في صورة المشي الى الخيام البنا وهذا الغرض التزموا اضمارا فاعلمه
وقال عدل ولم يظهر معهما قد يكون في محل النصيب على الحال وهذا او صوبا اضمارا لئلا يكون
واما عدل فاعلمه غير الاشياء ايضا كل هذا يكون هذا الكلام كلفظ الا واضواها وما بعده ما بعده
وقال عدل وهذا بخلافه في بعضهم وقد لا في المقصود في جاني القدم خلافا في قوله ولا يبر
ان لا يبر لم يكن معر ولا يلزم من بجا وشر بعض القدم اياه وقلوب بعضهم من بجا في الكل وقلوب
الكل قال اولي ان تضميرها ضمير راجعا الى مصطلك الفعل المتقدم اي هل ان الغوم فلا يجلبهم من قبل
كقولهم شاعرا عدلوا او افراد للتغوي فيكون نفس الضمير سببا في الغلبة النصيب قولهم ما الشاد
وقد كرهنا بعد مضمره وقال بعضهم ما قول بال ولم يثبت قوله وما خلا وما خلا اما نزم النصيب
بعد ما لان ما مصطلك به وروى في الغلبة فالما كما يحسن في قسم الحروف وفي السيرة قبله
وليس بعد السيرة فتعني الفعلية فتعني كونها فعلية في هذا النصيب المضاف مجزئ اي وفي
ما خلا يجلبهم من قبل او قد خلقوا مجلبهم من قبل وذلك لان الذين كثيرا ما يجزئ مع ما المصطلك به نحو ما ذكر
شارق ونحوه ونحوه الجبري الجبري بعد ما خلا وما خلا ولم يثبت على ان ما لا في قوله وليس ولا يكون
بها ايضا في محل النصيب على الحال اذ اضمارا معنى الاشياء ولا يستعمل موضع لا يكون غير ونحو
ما كان ولم يكن ونحو ذلك وقاعها واجب الاضمار او ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير
المستثنى منه اي ليس بعضهم من قبل وذلك لمثل ما قلنا في ويحسب اضمارا فاعلمه وعلا الى ان الاضمار
ههنا كذا في قوله شاعرا انا انزلناه في ليلة القدر وقوله في قوله الجبر بخلافه ذكر واجاب الخليل ان بعض ما ليس

او معر

ولا يكون فذكر

مع جنسها وجه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس
غير معاني لانه لا يتحقق اذا دخول المشتكى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل
في المشتكى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على قول ذلك لبعض قائلين في الجمع الجنس يستخرج
في قول المشتكى فيه وتغيير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الازيد لان اشتراك جميع افراد
الجنس انتفاء ووقوع الفعل فيها او عليها ومخالفة واحد ياها في ذلك مما يكثر في الجنس كما في
وقوع الفعل فيها او عليها ومخالفة واحد ياها في ذلك مما يغلب في الجنس كما في
في الاكل الى الخبز ويعلم الله تعالى الاقدم الفعل العالم او هو ذاته ويستطيع تعالى المشتكى
وقراءة اليوم كذا وضربه بالاسطوانة فالنحو قوله يومئذ من الاضطرار والقتال ويحكم اذ يقوم
في بعض المواضع على بعض معاني الجنس معلوم في قول المشتكى فيه دليل كما اذا قيل كذا ما لغبت
صلى الله عليه وسلم لغبت الا فلان كسر الاغلب لعدم التفرغ في الموجب ويجوز التفرغ في موجب
مؤثر بالمعنى كانه قوله تعالى فابكر الكائن الا فاذ انقضت هذا قلنا ان المشتكى منه لما حذف
لقيام القرينة والمنسوبة اليه كانت هو المشتكى منه مع المشتكى والذات المستندة وكان المشتكى منه كانه
او بيان يعبر عما يقتضيه العقل كونه في اول صفة المشتكى متعينا لقبول ما اقتضاه العقل
من الاعراض اذ لم يبق من اقراء المنسوبة اليه القابلة للامثلة غير فعلي فلهذا سقط الاعراض
بانه كيف يستند الفعل المنفي نحو ما قام الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام
المستند اليه للحيثية في نحو ما قام الازيد كانه يكون القوم تمام المستند اليه في ما قام القوم الازيد بل
كل واحد منهما من المستند اليه للحيثية وان كان المستند اليه لفظا والاختلاف المعتبر في نحو في جميع
معنى الفعل في المبتدأ والخبر ما الفاعل والمفعول في نحو ما ضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس قد

منطلقا الازيد والمفعول ما ضرب الازيد وما ضرب الازيد وان نظرت الالفاظ وما لا يفيد
بعدم الجمع والافلامك وما ضربته الازيد وما المقبول معه فلا يجوز بعد الالفاظ الا ان
الازيد ولعل ذلك لان ما بعد لكانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفة له فيها واثباتا
فلا امور من حيث المعنى يتوحد من الانفصال وكذا الواو في استرجع عمل الفعل مع حرفين
مؤدتها بالفصل والحد لم يقع من التوابع بعد الا عطف الشئ فلا يقال ما قام الازيد الا وعبر
كما يقع الصفة وما وقع والحق بعد نحو ما ضرب الازيد وعلم انه لا يكون لعدم ظهور عمل الفعل
لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويصح بعد الازيد المتعلق بالمفعول في الحال نحو ما ضرب الازيد الازيد
والخبر نحو ما امتلاء الازيد الامل ونحو قوله تعالى فابكر الكائن الا ولها كتاب الواو في الحال
لان صاحب الحال عام وقيل للملك صفة للملك وانما ياتوا بالوصول الفصل بين الموصوف وصفته
التي هي جملة بالافصل للصفة انفصال من الموصوفين بوجهين يكونا جملة وبالواو بالواو بربط
ونحو ذلك فليحتم في خبر ليس وما ليس هذا لا وهو خبر منك وما راجع الى وانته خبر منه وكذا في قوله
ما كان احد الا وانته خبر منه وكذا المقبول الثاني في باب عطف نحو ما وقع الازيد والواو وفاضل
ومرجهاد الواو في خبر كان بغیر ما كقول على ضيائه عنه قد كنت وما اهدى بل نحو يمينها بلحاظ
واما التفرغ في المبتدأ والخبر في نحو ما فتح ما زيد الا قائم وما قام الازيد ولما علم مدخل
الاضرب ولم يكن زيد العالم وما ظننتك لا بخيلا ولم اعلم ان فيها الازيد فربما سمعت
تتقدم في المقترن على الحكم في غير المقترن لا تتقدم على الحكم والمشتكى منه معا في نحو كيف الازيد
افوتك وان الازيد افوتك لان العقل في الحكم ان كان كسفا والمشتكى منه اما الضمير فيها واما
افوتك وكذا تقول ما الازيد افوتك ومن مشتكى منه وتقول هل عندك الازيد احد وما عندك

امور
يصح

او توكلت لم اعلم ان الازيد
فيما ضرب الازيد لم ياتي في
لما تقدم ان الازيد في قوله

ان يبدى احد ولا يجوز ما لا يبدى عندك احد ولا يدل ان يبدى عندك احد لتقدم المشقة
 عليه ما وى المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد التكامل كقوله تعالى ان نظر الاظفار
 وذلك ان المشقة المفعول يستثنى ما منعه من تقدير معتر باعلا المستثنى متعريف لذلك الجمل
 كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بغيره ثم يخرج بالمشقة وليس هكذا نظر محتمل مع الظن غير
 من بينه وهذه القول انه محتمل من حيث زعم الخاطبا في ما نزل ضرب مثلا وقد فعلت غير
 الفرس مما يجرى مجرا كالتهديد والشرع في مفعول البصر من الضرب فنقول ضرب ضربا لم يرفع ذلك
 النورهم كما انك اذا قلت جاني زيد جاني ان يرفعهم انه جادك مما يجرى مجرا فعمل جاني زيد زيد
 لم يرفع ذلك النورهم فلما كان في ذلك ضرب محتمل للضرب وغيره من حيث التوهم صلا المشقة منه في
 ما ضربت الاضربا كما لم تعد السائل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الاضربا
 فالرفع اغنى الشبهة لا اغنى سارا قال ابن عسار لهذا الكلام محتمل على التقديم والتأخير اي
 ان نحن ان نظر ظنا وما اغنى الال شيئا غير اراو ونكلف واما المشقة في التوابع في البدل
 نحو ما جاني اذ ان يبدى كنهه غير مغنى وكما ساء المفعول والاضح من كونه سائر انواع البدل
 مغنى نحو ما جاني اذ ان يبدى في بدل المشتمال وما ضرب زيد لا كنهه يدل البعض اي ما ليس زيد
 شئ منه الا ان يبدى والضرب زيد عضوله الال كنهه وعطف النفس لم يحكى فيه لما تقدم وكذا عطف
 البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مشقة ما معتر متعده او ايضا عطف
 بيان وكونه متعده انما لا يكون عطف بيان لانه اذا علم او تضمن مثلا وكذا التاكيد لانه لم
 يوضع الفاظ عامة سائلة لا لفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه كله وكلها وما وغيره حتى تغلها
 وتخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاني اذ ان يبدى وما لغت اذ ان يبدى فيه وفيه

ما لا يجوز ما لا يبدى عندك احد ولا يدل ان يبدى عندك احد لتقدم المشقة
 عليه ما وى المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد التكامل كقوله تعالى ان نظر الاظفار
 وذلك ان المشقة المفعول يستثنى ما منعه من تقدير معتر باعلا المستثنى متعريف لذلك الجمل
 كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بغيره ثم يخرج بالمشقة وليس هكذا نظر محتمل مع الظن غير

قد جئت لا تترك اذا قلت ما لا يبدى عندك احد ولا يدل ان يبدى عندك احد لتقدم المشقة
 عليه ما وى المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد التكامل كقوله تعالى ان نظر الاظفار

وقيد في خبر المبتدأ نحو ما جاني اذ ان يبدى عندك احد ولا يدل ان يبدى عندك احد لتقدم المشقة
 اذا ما جاني احد من نصف بصفة الا بصفة الظرفه وان يبدى منصف الا بصفة التيمه وما جاني
 زيد على حال من الاقوال لا على حال الركوب وبذلك الحال لانه لا يبدى للمنتصف بصفة الظرفه من
 الانصاف بغيره ولو لم تكن الا التغير ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف هذه وجوه
 احدها ان القصد بالخبر المبالغة في انباء الوصف المذكور حتى كان مادي وشدة حكمه والعدم والينها
 انه نفي لما يمكن انتفاء وقال بالاكتمال الصفة انما صفة بدل الخذف اي ما جاني اذ ان يبدى
 ويمكن ان يقال مثله الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لان ما لم يبدى ان يكون التنبه على المشقة
 كما لو ظهر موقوفه فنقول ما جاني اذ ان يبدى على المشقة ولم يسمح والفرع يجوز التنبه
 على المشقة في المفعول نظر الى المقدس لانه لا يقول بطل البقي حتى غاب عن نافته وعلى ما عطف
 الاغنا في جرحه ان يبدى الاغنا في حال فرقة غير المتكافئ ضرورة ما اجان مره ولو بوقفا
 المستثنى مقام المقدس في الاعتراف والتاكيد الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا في مقام مقامه وهو
 بجرحه ما قام الان يبدى قوله في غير الموهب ليغيد يعني بغير الموهب الذي والمضغف والمغنى
 القصر او الموقول كما ذكرنا قوله ليغيد وتقدم اكد لو قلنا قام الان يبدى لكان المعنى فام جميع الكمال
 الان يبدى ويوجد وفيه تخصيصهما من الكمال من اجل انهم زيد منته في الاغلب فامنت
 المشقة المفعول في الموهب قوله الا ان يستقيم المعنى يستقيم في الايجاء معنى المشقة المفعول
 الذي يغيد عموم المشقة منه نحو قوله اليوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم
 المعين واغلبه يكون في الفضل كالظرف والحار والجور والحال كما تقدم قوله وما ثم اي وما
 به ان المفعول انما يجوز في غير الموهب امثله ما ان يبدى العالم لان ما ان يبدى اذ المعنى اذ

فإنه إذا قلنا ما زيد العلم على المبالغة كان معناه أن جميع الصفات في الشيء منها لا يصغى العلم ويلزم من ذلك أن يجعل ما شاعره حقيقة في الموجود
 لم يترك العلم بغيره كمال العلم وقصود تلك الصفات فيه وذلك معنى يجعله الضاع على السبيل وإذا قلنا ما زيد العلم على المبالغة
 كان معناه ما لم يزد على جميع الصفات إلا على صفته العلم ويلزم من ذلك أن يجعل الصفات المعدومة عنه حكم الموجودات له نظر إلى أن
 يكون ذلك الصفات له أو لا يثبت فيكون صفته العلم وقوله سبحانه خصص

دخل على النفي أفاد اليجاب الدائم كإيجاب الأفعال النافضة فيكون المعنى أم زيد على جميع
 الصفات إلا على صفته العلم وهو محال ولما قلنا أن يقول حمل الصفات المشبهة على ما يمكن
 أن يكون مثله عليه بما لا يتناقض من حيثها العلم كإجابة ما زيد العلم على الصفات
 المنقبة وأما ذلك على المبالغة نفي صفته العلم كما قلنا قلنا أم زيد على جميع الصفات
 إلا صفته العلم كما قلنا هذا على المبالغة أثبات الوصف فالمراد وجه آخر هذه صفة
 نحو ما لا زيد العلم وذكرنا ما لا لا يثبت في شيء ولا لا لا يثبت في شيء فيكون حيث
 مضافا ونفيا ولما قلنا أن يقول ما زال لا يثبت في شيء لم يعرض ما يقبله النفي لا مطلقا كان
 ليس لنفي حيث إلا إذا عرض ما يقضي أيضا نحو ليس زيد إلا فاضلا **قال** وإذا انعقد البديل
 على اللفظ أبدل على الصحيح نحو ما جاني ما ادرك أن يبول أهديتها إلى البحر وعان إلى شهاد
 أكشى لا يعبد به لا لا يراه بعد لا يشكوا ولا لا تغدران عاملين بعد لا يمان لا نفا عملنا للنفي
 وقد تنقضا بالاختلاف ليس زيد شهاد أكشى لا نفا عملنا للنفي ولا لا تنقضا معنى النفي ليعا الأمر
 الحال الذي لا جله ومن ثم جاز ليس زيد الأفاعا وأنتج ما زيد الأفاعا **قوله** اعلم أنه يتعد البديل
 اللفظة أربعة مواضع في الجروب عن المستغربة والجروب بالباء المربدة لتأكيد غير الموهب نحو ما زيد
 أو ليس زيد أو بدل بيشي وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام
 رجل ولا غير المنصوب على الجانبة ولما انعقد البديل من اللفظ الجروب عن المذكورة لا نفا وضعت
 لتفادي عدم اليجاب كمال الجروب أفراد الجروب بلسان الجروب كإجابة ما جاني من رجل أو كان
 تابعا ليشكها نحو ما جاني من رجل وعرة والى الثانية بعد غير الموهب نفاضة لعدم اليجاب ومع بطلان
 عدم اليجاب كيف يشمل أفراد ما بعدة وكذا انعقد البديل من اللفظ الجروب بالباء المذكورة لا نفا ومثله

وضعت لتدل على تأكيد عدم اليجاب مضمون الجروب بلسان الجروب كإجابة ما جاني من رجل أو كان
 أي فيما يخص ثابت قطعا أو تابعا ليشكها نحو ما زيد بعام ولا فاعدا والى الثانية بعدة بطلان لعدم
 اليجاب ومع بطلان لا يثبت في شيء وكذا انعقد البديل من اسم لا وفيه المذكور من أن عمل
 الحرفين إنما كان لا قبل بغيرها كما ذكرنا قبل والى بطلان النفي الذي عمل له فكيف نعلم أن مع عدم
 العمل ولا يجوز على من هذا لا ففسر أيضا البديل من لفظ الجروب عن المذكورة وإن كانت منه بغيره
 زيادة في الموهب نحو فكان ما مطلقا بغيره كما ذكرنا في كل ما في من المستغربة ولا يمكن
 أن يركب جمل زيادة في الموهب والذي يحتمل زيادة في الموهب ليست هذه وكذا البديل المربدة نحو
 التي بيدك في كني بآية ويجسبك غير ذلك التي نحو فيهما أي التي لا تكذب غير اليجاب فلا يلزم من جاني
 زيادة الباءة التي بيد أعني الموهب إنما الباء فيما بعد لا فإن لا يثبت أكشى وقيل إن الكون
 أعمال من والباء المذكور من أي المختصين بغير اليجاب في ما بعد لا إذا كان منكم نحو ما جاني من
 أهدا لرجل فاضل ما زيد بيشي أكشى صغيرا ما إذا كان معروفا ولعلم نظر إلى أن عدم اليجاب
 وإن لا يبال إلا أن من المستغربة لما لزم المتكبر في الباء المذكورة أصلها أن لا يدخل على المذكور
 لأن موضعها الخبر وأصلها التكرار جازان يعمل في المتكبر بلسان ما ينبغي أن يدخله وإن كان
 في خبر اليجاب وشهد ذلك عدم بلسان الحرفين الجروبين والواو في المنع فاذ ذلك لانه العدة المذكورة
 قبله امتناع في ما لما بعد النعم المعرف والمذكر والمثمر وما ذكره كان يمكن أن يقتدر لو ثبت
 في النفي من المتكبر بعد الباء وقال أبو علي إنما جاز البديل ما جاني من أهدا لزيد ونصبه
 في الرجل الذي لا امتناع في قول من المستغربة على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يبطر
 بهذا التعليل في نحو ما جاني من أهدا لرجل صالح وأنه لا يجوز خبر النفا فاعلم ولا في نحو لا رجل

بما ذكره في النصيب نحو ان يبدل الالف الفيل قال الشاعر ما بها وخر وقال ابن ابي عمير
ان الصوايح والاضداد واليوم ما قالوا امر المعصوم لا مضى واما نحو قوله لا اله الا الله ولا
فني الا على وتليق الا ذوالنفس فالنصب على المشاء فيه اضعه منه في نحونا اديفها الى ان يبدل
لا الحال فيه ويؤيد في الحذف او ما قبل المشاء واما بعد وفي نحونا اديفها الى ان يبدل ظاهره ويؤيد
لا وما يغيره مما مر من يبدل الحذف على المعنى قولهم وان كان مضى فحينئذ على ما قال سيبويه ان اديفها يقول
ذلك لان زيد قبيل ان يبدل في الضمير في نحونا ضربه وما اديفها فيضربه واما ضربه لان لفظ اديفها
لا يستعمل في الواجب وانما يقرب بعد ان او جيب واما غنقه فذكره في نفعه حملا على المعنى لان المعنى
لا يقول ذلك اديفها لان اديفها ان تقول علمت زيد بكونه من ربه فيجوز ان لما كان المعنى على ان يبدل
على ما يحكي في افعال المعنى فلما ابرهته بحرف الواجب في غير المنع جاز ان يكون الى ان يبدل اديفها لفظ
اديفها جاز ان يكون نصيبا على المشاء واما جازة ذلك لا تقتضي اديفها لموجب فكانه واقف
في غير غير موجب فلا يحكي ان تقول فيمسا عليه ما تقوم في ان يبدل بالرفع يبدل ما تقوم
وان كان تقوم في المعنى في غير المنع ايضا اذا المعنى ما لا يبدل في القوم الى ان يبدل ولا بأس بان تذكره
بعض ما اوردته في كلام المشاء وروى انوارها ان ما بعد لا لا يعمل فيما قبل ما مطلقا
مثل ما قلناه في فاد السببه ووالعطف واهو انما في المتصون على شرطه التقيس لا يعمل ما قبلها
فيما بعد المشئى بها الا ان يكون مشئى منه او تابع المشئى على ما مر في باب الفاعل واثبتنا ان
لا يشئى باذنه واحدة شيئا بل اعطف حملا في تقوم فلا ينفك اديفها الى ان يبدل على ان
كلما التسمي مشئى بال المذكور في قوله كذا على ان التسمي الثاني معرب لمضارع في قوله
ذكرنا ما قبله في باب الفاعل والاثبات ان لا يمتنع ان يبدل النصيب فلا في بعض اليه من يقال له على

منه

عشر الا خمسة وكذا لا يمتنع ان يبدل الاكثر نحو له على عشر السبعة او ثمانية وفاقا لكونه فيها
ولعل ما نعلم في الصوريين ان المذكر في ذكر المشئى منه اذ يذكر لفظ الكل ويبدل به
المعصوم نحو في النصيب فيخرج ما هو لهم الخاطب في قوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى السبعة مثلا
عشر ثم يبدل في الحقيقة فيخرج الواحد الى ان يبدل فيهم السبع وليجوز ان يطلق اسم الكل الى
على ما يتبع من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبدل ان يطلق اسم الكل
على نصفه وايضا منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهج مثل القول الاول المذكور
في غنقه معنى المشاء وقد ابطالناه في غير ما قبله ثم نقول الغرض من ذكر المشئى منه والمشئى
بها ان يبدل لفظه في قوله جاز في القوم الى ان يبدل لو قلنا جاز في غير زيد لم يكن نصبا على انه
لم يبدل في زيد ولو قلنا يجزي زيد لم يبدل على انه جاز في غير زيد واول ما يجازي القوم الى ان يبدل القوم
وكذا لم يجز القوم الى ان يبدل على العكس وكذا نقول في العدة لو قال شخصي عليك عشر
فقلت لك على عشر الادب هاتين كان نصبا في انه ليس عليك من ادب على الثا ولو قلنا مكانه كذا على
ثانته لم يكن نصبا فيه فاذا كان في المشاء بهذا الغرض لا يمتنع في المشاء النصف والاكث
ولا يقع فيها ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابدل بذا داع الى تعيين العشرة لك على عشر
الا خمسنا والاشنة مشئى بها بل لا بد ان لو كان هو قال في عليك عشر او حصل هناك قال
انك لا تخصبص العشرة لم يشتر بها وان يبدل في واحد نحو قوله كذا على عشر الا تسعة ورايها
ان اذا اجمع شيان فصاعدا يصلحان لان يشئى منهما فاما ان يتعابدا معني اول فان
تعاوبا وان كان مشئى ايا في ذلك المشاء يبدل في مشئى كافي في نحو جاز اب وابي الى ان يبدل
اب وابي بان فان لم يكن المشاء كخوما فضل ايا ايا الى ان يبدل او كان يبدل نحو ما

هذا الذي بدأه في الغاية الفاعل المفعول نظرنا فان تعين دخول المشتني في احدى
 دور الازدواجين منتهى وله اول نحونا قد كثر في بني بنغية العلياء على السلام وان اتم
 دخول في كل واحد منهما فان تاهرتما المشتني فهو من اللفظ نحوما فضل اي ايا ان بدأ وكذا ما فضل
 ايا اي ان بدأ لان انحصارها لا يفر او لا تغدس من جهة اللفظ معا وان تغدس معا فانه كان
 احدى امر فوعا لفظا ومعنى فالشئان ^{منه} لان مرئيه بعد الفعل فكان الشئان وليد بعد
 وذكر نحوما فضل الازدواج ايا اي او ما ايا وان لم يكن احدى امر فوعا قال اول اولى به لغزب نحوما
 فضلت الازدواج ايا اي او ما ايا على احدى عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان تفسرهما فالمتقدم
 احدى اصل المشتني فانه عن المشتني منه وذكر نحوما فضل ايا الازدواج اي ويغدر ايضا لا يفر
 عامل وان لم يتغادرا معنى مشترك فيه وان اختلف العامل في قهرما نحوما ضرب احدى وما فضل الا فاكدا
 لان فاعل نقل ضمير احدى ومثله قوله يغادرا جلد ولا يغفلوا لهم ايدى كما يحيى وهما مشرعا
 انك اذا كثر الازدواج ان كثر مرها للتاكيد والافان كثر مرها للتاكيد فاما ان يكون ما بعد عطفا
 الشئان لا بد من فرق العطوف قبل الازدواج في الازدواج والاعرف وانما ان يكون بدل او ما
 بدل الكل نحوما جاني الازدواج لا افوك اذا كان الازدواج اوبدل البعض نحوما ضرب الازدواج
 الازدواج اوبدل الكل نحوما اجبني الازدواج لا علم اوبدل الغلط نحوما جاني الازدواج الازدواج
 وانما ان يكون عطفا بين نحوما اتاني الازدواج اذا كان الازدواج وان كثر مرها لغير التاكيد
 فاما ان يمكن الشئان كل تال في متعلق او لا فان امكن فاما ان يكون في العدة او في غير والذي في غير
 العدة نحو جاني المكثون الا في شئ الا ههنا الا عهلا في الموجب في كل واحد الا النصيب على الشئان
 لانه غير موجب والقياس ان يجوز في كل شئ ان بدأ بالنصيب على الشئان لانه عن غير موجب وكل

في غير موجب
 في غير موجب
 في غير موجب

والمشتني منه مذكور وتعي بالونه الاول والثالث والخامس والسادس والسابع والعاشر
 عشر على هذا وبالشئ الثاني والرابع والسادس ونحوها وكل من شئ في خارج وكل شئ في
 شئ داخل فيكون في شئنا قد جاز من المكثين فيه بشرط جميع بني القسمة العاهلا
 ونحوك غير موجب ما جاز في المكثون لا في شئنا الا عهلا في القسمة ان يجوز في كل واحد
 النصيب على الشئان والبديل لانه عن غير موجب والمشتني منه مذكور لا يجوز في الشئان
 النصيب على الشئان لانه عن غير موجب فكل واحد شئ داخل وكل شئ في خارج فيكون في شئنا
 قد جاز من المكثين مع عهلا جميع في شئنا ولا شئ في العدة نحو ما على شئنا الا شئنا
 السبعة الشئان الا خمسة الى الربعة الى الثلثة الى الثانية الى الواحدة في موجب وكل من شئ في خارج
 وكل شئ في موجب داخل كان في موجب غير العدة في شئنا بالافان فانه اذا اضر بها السعة
 من العدة بنى واحدا قلنا معه ثمانية صلات شئنا اضر بها ثمانية بنى ثمانية اذ قلنا معها
 سبعة صلات ثمانية اضر بها ثمانية بنى ثلثة اذ قلنا معها الربعة صلات سبعة اضر بها
 منها ثلثة بنى الربعة اذ قلنا معها الثانية صلات سبعة اضر بها واحدا بنى خمسة والاعرف
 في الشئان والونه كما مضى في موجب غير العدة ونحوك في غير موجب ما العدة حادثة على شئنا
 الا شئنا الثانية الى اضر في القسمة ان يكون كل واحد داخل وكل شئ في خارج فيكون السعة
 مبنية داخل شئنا منها ثمانية بنى واحد نضم اليه سبعة فصار ثمانية شئنا بنى
 اثنتان نضم اليها خمسة فصار سبعة شئنا منها الربعة بنى ثلثة نضم اليها ثلثة فصار ستة
 شئنا منها الثانية بنى الربعة نضم اليها واحدا فصار خمسة فصار ثمانية والاعرف في اية
 الشئان والونه كما في غير العدة الذي هو غير موجب لانه في القسمة الى ان المقترن قالوا اذا

قلت قاله على عشرة اة تسعة بالنصب لم تكن معاً بشيء له ان المنع ما له
 على عشرة متسعة منها تسعة اى ما له على واحد واذا قلت اة تسعة
 بالرفع على ابدال ليلت ذلك تسعة له المنع ما له على اة تسعة ففي الفرق
 نظر له ان ابدال النصب على اة تسعة اذ كلاهما مشتاء وله فرق بينهما
 انما فاء نحو ما جازى القوم الى زيد او زيد وان يترادف على مذهبنا على وجهه وهو ان
 المشتاء من المنع لا يكون موجبا على نحو الصلة الا بفتح الكسرة فانه لا يلزم ان يثبت مع
 الفاعلة صلة على ابدال سائر مشتاءها كما ان علمه ان لا يفرق بين ابدال والنصب على المشتاء
 اذ كلاهما مشتاء وعلى المشتاء فلا ادرى ما قالوا والله لم يكن مشتاءا قال من مثله فان كان في العدد
 نحو في قوله على عشرة الالف الى اربعة فذهبنا لغيره ههنا ايضا ان الالف اي الالف منى خارج
 والمشتاء الى اربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الالف سبعة يا هراجه ثلثة من العشر
 وفيه بعد ذلك الى اربعة تدخل به الى اربعة وترد بها على السبعة فيكون اربعة عشر فيه نظرات
 المشتاء بعد المنع انما يكون موجبا اذا كان هذا ذلك المنع وفيه الى اربعة لا يمكن ان يكون من الالف
 فهو ثلثة العشر كما ان الالف منها او من السبعة اليها فيه بعد المشتاء الاول وكلاهما مشتاء
 فيكون الالف على التقدير من منقبة فيكون الافر يثلثة على الوجهين وقد بينا ان المشتاء
 من المشتاء من الاول فيكون الافر يثلثة كما بينا وان كان المشتاء الاول اكثر من المشتاء منه
 او من ابدال المشتاء في اولها على وجهه على خمسة المشتاء وكذا اذا قلنا له على عشرة الالف
 الالف والمشتاء الثاني لغو عندنا القراء ان لا يمكن اشتاء الجزاء والسنه من العشر وعند
 القراء لا يلقون ولم ادرى والله كان في هذه العدة قاما ان يكون المشتاء منه وهذا اول افان

المشتاء
 المشتاء
 المشتاء
 المشتاء
 المشتاء

فان كان واحدا ولم يكن المشتاء مفرغا فان تعدت اكثر من المشتاء في جميع منصوب
 على المشتاء نحو ما جازى الان زيد الى اعمروا الا خالدا اذ لا يمكن ابدال احد من المشتاء منه
 وان تأخر من المشتاء من المشتاء من المشتاء سواء كان الذي في المشتاء منه او غير النصب
 على المشتاء او لا يبدال والباقى واجب للنصب بعد ابدال لان المبدل منه مترادف لابل منه اقرى
 اذا صار لا يبدال منه او لا كالساقط وماله ما جازى اذ لا زيد والامر الى خالدا
 الا بكره وان تعدتها المشتاء منه فلما تقدم عليه النصب غير على المشتاء واحدا من المتأخرين
 جازى الا ببدال والنصب على المشتاء وباقى واجب للنصب بعد ابدال نحو ما جازى الى زيد
 الامر اذ لا بكره او لا بكره الا خالدا وان كان المشتاء مفرغا شغل الظاهر ببعضها اتمهكان
 ونصب كواه على المشتاء وهو بالاشتاء شغل الفعل بالاشياء واحد واشتاء لا يبدال ايضا
 فلم يبق الى النصب على المشتاء نحو ما جازى الى زيد الامر الا بكره الا خالدا وتغل الا خالدا
 نحو في اضماع حرق العطوف مثلا فلقطفه على ما شغل به الفعل وليس اضماع حرق العطوف بالاشياء
 واعلم ان جميع ذلك الافر من المفرغين ونحو مشتائهما نحو فيه من متعدد واحد
 ظاهر في المفرغين قد مر في المفرغ ففي قوله ما جازى اذ لا زيد الامر الا خالدا زيد يخرج
 من احد يخرج مما بين من احد بعد افرجه زيد ويخرج ما جازى غير زيد الامر وقال يخرج مما
 بين من احد بعد افرجه زيد ويخرج ما جازى زيد ويخرج الامر الا خالدا فكل مشتاء من المنع الاول
 فيكون الكل مشتاء وكذا المفرغ نحو ما جازى الى زيد الامر الا خالدا غير مشتاء من المنع
 المقدر بعد خروج زيد وقال يخرج منه بعد خروج زيد ويخرج وكذا لو كان الاول موجبا
 نحو جازى القوم الى زيد الامر الا خالدا ولا يجوز التقدير والمابدل ههنا اى جازى غير زيد

هذا هو اللفظ الذي هو
اللفظ الذي هو اللفظ
اللفظ الذي هو اللفظ

فولام عليك واليسلمة بسم الله وكذا غير معنى تاسم الله ليس يعرف لانه الحرف الكسرة
فدخول منه نحو سوا فعله سورة افعل وكذا غير ما حاشا لانه الحرف في اللفظ الكسرة واذا
اللفظ كسرة اللفظ وفي غير معناه في اللفظ الذي بعد من سوا كسرة غير وفيه ولا يستقيم
اللفظ بهذا المعنى ويرى ان اللفظ لا يتصل به نحو فيندون بنزلة تسميها من السور ثم يرون
من اراد واكثر من معنى ان اللفظ كسرة عن اللفظ كسرة لكان الشخص مما يسمه فيكون اكد وبلغ
فاللفظ كسرة كسرة ما علمنا على سوا وفعل في كل هم الا قبل ما خلا وما عدا لا قبل غير ما فيكون
تكرر المعنى في اللفظ كسرة الكسرة في قول اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
مثل لو كان في اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
ان اصل غير اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
نحو في كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
نبت في اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
هو اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
لما قبل ما علمنا في اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
في بعض المواضع ومعنى اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
مغاير له نفيًا وإثباتًا كانه في اصلها وصار ما بعد غير مغاير لما قبلها نفيًا وإثباتًا كما بعد لا
ولا يعبر مغاير له في اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة

والموجب وغير والمنقطع وغير مؤخر من المستثنى منه ومقدار عليه وبالجملة في جميع محالها
ان لا يدخل على الجاهل كانه لا ينعذر الاضافة اليها ولم يجعل اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
دخل اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
لولا المانع المذكور على ما بعد ما كان واذا دخل غير على اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
جعل اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
التعدي لا يجب الى ان ينعذر لا تنصب غير اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
واسطة كلمة المستثنى بالواو وانما انصب على واسطة حرف كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
واما المخرج الى العذر المذكور لما ينال من كسرة غير ما بعد ما على الحقيقة وفيه على ما عدا فيكون
غير اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
على كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
ومعناه البصريون لان ذلك فيه حال غير لانهم قلوا اعتبار اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
خلافه في هو ان بناء اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
اي مبني على الفصح لا ضافته الى ان كان في قوله كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة
قال صلى الله عليه وسلم لم انا اضع اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة اللفظ كسرة

هذا هو اللفظ الذي هو
اللفظ الذي هو اللفظ
اللفظ الذي هو اللفظ

الى ان وان يقال نصيب كونه المنة المنقطع قوله كما قلت عليه الصفة اي هلكت الى على
 في الصفة في تطيح اي ما يدل على الجمعية معا كان اول كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط
 ليوافق حالها صفة حالها اذ اء شئت وذلك لانه لا بد لهما المنة من شئ منه متعدد لفظا
 كان او تعد بها فلا تغلق الصفة جازي رجل الازيد وليا يجوز تغلق المصروف قبل الاوصاف كما جاز
 في غير ذلك لتكون اظاه كونه صفة وشيئا كون الجمع متكررا لانه اذا كان معرقا نحو جازي الرجل
 او القدم الازيد اشتمل ان يرد به شقرا للجنس فيصح المنة دو اشتمل ان يشار به الى جماعة يعرف
 ان فيهم زيد فلا تغلق ايضا المنة الذي هو الصلة الى الفالساي مع جعل الا على اصلها اما المنة
 فاقبها كونه متكررا في محصور لهذا يتحقق قولنا فيه فيضطر السابح الى جعل الازيد غير
 المنة وانما شرط ان يكون المتكور غير محصور والمحصور شيئا اما الجنس المتشعر في نحو ما جازي
 رجل او جازي واما بعض منه معوم العدد نحو قوله على شئت ادهم وعشرون لانه ان كان محصورا
 على احد الوجهين وبه قول ما بعد لا فيه فلا تغلق المنة فلا بعد عنه وذلك نحو كل
 رجل الازيد جازي وله على عشرة الازيد جازي كان المتكور محصورا فيكون الصفة لعدم قوله
 قطعا كقولك عند عشرة رجال الازيد في قوله الصفة لا غير وكذا في المحصور الا في نحو
 ما جازي رجال الازيد وما جازي رجال الازيد فان معق ما جازي رجال الازيد ما جازي اثنان
 من هذا الجنس وزيد ليس اثنان منه فلا يدخل فيه وكذا معق ما جازي رجال ما جازي جماعة من
 هذا الجنس وعمر ليس جماعة فلا يدخل فيه فلهذا اذا اء الصفة او المنة المنقطع للمنة
 كلمة في على ان المنة واجب الدق في المنة من كذا او من جهة الجماد والحقا واما على ما ذهب
 اليه فيكون المنة مع تلك الشروط ايضا لانه يمكن في صورة المنة بصحة القول وقا

من اء ان يقول ما جازي رجال الازيد على انه منة متصل صفة

وقال الازيد لشيء والماكي لا بد لانه اذا كانا تنصفا ما يتبع ظاهره كذا ذكر المصنف في موضع
 او معرق باللام للجنة قال ايحت فالقن بلغت فوق بلدة قليل بها الاصل الى انما يكون
 في البيت ان يكون المنة وما بعد به لانه الاصل لان في قليل معنى النفي كذا ذكرنا ونذهب بسببه
 يجوز وقوع الصفة مع المنة المنة قال ايحت في قوله ما الثاني اء لان يكون الازيد لا
 صفة وعملها المنة من متكا في قوله وكل اخ مفارقة اخو لعمري كذا الفرقان وقوله على السلام
 الكال كلهم هاكون الى العالمون والعالمون كلهم هاكون الى العالمون والعالمون كلهم هاكون
 الى المخلص والمخلصون على قدر عظيم وقال الكسائي تغلق البيت الى ان يكون الفرقان وهو
 مره وولان المصروف المصروف لا بعد الحروف التي تذكر في توصيف المضارع وقال المصنف البيت
 شذوذ ان وصفا كل ذلك المضاق اليه والمضارع وكذا المضاق اليه اذ هو المصروف وكل
 لا فادة الشول قال وهذا المصروف في الشاعر لانه لو جازي في توصيف المضاق اليه وان يقول
 الفرقان لم يجعل الا صفة بل كان يجعل المنة وكذا في الثاني الفصل بالمخبرية الصفة
 والمصروف وهو قليل وقوله لكان فيهما الهة الا الله لغتنا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف
 لانك لو قلت لكان فيهما الا الله لغتنا لم يجز يعني ان البديل لا يجوز الازيد غير المذهب وليس الشرط
 وان لم يكن مع ما ذكرناه غير المذهب الذي يجوز بعد البديل قال المصنف لا يجوز النفي المعنوي
 كاللفظة الازيد فلما اقل رجل واني وصرفه كما مضى قال ولا ايضا البديل لا يجوز الازيد
 يجوز المنة ولا يجوز المنة ههنا لانه الله غير واجب لدقوله في الهة المتكررة لانه غير عام
 ولا محصور ولو فتح ايضا المصنف المتكررة في سياق النفي وقصد به المنة في المنة المنة
 فلهذا تقدم واجاب الميرد رفعه على البديل لان في لوم معنى النفي اذ هو لا شئ في المنة

المصنف في
 المنة

غيره فكانه قيل ما قدم هذا الالف وبنكنا ابري التبراج التحضيرية قوله ثلثا قولنا كاننا
 فربنا امنا الالف بجرى النقي فاما ان البدل في قوم بونتر والاولى منع اصل النطق والتحضير
 في قول البدل والنقي في معنى بجرى النقي اذا لم يثبت واما عدم وجود قول الله في هذه فلا يضر
 الميرد لانه يكتفي في قول الله بصرى القول كما تقدم قوله وروى غير ضعيف يعنى جعل الالف
 صفة في غير هذا الموضع الجامع للثبوت المذكور كما في قوله ثلثا وكل اخ معارفه الحق البيت
 ضعيف هذا عند المنصوب لا يضعف عند سيبويه وابتداءه كما تقدم **قال** والتمس سوى قول النصيب
 على الظرف على الاصح **اقول** اما النصيب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال النحاة
 فكان سوى اي متبوعا من هذا المصنف وفيهم الوصف مقام مع قطع النظر عما معنى الوصف
 او معنى المتبوع الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال اللفظ
 مكانا لما قام مقامه افادته معنى البدل يقول ان في مكان غير وادى بدله لان البدل ساد مستر
 البدل منه وكان مكانا ثم استعمل معنى البدل في التثنية لانه اذا قلنا جاني القوم يدل ان
 افاد ان زيد لم يأتك فجد عما معنى البدل ايضا المطلق معنى التثنية فسوية الاصل مكان
 متبوعا صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى التثنية واليا حجة في سوا القطع عما المضاق اليه
 كما يحكى غير على ما يحكى والتمس بعضهم وجوده اضافته الى المعاني فلا يجزى جاني القوم
 سوى بدل عنهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين ان الالف النصيب على الظرفية لانه في
 الاصل صفة ظرف والاولى صفة الظرفية اذا اذنت في صفتها النصيب فنصيب على كونه ظرفا
 في الاصل والالف لانه في معنى الظرفية والالف على طرفية في الاصل وفي صفة بخلافه
 جاني القوم الذي سوى زيد وعند الكوفيين ما يحكى في جريها عن الظرفية والنصب فيها نعتا ونصبا

ونصبا وبما كغيره وذلك لجرىها عن معنى الظرفية الى معنى التثنية قال ولم يبق سوى العروا
 دناهم كادونا وقال النحاة عن جريها من تافتي وما علمت ان الالف بالسوا لكانا وقلنا عند البصريين
 ساذ ليحى الالف في جريها عن التثنية ثم علم الاضطرار سوا اذا اضر به عن الظرفية ايضا نصيب
 استنكارا لرفعها فيقولون جاني سواك والالف سواك وبطل انداء استنكارا لرفعها غلب
 انصابه على الظرفية في التثنية في فهمه من ذلك ولقد قطع بينكم وتقول في قوله الكسبي وفي
 التبعي **قال** ان المستثنى قد حذف ما لا وغيره لكانا لانه بعد ليس فلفظا لا يحذف
 ما اضيف اليه غير الكنا بعد لا نغول جاني زيد ليس الى ليس غير بالضم يشبه الغم بالفتا
 حين حذف المضاق اليه كحجة في الظرفية المبنية وغيره ليس ليس الى ليس غير وقال الفاضل
 يجوز ان يكون سمي وحذف المضاق اليه في المضاق على حاله كقولنا خالطنا على خاشيم
 وفاء في نعتهم من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاق اليه بقاء
 على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاق على حاله بعد المضاق اليه فيكون
 غير على ما هناك الى اخره في الخالين نحو ليس غير وليس غير كما يقول كرو بعض عوضا عن المضاق
 اليه كهي الاضطرار ليس غير وليس غير وهذا ما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف
 الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع كقولنا استعملنا
 في التثنية والنصب على الضمان اسم ليس الى جاني غير واذا اضيف غير ظاهر اجاز عند الفاضل
 ان بالي بعد ليس لكن نحو جاني زيد لم يكن غيرت وغيرت بالرفع والنصب على التثنية المذكورة قال النحاة
 جئني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما التثنية فليس من كذا التثنية فيقول بل المذكور
 بعدك مبتدأ على اولوية بالجملة المقدم وانما عدم كمالا في التثنية لان ما بعد يخرج عما قبله

خبر ولا ان في يد اوة صحبه وقد الغل سبغا هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى وانما حيث
 اللفظ فضعيف ايضا لانه حذف كان مع خبر الذي هو صورة المعقول الفضيلة من حيث
 كبره وسبغا اذا كان الخبر مائلا ويجوز ان يكون خبره الذي هو كبره وطبعا اذا كان خبره
 منصرفا فان قلت فقد رفع كان التامة قلت يضاعف لقله سبغا لولا لا يحذف الا كذا لا يمتنع
 المتخفيف ويكون الشرط دالة على الحذف وان لم يحذف قد يفسر مثل ذلك نعتا نصيب لا ولا يجوز كسر
 لا كبا فتركب وان راها فراجل اي ان كنت لا كبا فان لا كيب وربما جرت ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانها ان
 صح هو خبر كان المقدر المصدا ما عدا جوف خبر نحو المراد مقدره ما قبله ان سبغ فتيف اي ان كان
 فله سبغ فقلنا ايضا سبغا وهي تامة بوس من حيث اصلها ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
 على التمام بتعظيم ذكره فليبين بما ذكرنا ان التبعيض الاول انما يختار واجبا وانما التسم الذي بعد الغاء
 فرفع في لانه رفعه باضمان مبتدأ بعد لغا وهو سبغا كثير وانما نصيبه بتعديركه بعد الغاء اي
 فيكون ما قبله بسبغا او بتعديركه فعل لا تعني في خبره وحذف المبتدأ او لانه مقدر ما حذف
 بالجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان ونحو ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور قبله ان بجى الغاء
 مع الجملة التامة اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان بجى الغاء الفعلية انما يفسر اذا كان الفعل
 ظاهرا فانما اذا كان مفعولا فلا يتبع الغاء نحو ان ضربني فريد اضربه فاذا اثبت ان نصيب الاول
 ورفع الثاني اصل فعكس فجاء الوبق مخالفة الاصل في الموضوعات ونصيرها ورفعها من سبطان مخالفة
 الماضية موضع واحد في وجه الحذف اي ويجب حذف كان بعد ان معوضا عنها ما نحو قولها يا كسر
 اما انت ذانقر فان في لم ناكلهم الصبيح لان كنت قد صرف الجوز على القيس المذكور المفعول
 ثم حذف كان ولا يدل منه ما في حجب الحذف للابحج بين العوض والمعووض من واجبات اليرد ظاهرا على ان

ان لا اصل في فعله اي ان
 كذا ان لا يضاف في امر
 بطلان وشرط بطلان
 صحت الغناء

ان ما زالت لا عوض ولا يستند ذلك الى ما في عم النون الساكنة في المهم وهو لا في الخبر المراد
 المتصل بل عامل متصل به يجعل منفصلا فصلا ما انت وتقول ايضا اما زيد فانما قلت وقال الكوفون
 ان المعنوية بمعنى المسكونة الشرطية ويجوز ان المعنوية شرطية قالوا الغاء لانه في قوله تعالى ان
 فصل ازيد بها اي في الخبر وكسر بمعنى واحد اي بمعنى الشرط اما عندهم ايضا خبر من الفعل المجزوف
 ولا ان في خبره بعد ما الصق المساعدين اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت
 ذانقر المبتدأ ان كنت د اعدت فليس بغرض واما اللفظ فليجى الغاء في هذا البيت في قوله اما انت ذانقر
 فالتة بكلاما تالفا وما لزم مع عطف اما انت بغير التمة على اما الفاء بكسر التمة وهو صرف شرط
 بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق بعب بالرفع والكوفونون يقولون وانما انت
 المعنوية الشرطية وبصور والرفع مع كونه بوجه الشرط لكون الشرطية في هذا لانا وانما كان معنى الشرط
 قد تظاهرا لكان هو ودخل في ان معنى ذانقر بمعنى اذما واذ كسر شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
 من تعديركه محل في الخبر والجور ساعدا اما انت ذانقر الذي هو معنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك
 له باكلهم لانه معقول فبدل لا بد عدم جليها وانما نحو اما يوم الجمعة فان زيد فانه فيجوز الكلام عليه
 في حروف الشرط وايضا ما بعد الغاء لا يعمل فيها قبل الغاء الا مع ما الشرطية اما ظاهره كونه قوله تعالى
 واما انت ذانقر بكس ونحو واما مفعول نحو وركب فليجى الغاء في الشرط فيقدر البصريون اي اما انت ذانقر
 نغركم كثير ونغركم يبين على هذا ان يكون في له فالتة بكسر التمة اما الفاء والغاء في اما انت ذانقر
 محذوف اي بكلام الله لا اصل له كما تكلف والاولى ان تقول ان الشرطية كثير السند
 مع كان الناقصة فان حذف شرطها هو لم يغير حرف الشرط عن صورها نحو ان سبغا فيجب
 وان سبغا وان كذا وان حذف شرطها وهو لا مع بغير كلمة ان زيد كان منطلقا وان حذف

كسر التمة لانه
 من ما انت ذانقر
 لشرطه وما انت ذانقر
 قوله ما انت ذانقر
 على ما في الخبر
 وانما انت ذانقر
 من ان لا يكون
 كسرها في الخبر
 كسرها في الخبر

شرطها وجوبا بل منسوبة بغير صورة فاعلم ان كمالها الى فتحها لان بقائها على الوضع
 الاصل مع قطعها وجوبا عما مقتضاها الا صدى بل انفسها كالعرض منكرا فاذا انجز
 فاعلم ان الوضع سريلا عند شرطها على سبيل الوقي - لانها تصدقنا ليشد الظاهر عرف
 الشرط ولا بد اذا ما يكون كذا فيه فاعلم مقتضىها اعنى الشرط ثم لا يخفى ما لها عند ذكرها ان
 تخلف منها كان معكها وفيها او خذرها وصدفها فان كان الاول وفيه فبقي بها الغاء ليقود بها ان
 اكمل الاصل صرف الشرط لان الغاء علم السببية فبقي بها ما يقتضي صورة شرط السببية اعنى ان شرط
 على سبيل الوقي - جميعا لغير السببية اعنى ان كان معكها وفيها وذكر نحو ما ان يد فمطلقا اي قال ان يكون
 في الدنيا شيئا فزيد مطلقا اي ان يكون شيئا هو هو او هو مطلقا فله اي هو مطلقا لا محالة فذا بد
 اذا ما اقامه فزيد من ليقا مقام الشرط لانه لم يبق منه شيئا كما يحذف في شرط وان كان الثاني
 فالغاء غير ان يتركه بل يكون هذا قوما والاثبات يربا نحو ما ان يد مطلقا انطلقا واما انذارا فانه قوي
 واما في انذارا الشرطية فمادون حذف الشرط كما انبثه الكون فيكون فليس شرطه وقد يحذف كان معي اما
 المتكسرة فليدلا وفي السببية لم يجر حذف الفعل معي اما المتكسرة قال ابو علي لان ما الذي بعد السببية
 اللام في كمال الفعل فمما جاء في امانا فاني ومن عظمة ما بينت ان كبرها التوه كما جاء في كمال
 في كمال الفعل كالحكمة تون التاكيد فمما يحسن حذف الفعل مع ثبوتها فلو كان وقد جاء كان التاكيد
 محذوفه بعد هذا ليد وافق له في انذارا اي ليد كننا قال ما لا شك في انذارا في انذارا
 اي لكانت سؤلا والاذلال ان ليد التاكيد فمما يحسن حذف الفعل مع ثبوتها فلو كان وقد جاء كان التاكيد
 دقوها بتنقص مثل الضوئية في كذا ان ليد فامم اهو المنصوب بل ان الذي يقتضي الجسوس في المنصوب
 بعد فعلها يلزمها كذا مضاف او مثا يربا به مثل لا غلام رجل ولا عشره درهما كذا كان مقرر

من اجل ان هذا
 هو الذي يقتضي
 الجسوس في المنصوب
 بل ان الذي يقتضي
 الجسوس في المنصوب

من اجل ان هذا
 هو الذي يقتضي
 الجسوس في المنصوب
 بل ان الذي يقتضي
 الجسوس في المنصوب

فهو مبنى على ما ينصبه وان كان معرفة او مقصودا بينه وبين لا وجبا لرفع والتكبر في فضيلة
 ولا ابا حسن هاشم اول لم يخل اسم لا التسمية التي لفتي الجسوس في المنصوب بل ان الذي يقتضي
 في المنصوب في جميع ما هو اسم لا المذكور ليس منصوبا بل بعقد مبنى نحو لا رجل فاما فصل الجسوس المنصوب
 احتاج الى التفسير المذكور لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجماعا وهو ان لا يكون كذا وكذا
 مضافا او مضافا به وان يلزمها فلو اقبل واحد منها لم ينصب كما يحسن ولو فصد الى قد علم من حيث
 كونه اسمها لكان كلفه ان يقول كما اتوا عاده هو المنصوب اليه بعدة فلو ان قوله يلزمها وكذا مضافا
 احوال عند قوله والعلم فيها المنصوب في الحال الضمير المحرور اليه قوله لا غلام رجل كذا مضاف
 وقوله لا عشره درهما كذا مضافا له وقد بينا معنى المضارع في بيان المتكسرة في قوله فان
 كان مقرر اي فان كان اسم لا مقرر او لم يبق ذكر اسم لا يربا كذا مضافا الكلام بدل عليه لا يبق
 الضمير في قوله المنصوب بل لان المنصوب بل لا يكون مقرر افعاله على ما ينصب به هذا او كان
 في باب المتكسرة من فاعلم مبنى على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلاما كذا ولا سلمي كذا ويعني بالمراد
 ما ليس بمضاف ولا مضاف له فندخل فيه المثنى والمجروح والفخ في ان ليد عند الزجاج والتبر في
 اسمها كذا في المبرور والافعة غيرهما وانما وقع لا غلاما في بينهم لاجال قوله سبويه وذلك
 انه قال ولا نعمل فيما بعد فتنصبيه بغير ثبوت من قال وانما ذكر الثبوت في معولها لانها فعلت
 وما تملك فيه بمنزلة اسم واحد كخسنة شرفا والمرتبة في تنصبيه تنصبيه بغير ثبوتها
 نصبه او لا كما ينبغي بعد ذلك فخرق منه الثبوت للبناء كما مضاف في خمسة عشر للبناء انفا
 وقال الزجاج بل مراده انه مع كونه معك كونه مع عامله لا يتفصل عنه كذا قال
 ابو سعيد انما كذا مع عامله لا فاقه لا التبرية للثبوت كذا افاد من الاستغناء في قوله

رجل في الدار لان لا رجل في الدار. بل من رجل في الدار كانه من مركب معها بطريق
 الحق بالتولاد ثم حذفنا النون لتناقل الكلمة بالتركيب مع كونها معرفة والاولى ما قبلها بالبناء
 والحقبة لان هذه النون في حالة الضم من اسم المفعول لغرض المضاف والمضاف اليه هو و ايضا
 التركيبين لا والمغني ليس كذلك منه بينا المضاف والمضاف اليه والمجاء في التور والحقبة النون
 من الثاني في الموضعين وفي السبب في انما حذف النون من المتعدي لان لا يعمل الالف التكرار ولا و
 نحوها في موضعين ابداء فلما شئت بها عن حال احوالها فو لعل بلفظها يعني ان اقتصارها
 بالذكور في كونها مع ما بعد ابداء السبب في دعوىها على هذا ليس من قال بينا ان السبب في كونها
 عند من قال بالمرأه لا يلحق على الشبهما خالف سائر العوامل كان واو احوالها فو لعل مع وها سائر
 المعروفات والاصناف اعني ببناء المعول وهذا التفسير منه في لغة الطفل احواله والحق ان يقول
 انه مبنى للضمه من الاستغناء وفي ذلك ان قولنا رجل نص في نفي الجنس عندنا لان ما يعمل بخلاف
 لارجله الدار ولا امرأة فانه وان كان التكرار سببا في النفي فلهذا العموم كما لا نقابل هو
 الظاهر ان ما جاء في رجل نص في الاستغناء بخلاف ما جاء في رجل اذ يجوز لارجله الدار
 رجلان وما جاء في من رجل بل رجلان لما اذوا التنصيص على الاستغناء في ذكره معقودا
 فينوها وانما ينسب على ما ينصبه ليكون البناء على مركب استعملها الذكر في الاصل قبل البناء
 ولم بين المضاف والمضاف عليه لان الاضافة ترجح جانب التسمية فيه اسمها الى ما يستحقه
 في الاصل اعفوا الاسم ولا يكون المضاف مبنيا الى ناد لا نحو خمسة عشر ونحو واما في المنعني
 حذف النون دلالة على كونه مركبا مع ما قال لم يتركب المضاف والمضاف عليه لانه لا يتركب اكثر من
 كلمتين وما في رجل طريق فسيجيء هكذا ونحو لا مثلهما ولا مثلهما مبنيا فلا فاليه قان قال به

المراد من قوله

قيل

لان النون كالنون الذي هو دليل الاسم فنغض بنحو بان بان وبان بان وبان بان وبان بان
 النون اذ لو كانا معرفة لغفل بان زيد وبان زيد وبان زيد وبان زيد وبان زيد وبان زيد وبان زيد
 الكثرة ونغفل عنه ان قال بان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه
 مضارع للمضاف فيجب التنصيص وروى بان المعطوف عليه بان لا يبنى نحو لارجل وامرأه ان
 يقول لارجل به عطفت النون الذي يكون التابع والمبتدأ في كانه اسم واحد كاذكر في الله
 في نحو ثلثه وثلثه وانما ان المثنى والجمع مثل هذا المستوف لكنه ينغض بان زيد وبان زيد
 واما قال ذلك لانه ليس من المركبات يبنى فيه الجز الثاني والجمع والحق ان لم يسم دليلا فاطح
 على ان لا مركب مع المنعني كما يبيى بانه ولو سلمنا فليس بناق للتركيب كما مر بينا وان سلمنا فنحن
 نقول ضمير مؤنث وضمير مؤنث في المسمى ينصرف كما يجوز في بان المثنى والجمع سلمنا انه مؤنث
 في بعضهم بينه على الكسر مع النون فاما سلمنا انما ننظر الى ان النون في المقابلة لا التكرار بل اوله
 معناه فيكون منغوض بنحو بان زيد وبان زيد وبان زيد وبان زيد وبان زيد وبان زيد وبان زيد
 لم تكن للممكن في مشبهه للثنتين الممكن فيكون على هذا في الغرض اذ خلا في عموم قوله يبنى على
 ما ينصب به والما في يفتحه بل النون نحو قوله اودي السبا الذي يجد موافقه فيه للمد وال
 لذات السبا في قوله لسان المني بعد النون كما كان معربا بالمرأة قبل دخولها
 وهذا اولى ما قيله صرح الكتاب على نفس واحد **م** ان الجاء اذا قبل على ما البدل
 منع من بناء المنعني بعد نحو قولك كنت بدلا مال وغضبت من كذا ونحو ذلك فيغدر بعد اذ يجوز
 بدلا من مال ويضافان على لانها كان كايحي ونحوها يبطل اليه لان لا بد لها
 من التصديق وبما في نظر اللفظ لا في فعل كنت بدلا مال وفك كايحي وبما في نظر اللفظ الى

منه

لنقلها كما انشأنا لا فخر ولم يكن عطفان لا لا توبى لها الى لا مت ذوا واصبا بها غير ان لا لا توبى
اشبهت فيهم لها فاما طيبك بحول البناء مع عدم زيادتها كنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا توبى
عليكم اليوم عند سبويه وهو الخاء الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى والكان مضارع المضاف
فانصب كنه لا اضلا من يد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو في المبتدأ كنه في قوله عليكم تزيين واليوم
معمول عليكم بحرف الجر العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم غير المبتدأ والكان بعده
اذ المعنى لا وجود عاصم على هذا المضاف وفيه امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم
من امر الله فلا تظن ان فعل الجان والجرور متعلق بالمنفى وان لم يكن ذلك الظاهر بل متعلق
بمحذوف وكل مصدق يتعدى بحرف ما هو في الجري بحرف فعل ذكر الجان قبل عما ذكر المصداق منها كان او نقبا
كانت الالف على كنه واليك المصنف وتك الحرف وتك الطعنة وما عليك القول وليس بك الا الالف
ومنه لا تزيين عليكم وذلك لان الفعل المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجان فيه معنى المبتدأ المقدر
ضمير وليست في ذلك اسم الفاعل فلا نقول بك ما دل على انه بك صهي عما شئت فلذا قد علمنا
لا عاصم لقوله امر الله ونقول لا مصلية للجامع اذ انفسه في الوجود مما يوجب صلا في
الجامع في الوجود ما يصدق في الجامع ويحتمل يكون مستغفرا للجامع في عهده هذا وكذا في
عن البعد اذ بين انهم يحيزون كونه الظرف والجان في محول امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله
من مصلية المنفى المبني وفيه لانه المضارع المضاق لا يبنى في ذلك بين ما كره الى ان مثل هذا
مع كنه انترجى في بنية بنيتها بالمضاق في قوله وان كان معرفة او مقصودا ببنية ويحتمل ان يكون
والشكر اعطى **ع** لا التبرئة انما تعمل لما بينهما لا في وجه المشابهة ان ان المشابهة
في الابدان او صفاتها الضعيف الضعيف لا التبرئة المشابهة المنفى لانها المنفى الجبر فلا توبى لها في الشر

اعني في المنفى والابدان المشابهة انما عملت عليها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لو جهل ان الدالها
اضلها التي هي ان انما تعمل لما بينهما الفعل لا بالاصالة في مشبهه بالمشبهه والثاني ان الظاهر
ان بين ان ولا التبرئة تناقضا وتناقضا لا مشابهة ومفارقة فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة
لان وجه المشابهة وتكونها المنفى الجبر لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المنفى
لنقل جبر صفي ينفي الجبر بانها وكذا لم تعمل في المقصود ببنية وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها
ولا نقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم يعمل العمل في المقصود لم يجزينا وها ايضا لان الموصف
للمبتدأ تضمن من الضعيف فيه ودليل تضمنها لا التبرئة في البعد دلهم ليلها ضعف امر التبرئة
ومما قال ان الفخذ امرانية قال انما هذا التبرئة بعد التركيب دلالة على التركيب فلا تنفي التركيب
بالفصل وقبل انما لم بين مع الفصل لانها لما لمزجا تعدى البناء مما لا الى المنفى بسبب التركيب فاذا
انلغى التركيب انلغى التبرئة البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغى ما مع كون
المنفى تكثر غير مقصولة ويجوز المواضع الثلاثة اي التي لفتت فيها لا اما وجوبها في المعرفة والنفي
ولما جردت الكلمة التكرار المتصلة تكريرا ولا يجب تكرارها او بنيتها اسمها وذلك لان المقصود
فيما في التبرئة على كونها المنفى الجبر وعملها عمل ان او بنيتها اسمها كما في هذا الغرض اذ لا يكون ان
مع لا التبرئة فاذا اذا القيت فانه جعل تكريرا مبتدأ على كونها المنفى الجبر التكرار لان نفي
الجبر هو تكرير المنفى في الحقيقة واما المعارف فالتكرار بجهل لما قالها من نفي الجبر الذي لا عملت
ان يحصل في المعرفة واجان ابو العباس وابا كسان عدم تكرير لانه المواضع الثلاثة اما في المعرفة
ففي لانه الدال وفولهم لانوك ان تفعل كذا واما مع المقصود ففعلها في جهل قال التبرئة
والشكر فبعت ثم اذ لك ان كانها ان لا التبرئة هو عا واما مع التكرار المتفصل ففعلها في جهل الدال

قالوا انما امرنا انما خلقت لغيا فهو كذا لا نفع ومثله قولهم سواد وقوله فانما ان
فيسر لاصح وقوله من كذا كذا ما لا ينسب ومما يثبت ان التماسا وكذا واجبا ان قولهم لا فائدة
ان نفع كذا بمعنى لا ينبغي كذا كذا نفعه في المعنى الدخلة على المضارع ونكره لا يلزم كبره والهل
مستلزم بمعنى التناول وهو يربطنا بمعنى المفعول اي ليس مستلزم وكذا ما فؤد كذا هذا الفعل اي لا ينبغي كذا
ان تاهن وتناوله ويندود في له ان لا يتناولهم ولا نفع ولا يبرح ولا مستصرح ولا مال
وقوله سواد وقوله ان لا نفع وما بعد بمعنى ليس وقوله كذا في المفعولات انه لم يثبت افعال على
عمل ليرفقا ولا على كذا على الضرر والافادة فعلى هذا نقول بوجه الاختيار تكرير لا المفعولة
الدخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان يكون دافعه على الفعل تغييرا وفكر اذا دخلت
على مضارع بفعل مقدر نحو لا يربح من حيا او لا يربح من حيا ولا يدل اي لا
اليث اربا وكلام هذا اي لا وطب كذا ولا نفع اي لا نفع عليك نفع وكذا لا مسر ولا كرامة
واذا دخلت على مجزئ بمعنى التهادن نحو سلام عليك ولا يكره ان الدعا بالفعول او دلالة في
الاجل امر او نهي فكذلك قبل السلام ما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابا للفتور واذا دخلت
على نوك كذا نفع كذا اي لا ينبغي كذا في اقاله يكره لا في ذلك الموضع لا اذا دخلت على الفعل لم يجب
تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير عاخر في قوله نفع ولا صدق ولا صدق على ما يحسن في نسخ الحروف
ونائبهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد كذا شرط اهدا ان تدخل على لفظ شئ سواء انجرت
بالاضافة نحو هو لا شئ او بحر في البحر اي هرقا كان نحو كنت لا شئ ونصبته على شئ وما انت
الا كذا شئ وفلقت من شئ او انتصب نحو انك لا شئ سواء اول نفع نحو انت لا شئ ونائبها
ان يجر ما بعد لا بيا لير قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شئ اليها مما هو في الجرد

انجرت بالاضافة وما في لير ما بالانك بعد العلم والدبة وقد عدل كذا شئ كذا
قالوا وان لا ان كذا في له في بئر لا هو سري وكذا شئ اي على كذا الشيب وقد وثق الشيب اي لم شيب
قبل او آتاه في وقد يكون في اثنا وثلاث الشيب والوفد الاول والثاني الى الثاني في ما مثلا فاصاق
الاول الى الثاني في شئ العلم قال ابو علي لا غير من ذلك على ما قبل وقد لا وقت المروك في الثاني
واما قول الشاعر حدث فلو صحت لاحت في من الاول مضان الى الجملة اي حيث لا حين حين حاصل
وثالثها ان يعطى ما بعد لا على لير وغير كذا شئ كذا شئ كذا شئ عليهم ولا الضمان وقوله
نريد غير فان سرك الشجاعة ونقول ايضا لا غير لافسروا الشجاعة وليخبر الله غيرهم ولا علم
فالاول انهم سراعوا صوته لا غير كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ
فان التعريف في غير مقصود فصد في وقت حكم الكثرة في كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ
نحو لا رجل ولا علم من اجل خلاق العلم واما المعرف باللام مع كذا الشيب فلا بد معه من كذا شئ كذا
المعرف باللام ولا امره ولا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ
لخرجه في كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ
هكذا وان كان لا بمعنى غير غير كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ
لا ظليل ولا يغني ما اكلت وفكر كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ
العوام ان لا لا كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ
الشرط الاول مع كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ
وذلك بقوله قد لا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ
من غير كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ كذا شئ

الفقير من التوف
الاشارة وهي قوله في الجان
من الشارح

بمعنى غير كونهما الذي بعد كغير فلا يكون لها صفة الكلام ويكونا للشيء انما النفي
مضمون الجمله فيلزمها النص **واعلم** انه قد اقبل العلم المشتمل ببعض القلال بتكرره فينصب
ويزنق منه لام النفي فبان ان كان قد تحول احسن في الحقة البصري وكذلك صيغة الصف او ما اضافة
البدل الى المفعول لا يجوز بهذا المعاملة في لفظي عباد الله وعبدا الرحمن اذا الله والرحمن لا يطلق
على غير الله فيقدر من غيرهما قال لا يستقيم اليك المطلق وقال اري كذا في هذا في حيزه ولا اتمية
في البدل ولا ولبا وبه بالمتكسر مبان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا ينصرف بالاضافة للمفعول اليه لان
واضافه على صوت النكر ينزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة بالاضافة هو المضاف المذكور الذي
لا ينصرف بالاضافة الى اي معرفة كان لغاية اللفظ واصلا له ومما قاله الا فاعترض على هذا الثاني بل
يمنع وكذا في صوت النكر فيمنع ومعه معرفة ومعرفة في الحقيقة فلا يوصف بتكرره وانما
ان يجعل العلم المشتمل بتكرره كانه اسم خبر فيجوز لا فاد ذكرا المعنى لانه معوقضية ولا
ابا حسن لها لا فيفضل لها اذ يحرم الله وهره كان فيفضل لانه فيكون على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم
افضاكم على فصلا من رضى الله تعالى عنه كالحسن المقيد للمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل وعلى
البناء يمكن كونه بالمتكسر لانه كالمفعول في كل فرعون موسى في كل بيتا فترت في صيغة فترت وموسى
للتكرير بها بالمتكسر المذكور في قوله امراء المعركة مجرى التكرير باصلا لنا وبلين في الضمير اسم
المشأن ايضا نحو انا ههنا اولنا ههنا وهو بعد غير مسموع **قال** وفي مثل لا حول ولا في الا بالله
هو اولى فخرها ونصب اللين ورتبه ورفعه ما ورفعه الاول على ضعفه ويكون لا معقولة وفي قوله
اول يعني اذكرش لا معجزة غيبية كل منهما بل افضل تكره جانا الجوع **عنه** او هو الاول فخرها
ووجه التبعيل لانه الموضعين للشيء فينبغي ان يكونا كالواحد في كل منهما من صلاتيهما ويجوز على هذا

سبوح

سبوح ان تغدر بعد ما قيل لهما معا اي لا حول ولا في لنا اي موجود ان لنا لان من ههنا
ان لا المقنوح لهما لا يعمل عمل ان في الغير في ههنا موضع الرفع فلا في متبدا معطوف على متبدا والمقدّر
مرفوع بان خبر المتبدا لا خبر لا فيكون الكلام ح. ههنا واحدة نحو زيد وعمر ضايان ويجوز ايضا
عند ان تغدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول ولا في لنا وفي قوله لانا فيكون الكلمتين
واما على هذا في غيرت وهو ان لا المقنوح لهما معا عمل في الغير عمل ان كما علم في لانه المتكسر لهما
فيجوز ان تغدر لهما خبرا واحدا وقد كثر الخبر يكون مرفوعا بل الاول والثاني معا وهما وان كانا معا
الا انهما ثلثان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عمل واحد كما في ان زيد وان عمر اذ كانا هما شيئا
واحد وانما المتكسر ان يعمل عملان مختلفان في حاله واحد عمل واحد معنى واحد في الجملة في اشتاع
مصول اثره موقوف على ويجوز ايضا عند من ان تغدر لكل واحد منهما خبر على حاله والثاني فيجوز الاول
ونصب الثاني على ان يكون الا الثانية لانه لهما خبر في الاول كما في في كرا جاد في زيد ولا يجر فكذلك
ثلث لا حول ولا في كقولنا في سب وبنا مثل مران وابنه على ما يجز في الجوز عند سبوح ان تغدر لهما
خبر واحد بعد لهما لان خبر لا حول مرفوع عند بال ابتداء وخبر لوق مرفوع بل لان التا صيته
سليم باعاماله عند في الغير فافا لغيره في غير يقع الخبر بعاماله في غيرين ولا يجوز فيجوز ان تغدر لكل
منهما خبر على حاله وعند غيرت يجوز تغدر خبر واحد لهما لان العامل فيه عند من اذ لا حول
ويجوز ان تغدر عند من لكل خبر والثالث فيجوز الاول ويرفع الثاني على ان لا لا لانه كلمة الى خبر
الثاني الا ان المعطوف ههنا على المحل فيجوز سب وبنا فعند سبوح يجوز ان تغدر لهما معا خبر
واحد اي لا حول ولا في موجودان كونه خبرا متبدا وعند غيرت لا بد لكل واحد منهما خبر منفرد لانه
يجوز ان ابتداء ولفظ لا في الغير يجوز ان يجعل لا غير التا بل انما في خبر لهما خبر واحد العمل

الحفظ للشيخ المصطفى
في التائيد والبرهان
والمقام الثاني

[illegible]

الحاصل اننا انما نقتصر
على السعة التي هي في
الضمي من السعة لانها
التي لا يدركها

التي هي سبب البناء اذ بها يقدم معنى المصنف الموصوف للضم من لا اجتماع ثلثة شيئا قبل البناء
 كونه في المعنى هو المبنى الذي ولها معنى منهم لا وفي اللفظ متصل اليه والثاني كونه التثنية المعنى اقل
 فيه لان التثنية في قول لا رجل ظرف هو الظرف لا الرجل فكذلك لا دخلت عليه فكذلك في لا ظرف
 لم يبين صفة المندرجة بانها لظرف لان التثنية متعلق بالموصوف والثالث كونه في معنى لا التي هي سبب
 البناء اذ الفاصل بينهما ليس بالواحد هو هو فليست التثنية اربع شرائط ان يكون معنا المبنى بيا
 لا نعني لغير احد من اعراب نحو لا غلام رجل ظرفا وان يكون التثنية الاول والثاني وما بعد فلما
 يبنى كرم في نحو لا رجل ظرف كرم وان ياتي التثنية المبنى ولا يفصل بينهما في اللفظ في نحو لا
 غلام رجل ظرف وان يكون معنا مفرد اقل لا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما هي بينا نعت
 للمفرد لا انتفاء الوجه الاول والثالث جده من التثنية المذكورة اذ ليس هو المبنى بيا وايضا بعد منها
 وليس بينا نعت الثاني وما بعد لا انتفاء الاول والثالث ولا انتفاء لهما لهما بينا نعت المفصل من
 المبنى بغير نعت ايضا وانما هي بينا نعت المضاف والمقتضى له لانها لما بينهما اذ اولها
 لا اسمها لهما فكيف بينهما بغير ما يحكم لهما ولا انتفاء في هذا التثنية المبنى بتركيب مع انه
 المنعوت كونه عشر لا يحتمل اذ في قول لا عشرة اراوا وفي جعل ثلث كلمات كلمة واحدة
 الى ثلثان مستحتملة وقال ابن يرهان والسر في تفصيها عند هذا البيت لاني سنا الموضع
 قاصدة مركبة مع المنفى بل هي واقله على الموصوف المركبة مع صفة نعت في محلها كما نعت في خمسة
 عشر اذ اقل لا خمسة عشر والثامد وهو على ما ذكرنا عند اركان تركيب لا مع التثنية في هذا
 الموضع وفي غيره وعند تركيب المنفى مع نعت قوله ومعرب برفعا وتضييها كانت الصفة
 مفردة او مضافة او مضمرة لهما والحق في بناء صفة المبنى المضافة متصوية لا غير

من التثنية المندرجة في
 التثنية المندرجة في
 التثنية المندرجة في
 التثنية المندرجة في

نحو

نحو المندرجة كرم الحبيب ولعلها فاسمها على صفة المندرجة المبنى مضافة ولقد اذ ان يفرق بارتها
 لربا نعت المضاف لم يكن فيه الا التثنية فلهذا التثنية لما وقع صفة ما ياشد ويجوز في الضمان
 الذي ياشد في الرفع وذلك اذ اكثر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امة فيم يلقه النصب
 لما وقع صفة ما ياشد وايضا التثنية المندرجة يثنى فكان حمل وصفة المضاف الذي يحيط به
 لرفع منادي على النصب الذي هو مركبه الاعرابية واجبا بخلاف المبنى بلاقان التثنية فيه يثنى
 على قول واعرابي ضعيف على قول آخر الرفع لمرابي فكان حمل وصفة المضاف الذي لا يثنى فيه
 لرفع مضافا على الرفع الذي هو مركبه الاعرابية جائزا وذهبوا الى برفعا ان رفع وصفتي لا
 في نحو لا غلام ظرف لعل على ان لا غير عاملة في محل السهم والاف في الخبر بل هي مطلقا والخبر
 المفرد مرفوع يكون هيا مبتدأ اذ لو علمت النصب في المبتدأ وهي مقبلة فعني الحكم كانت
 كليت ولعل وكانا وكوفا فلم يحجز رفع وصف اسمها كما لم يحجز رفع اوصاف
 التثنية ذلك لان انتفاء معنى المبتدأ معها كلها ولتأمل ان يفرق بينا وبينها
 ليت ولعل وكوفا يضعف عمل لا لا يشرى انه يبطل بالفصل وبد قولها
 على المعرفة ويجوز الى الغاء مع التكرير وما دونه ايضا اراى المبدى في
 عامل ضعيف يعمل بمسما بعملة المشبهة اعني ان مسما بعملة ضعيفة فلا يصح
 يكون اعتبار اعراب اسمها الاصل اعني الرفع فعلا لئلا يكون لا غلام او غلام
 غلام اهل ظرف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا
 او مضافا كان الوصف او مفردا لئلا او الاعراب في النعت المذكور اسرى
 من البناء وانما جان الرفع حلا على المحل بل كان هو القياس لان التثنية اربع

ولا يلزم ان يكون الرفع على ان يكون ما يلبس عصف الجمل على الجمل والمبند المحذوف ان كان هو فاعل
وقد جاز المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قائدا ولما قلنا وذكر
بنوهم الباء فيه كمنه في قولها على خبرها وذلك كقوله ما يشاء منكم صلوات البيت واما في غير خبرها
نحو ما زيد فابح او اقل بالجر فتصديق نادرا لانه لا يكون الباء في مثل هذه هي يكون المعلوم كالثابت
وقد يعامل بهذا المعاملة المعطوف على منصوب جزم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على نحوهم
اضافة اليه نحو زيد بن زيد عمرا وكبر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا متغيرا بغيره
من سببهم ما نحو ما زيد قائما ولا قائدا علامه بان كونه ذلك الوصف وبعده هو وان رفعة على عطفا بجملة
البدلية متعلقة بالخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطفا للجملة على الجملة
ويجوز مثل ذلك نحو ما كان زيد قائما ولا قائدا عندئذ لا يكون عطف الجملة على فعلية ويكون معنوت
المعطوف عليه هي ما مضيا لان ما كان للشي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس شيئا على ما كان
بل هو في وقت علامه فاعل فقط هو الحال واما ما ليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال في وقت الوصف
الذي بعده في العطفت او نصيبته لانه ما ليس للشي المطلق فقط هو الحال وتقول على هذا
ما كان زيد قائما ولا قائدا فاعدا او فاعدا فاذ انصبته فالقيام والتعقيد متعلقان في الماضي واذ انصبته
فالقيام متعلق في الماضي والتعقيد في الحال واما ما زيد او ليس زيد قائما ولا قائدا فاعدا او فاعدا للجملة
حاليان رفعت فاعدا او نصيبته لما ذكرنا فنصيبه في المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما على
عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويرفعه على عطفا للجملة على ما كان زيد قائما ولا ليس زيد قائما
وما زيد قائما ويجوز ما زيد قائما ولا قائدا ابو برفعه فاعدا ان يكون على عطفا الاسم والخبر على الاسم
والخبر لانه لما تقدم الخبر المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك ما كان زيد قائما ولا قائدا في ذلك

ولا يلزم ان لا يبطل عمل ما تقدم فيه مما على ما يلزم ان يكون ذلك خبرا على عطفا للجملة على الفعلية
ويجوز نصيب فاعدا ليس زيد قائما ولا قائدا ابو ان يكون الجمل عطفا للخبر على الخبر وابو فاعدا ويجوز
بذلك الوجه ما زيد قائما ولا قائدا ابو ان يكون كونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز بهذا الوجه
في ما يجوز بذلك المسئلة جزم المعطوف على المسمى ثم يؤتم الجزم المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد
على المفرد ولو جعلناه على عطفا للاسم والخبر على المسمى والخبر جاز في ليس على تقدير
جواز العطف على عاملها مختلفين على ما يحكي من مذنب الا خفت وجاز في ما على
تقدير جواز دخول الباء على خبرها المتقدم وكذا ان اظمت الباء في هذه المسئلة
في فاعدا نحو ليس زيد او ما زيد بقائم ولا قائدا ابو فاعدا جاز ذلك في فاعدا الرفع والنصب
والجر الوجه المذكور كذا ولو جعلت مكان النصب المذكور اعني ابو انتم مكررا
فقلت ما زيد بقائم ولا قائدا زيد فاعدا او جزم من النصب والجر لان الكلام مع الرفع
جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وكبرير الهم في الجملة الواحدة ضعيف
غير كثير نحو زيد قربت زيد اعلى اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان
يكون في موضع النفي نحو القارعة ما القارعة واما في الجملة فكثير وان اقبلنا
كقوله تعالى لن تؤمنوا حق نؤمن مثل ما اوتي رسول الله الله اعلم وان جعلت موضع
النصب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمر وعمر ابو زيد لم يجز
لانك لم تجعله في المقتضى بوطابه بخلاف كبرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد
فان فيه ربطا بكبرير الاسم لفظا فلذا اجاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلنا ما ابو
زيد ذاهبا ولا يقيمهما هما في خبر نصيب مقيمة نحو ما مع المرفوع بعد دعاء

وانما نسبها الى ما يقوم به المعنوي امر اضيقا معنويا وما يقوم به المعنوي امر اظاهرا جليلا لا يغلب
 قال فان قيل شرطه ان يكون المضاف اسما مجزا لا جوبا **قوله** قال المصنف في المخرج الغرض ان يندرج
 فيه اللفظ والمعنوي ثم ينفصل اللفظ عن المعنوي بقوله بعد فالمعنوي ان يكون المضاف غير صفة مضاف
 الى معروظا وقيد لان اللفظ كذا ذكرنا كالحسن الواسع والذكاء وضمان زيد ليس الحرف فيه يقتدر
 فكيف يندرج في التقدير وانما قال اسما يخرج للمضاف بالحرف الظاهر نحو من خرج من باب فان المضاف
 فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل فلو لم يندرج في التقدير او ما قام مقامه في التقدير والمجموع وكذا
 ما ليس في التقدير والنون قد ساءت لو كان فيه نحو كذا في لاجل الاضافة كقوله زيد هو الذي
 يبيت الله والفضل الرجل واقا هذا في التقدير والنون لا ينادى ليل تمام ما هو فيه كذا ذكرنا في التقدير
 والمجموع فلما ارادوا ان يميزوا الكلمة من حيث ان يكتب بها الاولى من الثانية التعريف والتخصيص قد فوا
 من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يندرج في المضاف بها الثانية اذا امن التمييز كقوله شعرا وقام
 والبناء الزكاة وفيهم ابو عبد الله ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الغراء يغرس عليه **قوله** وهي معنوية
 ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معروظا وهي بمعنى اللام فيما عدا جئس
 المضاف وظرفه ومعنوية في جئس المضاف ومعنوية في ظرفه وهو قبل ان يندرج في تمام زيد وخاتم فضله
 وضرب اليوم تفيد تميزا مع المعرفة وتخصيصا مع الذكر بشرطها بخلاف المضاف من التعريف وما افاض
 الكوفي من الثلثة الاثواب وسيمر من العدة كنعيق **قوله** اعلم انه لا يلبس المعنوية باللفظية
 فليس المعنوية بمضافة الى اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معروظا فاعمال المعنوية ان لا
 يكون المضاف صفة مضافة الى معروظا اي هي على ضربها اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد
 وان يكون كقوله كذا لا يكون الصفة مضافة الى معروظا نحو مصارع مصر والله فالف السهل لانه

في تقيد المعنوية
 باللفظية

لانهم القاعلي معنى الماضي لا يعمل فلما يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة
 اقسام فاجمعني اللام او بمعنى ما او بمعنى قول في ما عدا جئس المضاف فاكثابه عن المضاف اليه او
 مضاف اليه وهو غير جئس المضاف وغير ظرفه ويعني يكون المضاف اليه جئس المضاف ان يصح اطلاقه
 على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لان
 زيد بالذم والكل لا يضاف على بعضه وكذا يدرب ويدرب بمعنى اللام وان كان يقال
 بعض منه ونصف منه ويدربه لان من التي تضاف اليها اضافة هي اليه كقوله فانه فضله ولا يند
 د لاهم ونسب من البيانية ان يصح اطلاقا للظرف بها على الجبها كقوله فانه فضله ولا يند
 من الاوثان وانما في ذلك ثلثة د لاهم ويدرب في ذلك فانه كقوله في المقلد من كذا في العدة
 فالثلثة هي التي لاهم والرافد هو الخلف ومن ثم يقولون لاهم ثلثة وخلفا في ذلك وتكون د لاهم وان كان
 المقدار اصل الوجه غير المقدس به ويحتمل ان يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا فخرج كل جموع القوم
 وشيئا زيدا وطوبى سناد ويوم الاهد فيجربها اذا يعني اللام وكذا سبيل كثره وسجد الخ على
 ما يحتمل الثاني لان الثاني اشبه بالجامع عليه تخلص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فلما جاء
 في العرف هو المسجود لا غير ولا يلزم فيما هو معنى اللام ان يخرج التخصيص به بل يكفي اقله ان يضاف
 الذي هو يد لول اللام ففي كذا طوبى سناد ويوم الاهد بمعنى اللام ولا يصح اطلاق اللام عليه
 قالوا ان تقول نحو ضرب اليوم وفيل كذا يد بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة ولا تقول ان اضافة
 المظهر الى الظرف بمعنى فان ادنى ما يندرج في اضافة يعني اللام كقوله اضافة الى
 الخشب لصايد فخر فخر ونحو كوكب الخرافا لانه يدل على ان يضاف لها اضافة لادنى ما يندرج
 فتقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جئس المضاف من الاضافة المحضة فهو معنى اللام وكل اضافة

كان المضاد اليه فيها جسر المضاد فهو يتقدم من واما اذا كان في لغة وتقدم فيها مع المعرفة وتخصصها
 مع الكثرة بمعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية واما اذا كان في لغة مع المعرفة لان في لغة التقييد
 ان لو اريد بماد الجسد المضاد مع المضاد اليه فليس له في اللغة معناه مثلا اذا قلنا غلام زيد
 لا يبين ولا يحدد علمان كثر في اللغة ان يشير الى غلام من بابها علمانه لمزيد فليس فيه شيئا اما يكون له
 اعظم علمانه او يشير الى غلام له دون غيره او يكون غلاما معروفا بيبته بين الخاطين والبلدان
 يجب ان يكون بحيث يربط اطلاق اللفظ بالبدن وسائر العلمان وكذلك كان في اللغة ايما الزهر واما
 عكس قبل العلمية بهذا الصل في لغة معناه قد يعالج غلام زيد في غير مكان الى واحد معين وقد ذكرنا
 ان ذال اللفظ اصل الوضع لو اريد معناه قد يستعمل في مكان الى معين كقوله ولقد امرت على
 النبيه سبتي وذكر خلاف وضعه فلا نظير ما اطلاق في لغة مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ومعناه
 ومعنى غلام لزيد هو لا يدل معنى غلام لزيد في لغة علمانه عن معناه ومعنى غلام زيد العلمان
 من علمانه كان له علمان هما عند او ذكر الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد في لغة وتخصصها مع
 التكرار نحو في لغة علمان من غلام امران في لغة علمان اي شرط الاضافة للمفرد في خبره
 المضاد من التعريف فان كان ذال اسم ضد في لغة وان كان علمان كثر بان يجعل واحدا من جمله من اسمها
 اللفظ نحو قوله علمان في يوم النفاذ من زيد كنه بابيض ماضي الشرع بها جان ولا يجوز الاضافة سائر المعاني
 من المصنف والمبني بقدر تلكها وعندك في لغة الاضافة العلم مع بقاد تعريفه اخلا منع مما اجتمع في
 التعريفين اذا اقلنا كذا كذا في باب الفلذ وكذا اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد
 صديقه كذا وان لم يكن الا زيد واحد ومثله في لغة مضر الجراد واما في اللغة وزيد الخيل فان
 الاضافة فيها ليست كذا في لغة المتكلم في لغة الشجاعة وان لم يكن في اللغة الا في لغة الشجاعة

بمعنى اضافة العلم

يكون المضاد في اللغة من التعريف لانه الاية من الاضافة الى المعرفة فبعض المضاد وهو حاصل
 للمعرفة فيكون تخصصها الى حاصل والغرض من الاضافة الى المتكلم بتخصص المضاد في المضاد للمعرفة
 التخصص في زيادة وهو التعيين **واعلم** ان بعض العلماء قد توخا في التكميل بحيث لا يفرق
 بالاضافة الى المعرفة اضافة صفة نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بينهما هو من نظرك وشبهك وسواك
 وشبههم با واما في لغة لان معانها الخاطين لست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى ذكرنا في الوجود
 الماذن في معنى هذه الصفة وكذا علمانه لزيد لا يختص ذاتا بل نحو تلك الفرض من غيرك لكن المثلث
 ايضا يمكن ان يكون من و هو من الطول والقصر والكتلة والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما
 لا يحصى قال ابن السكيت اذا اضيفت غير الى معرفة لزيد واكد فقط لغة غير لا يختص بالغير كقوله
 عليه السلام كنه غيرك كنه كان قوله في لغة غير المقصود عليهم صفة الذين انهم عليهم اذ ليس
 لما رضى الله عنهم ضد غير المقصود عليهم فغير غير المقصود عليهم بتخصصه بالمضى عنهم
 وكذا اذا شئنا من غيرك كنه شيئا من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك في لغة علمانه
 كان معرفة اذا قصد الذي مماثلة في الشئ العلماني والمعرفة والتكلم بها في لغة علمانه
 كنه عيشه من سائر امة فهو معرفة وفلاح ايما السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا
 غير الذي كننا نعمل معك معنى غير الذي كننا نعمل اي الصلاح لانه علمهم كان في لغة علمانه
 الساعرا فليس غير قال شرعيت والحج ان على البديل لا الصفة او هل غير على الاكثر مع كنه
 صفة لان الاغلبية عدم التخصص بالمضاد اليه وقد جاء قبل غير محمول لما اضيف اليه
 غير نحو اني اريد غير من صلات معناه لا يجوز اعمال المضاد اليه فيما قبل المضاد ولا نقول
 ان اريد لا صلات وجاء بعدك بغير فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بل في اللغة ما هو الا

بمعنى اضافة العلم

خبر من سكن الدنيا في كسب الدنيا والموت في كسب الآخرة المضاف اليه كسب الآخرة
 المبني في ذلك على ما تجرد المضاف من التعريف فذكر وجهه قوله وما اهان الكوفية من التثنية الاولى
 وشبهه من العدة كسب نفل الكوفية في تعريف المضاف في كل علة مضاف الى معدله في التثنية الثانية
 الى العشر والمائة والاربع والالف والربيع والوصف قبل واستعمل الالف في كل علة مضاف الى تعريف المضاف
 يحصل بالمضاف اليه فيكون الدام المضاف ضائعا واما الاستعمال فلما لم تغلق عن يوم غير نصحاء
 والقصد ان على غير قبل او بعد على ضرورة ان المضاف ما حيث المقى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود
 بالنسبة وانما في المضاف اليه تعرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفها
 ما حيث ذاك لان تعريفها متعديا ما غير ثم اضيف بعد التعريف لغير بنيان ان هذا المعرف ما
 اي فخر هو كما كنت ذكرت اوله انك عندك ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها
 فقلت بعد التثنية اي تلك التثنية ثم بينت فذكرها فقلت التثنية الثانية وهذا هو الوجه لم يبق
 التثنية الاولى وان كان اوضح من الاول لاضافة المعرفة الى التثنية ولا نظير له في المعقول
 ولما في اللفظة كما لم يكثر في الاول المتعدي عن تعريف الثاني لانها هو وانما الاضافة لبيان
 نوعه لا لتعريفه وهذا الاعتداء نظرا الى اول فلان المقصود بالنسبة العدد المضاف هو المضاف
 وانما في العدد للخصوصية كونه المسمى الا انه ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان مادنا على
 الخصوصية لم يثنى بالعدد من وايضا لا غلب كذا المضاف الى المضاف كقولنا سبع بقرات
 واما ثانيا فلان كل ما ذكره في نحو فانه فاضه ولم يسم في التثنية فاضه ولا في التثنية فاضه
 قال واللفظة ان يكون مضافا الى مضاف اليه وانما في الالف والوصف والالف في التثنية
 في اللفظ ومن ثم جاز من رجل مضاف الى الالف وانما في الالف والوصف والالف في التثنية

التثنية
 المضاف اليه
 المضاف

للفرق وضعت الالف المحيطة وعيدها وانما جازا لفتاوى الدين حملا على الحق في الحسب
 الوجه والفتنة في شبهة فبما قال ان مضافا حملا على ضاويله في ان يكون صفة اي يكون المضاف
 صفة المضاف عن كسب مضاف اليه وبما قال في قوله مضافا الى مفعولها اي الى مفعولها او مفعولها
 وهو اهتزاع عن الصفة المضافة لا الى مفعولها نحو مفعول مصر وخالق السموات والارضين
 غير فان جميعها صفات مضافة لا الى مفعولها فاضاقتا محضة قال المصنف في ذلك ما لا يكاد يجرى
 على الاصح وهذا من عجب ذلك ان يوم الدين لما ان يكون بمعنى في كذا يعني في ضمة اليوم فيكون
 المضاف اليه مفعولا فبما حيث المقى ويكون مفعول المفعول في مفعول مفعولها وليس
 كقول اليوم لانه وان كان مضافا الى مفعولها كونه ليس بصفة فاضافة معنيته واما ان يكون مفعولا
 مفعولا فبما فاشع فيه فالحق بالمقصود كما يدعيه النحاة في نحو ما سرق المبلدة اهلا لداره وابنا
 مفعولا لصفة فيها يكون الاضا فتعبر محضة قال ابن عم السلي في شرحه في سائر الكسوف
 الكسوف لعل المصنف جعل ما لا يوم الدين يشهد للام كصانع مصر قلنا قال ومن ذلك ما لا يوم الدين
 كان ذلك في الفاعل لا في المفعول في ظرفه والوجه في تعريف ما لا يوم الدين حتى وضع صفة
 الله انه يعني اللام في قبل كبرياء صلاته عليه وعلى ابيه وعلته التي كانت في ذلك اليوم
 الدين اي امر يوم الدين فيكون في الفاعل السماوات والارض ما ضاها على ظهره في كيف الذي نادى في
 النار كونه من الامر المحسوس فكانه وقع ومضى فيلما لان يوم الدين ذكره جرحا على الله على ما لا بد
 والاول اولي والمنتهى عليه من اللفظة ثلثة اشياء اتم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعولها كذا في
 المفعول المضاف الى مفعولها لم يسم فاعله او الى المفعول المتعدي والصفة المشبهة المضافة الى
 ما وقعها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجب في بيان ان الله تعالى في المفعول

بل هو لفظي أو معنوي ذلك سلبا اضافة ما ظاهر انه موقوف بمضاف الى المفعول او ما ظاهر انه
 صفة مضافة الى موقوفها واصله افعال التفضيل معني من وجوبها بعون الله تعالى اضافة اسم
 الفاعل والمفعول اضافة لفظية وتقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية يعني ان كونها عاملة
 في محل المضاف اليها ما رعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذلك لم يجر مجرى الظاهر بل يجر مجرى
 الحقيقة والفتوى الجزئية واللفظ مقدر متوق فيكون المضافا في كل اضافة وهو المراد بالاضافة
 اللفظية والصفة اما ان تكون صفة مستمرة او اسم فاعل او اسم مفعول او فعل التفضيل واما افعال
 التفضيل فيجب حكم بعد واما الصفة المشبهة في اي افعالها فاضافة افعال التفضيل واما افعال
 الفاعل والمفعول فيجوز في مرفوعه ان يكونا مطلقا وان كانا بمعنى الماضي او بعضه فيكونا في المستقبل
 او لم يكونا لا هذا لان هذه الثلاثة يكونان في الاطلاق المستفادة من التمام في مرفوعه من بطلان مرفوعه
 وجره وقوة قدره وذلك لان احدى مشابهة الفعل كقوله في عمل الرفع **لشدة** اختصاص المرفوع بالفعل
 وخاصة اذا كان سببا للآثر في رفع الظرف والسوق في نحو **يد في الدار** بوجه على وجهه على وجهه
 مرفوعا بوجهه هناك وكذا **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه
 لفظية افعالها حيث اللفظ والماضي المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الآثر
 انك اذا قلت زيد قائم فاعلم ان المعنى له غلام قائم وكذا موقرة الخدام وشنن الويد والفتن هو
 المعنى للموقرة المخصص له لا المنع من منة المخصص فلم يكن نعتا هذه الثلاثة مما اضيف اليه ولما
 تخصص بها منه بخلاف قائم ففتنة وقائم مرفوع فان المضاف اليه الحقيقة هي صفة المضاف
 لانه المعنى قائم من فضله وعلامته **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه
 كانا او بمعنى اصله في هذه الثلاثة نحو **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه

شدة الدار
 وادنى التعلق

الى مثل هذا المرفوع اذا لم يضر فيه يصح انتقاله الى الصفة وانما عايننا في بعض الامور فوقع الظاهر
 ولا يجوز في كل لغة شهادتها بالفعل كما ينبغي وكذا يعمل في الطرق والجار والمجر وما مطلقا لان الظرف
 يكفه لجهة الفعل نحو **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه
 الحال لانه في هذه الطرق وكذا المفعول المطلق لا يضر بل يجرى وانما قسم الفاعل والمفعول في المفعول
 وغيره من المعنى الفعلية فتحتاج الى شرط يكون احيائية وهو ما بينهما للفعل معني ووزنهما يحصل
 بهذا الشرط اذا كانا بمعنى الحال او المفعول والاطلاق المقيد للآخر لانهما اذا ايتيا بان
 المضارع على الصلح لانه المعاني الثلاثة الموزنة على الترادف لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
 اما اصلا هي في الحال والمفعول فظاهره واما اصلا هي في الاطلاق المقيد للآخر فقلت
 العادة جاربه فمهم اذا قصدوا معنى التمام بان يعبروا عنه بالفظ المضارع لانه في كل
 الذي اصله في الاطلاق كقوله **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه
 ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاحيائية اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافة افعالها الى
 ذلك الاحيائية لفظية لان هذا معنى على العمل كما تقدم وايضا المبالغة لما كانت التمام لانه
 الان من الثلاثة عملت نحو التمام بواجبها وضرورة يتصل السيف سوقا سمانا واسم الفاعل
 واسم المفعول لا يضافان من مطلقا وانما الى الفاعل والمفعول والمعنى في شدة ظهورها
 هناك وان سائر مرفوعها وقد بدأ بعض التمام مرفوعا لاسم الفاعل المستمرة وكان اضافة لفظية
 كقوله **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه
 كقوله **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه **يد في الدار** بوجهه
 فلم يعمل عند الكسائي فانه عند العمل فيكون اضافة عند لفظية والبدل على كونها بمعنى

شدة الدار
 وادنى التعلق

الماضي بحضرة قوله تعالى لقد نكحنا فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل قاطره جاعل
 صفة من المعقولات لقد نكحنا اللفظ واما ما في المعنى فذلك ملائكة المضاف للمضاف اليه لقد نكحنا
 في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 زيد في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 المضاف للمضاف اليه لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 ان يكون لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 ملائكة المضاف للمضاف اليه لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 كما نقول لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 هذا المعنى لم يعمل الفاعل في الجور لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 بل نقول لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 ونسأل اسم المفعول لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 الجند لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 المصنف بخلاف الصفة فان اضافته الى معمول بحضرة وذكر لنقصان لقد نكحنا في الماضي
 اما لفظا فلعله مؤخر منه واما معنى فلانه لا يقع موضع الفعل ولا يقيد فائدة الما مع خبره لقد نكحنا في الماضي
 بخلاف الصفة فانها تأتي في الفعل بلا ضمير لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 فكان لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 كقوله تعالى لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 عن المرفوع والمنصوب لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي

تقدير لان انفصال فيها اظهر من ثم كان اضافتها الى معنى اللفظية وادفاعة المصنف الى معنى لم يحسنه
 فخلص المصنف او يفرق بينهما الى قائلة او يغني عن ذلك ان كانا فخصاص الغلام به لقد نكحنا في الماضي
 فان ذلك يقتضي ما ذكرنا ان يكون لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 بالعكس وذكر ان لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 الى الاعتماد على اسم الفاعل والمفعول لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 قلت ان الامر كذلك لان المصنف المفعول اطلب الى فاعله لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 كونهما امر ضروري بانه عطف لا يوجعا فبعد موصولهما لم يغيره للعمل فيها اذ في مشابهة للفعل
 ولما الفاعل والمفعول لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 الى مشابهة فيهما مع الفعل في شرطه لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 قوي كونه لانه وعمله فيها ضعيف كونه بمشابهة لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 المصنف المضاف الى احداهما لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 ضعيف كونه بتضمن المصنف وعمله فيها قوي كونه بمشابهة لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 فلهذا اذ اجتمع اللفظ فاعلها فلما بدى ضميرها فاعلم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن
 في الخفية قلنا مقام الغلام وصن الوهب فاذا كانت اوقية العمل من المصنف كان اضافتها
 بتقدير لان انفصال او من اضافته المصنف لان انفصال الاضافة بيني على العمل فاذا ذكرنا
 لا على طلب الفعل والمفعول لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي
 للفعل فيهم فكان اعمالها على الفعل او لا انه بطلب الخفيف والمفطر والخفيف اسم الفاعل
 والمفعول لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي لقد نكحنا في الماضي

ومقتضى الامر وضمان. عمره ومكتسوا الغراء واما الجم الفاعل والمفعول المضافين الى الشبهة والصفة
 المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معان من قائم العلام ومودة للعلام وهي الوجه فالتخفيف
 في المضاف بخلاف التثنية وفي المضاف اليه بخلاف الضمير استان في الصفة وقد يكون المضاف
 وهذا كقائم غلامه ومودة به غلامه وهي عند في الوجه فان قائم كيف اقع
 وقد يكون في المضاف اليه وهو قائم العلام والمودة للعلام والحسن الوجه فان قائم كيف اقع
 انما لم تعد الى التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التعريف هو الذي في ضل. ليس لا ينقص علا عليه
 رجل ان لم يرد عليه ففي الضمير لم يحصل بإضافة ضمان التي يرد بل كان حاصل الضمان
 من ان يرد عليه كان منصوبا به ايضا لأن التناقض في التخصيص بين نصيبه وغيره ومقصودنا ان الاضافة
 غير مخصوصة ولا معرفة فان ما يرد على الوجه اي ما يرد على الوجه انما لم تعد لغير الوجه
 تخفيفا فان انما لم تعد لغير الوجه انما لم تعد لغير الوجه انما لم تعد لغير الوجه
 لم يجر الا في لزوم كون المعرفة صرفة للمذكر ولجان الثانية كون المعرفة اذا اصفة للمعرفة
وعليه انما تفيد تخفيفا جان الضمان ان المحصل بجدة القول وامتنع الضمان ليس لعدم
 التخفيف لان التثنية في الاو سقط للالف والدال لا الاضافة قال المصر ان الفراد في الضمان
 زيدا ما لا يفرقهم ان لأم التثنية دق لها بجمل لهم بإضافة قائم فحصل التخفيف بجدة التثنية
 بسبب الاضافة بجمل لهم باللام وعلا انما تفك على الضمان الرجل والضمان فان جان الاضافة
 قد ما مع عدم التحقيق فالجواب في الاضافة الوكلا الامر بما غير مستقيم اما قوله لان لام الفراد
 دقها بجمل لهم بإضافة قائم لهم بالضمير انما لم تعد لغير الوجه انما لم تعد لغير الوجه
 انما ما قال الا ان اذ في اللام سابقة مس على الاضافة والاضافة في الظاهر انما بجمل لهم

يدعي التثنية بسبب اللام فكيف ينسب حدة التثنية الى الاضافة بل دليل قاطع والظاهر من حج
 وانما تفكسه على الضمان الرجل ليس يوجد وقد كان الضمان الرجل ان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة
 الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مستقيم وذلك هو الحسن الوجه والجواب في الضمير انما لم تعد لغير الوجه
 لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير ويصح كما بقي في باب الصفة المشبهة واما النصب
 في مثله فتوسطه الجواب فان انما لم تعد لغير الوجه انما لم تعد لغير الوجه انما لم تعد لغير الوجه
 الضمير مستقيم الصفة وجي باللام كما كان منقرا بالضمير المضاف اليه واللام بديل من
 الضمير في مثل هذا المقام قطر او غيره ايضا عند كون في كل قوله لخافي لخاف الضيف والير
 برة قال الوجه ان يقوم مقامه فيما لم يشرط فيه الضمير كما في البينة المكسرة في الصلة او الصفة
 اذا كان جملة وغيره كذلك ما يشرط فيه الضمير فلا فلما جي باللام مع فصل الاضافة تصير الاول
 ما قصدوا اجعله مضافا اليه تثنيها للقاطع بالمفعول فقبل الحسن الوجه كما يقال الضمان
 الرجل ليصحح الاضافة اليه لانهم اوصاف في المرفوع لكن اذا اضافة الوصف الى وصف
 اذا المرفوع من الصفة تعد المرفوع بجمل لهم بإضافة ضمان الان في الضمير انما لم تعد لغير الوجه
 علامة على الضمان هو العلام دون عمره وهم يراعون في الاضافة المفظة قال الاضافة
 المحضة فان لا يكون في المحضة اضافة الصفة الى وصف فانما على الاصح كما في المعجب وفي
 المفظة ايضا مثل ذلك كونها فرعا بجمل لهم بإضافة ضمان في صوت المنصوب ففي الكون كما اذا اضفت
 الوصف الى وصفها ففيها انما بجمل لهم بإضافة ضمان الوجه بجمل لهم بإضافة ضمان
 له بالمفعول في الضمان الرجل ان التخفيف في الضمير مستقيم انما لم تعد لغير الوجه
 الوجهية النصب بالضمان الرجل بجمل لهم بإضافة ضمان بجمل لهم بإضافة ضمان

كرمه ضلوا للكسائي على ما نقل عن ابن مالك ولعل في تحفة النصيب تبيينها بالمعقول كانه صواب
 ونحوه في النون والنونين المعافاة لا للاضافة كما ذكرنا من قبل لا ضيف وصفا في اسم الفاعل
 لمجد واتوا في ذلك الكلام طالبت في مرفوع بها فان اضغرت اليه وهيان يكون فالام بدريه
 او بدريه في الحس في الالف الى الفلام اذ لا يجوز الحس فيه ولا الحس في وجهه كما يجوز في باب الصفة
 المشبهة وقوله ان ما كان يكون مضافا الى ضمير المفعول باللام نحو الحس الناحي والجليل وغيره
 وليس له اذ لم يضاف اذ اخفف وايضا يلزم نحو الحس الغلام والجليل ولا يجوز
 انفا الى القياس جولة اضافة ذلك اللام التي فيها توك المنى والجموع على ان يكون كان والى
 المضاف الى الضمير في حصول التخفيف بخلاف النون كقولك من ياتك من الجبل الحس غلاما والجليل
 وكذا بالجر في الحس الغلام والجليل وفيه وجه في باب الصفة المشبهة كقولك الوجل من
 شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الى مرفوع بها غير سبي نحو قولك من ياتك من الجبل طيب
 في ان توك لذلك ينبغي الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسم الفاعل والمفعول
 قوله المائدة المكية اى المائدة النافذة والهيان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالقول
 على ما يحكي في باب الجمع قوله وعبدوها الى العبد الذي يربهاها ونحوها البيت عودا فيرى
 خلقها اطفالا لغوهم عائد وهو الحسب الشناج ونحوها ساق قال ولا يضاف
 موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها ونحو سجد الجاسع وهايد القري وصلواته الاولى
 ويقلد للمعاني ساقا في شجرة قطيفة واهل في ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه
 في العوم والمضوع كقولك في يد ويسر ومنع لعدم العائد بخلاف كل الدرام وغيره
 فانه يختص في قولك سجد كثر ونحو متاول **اقول** ان الله تعالى اطلقها على كل شيء والى

الصفة
 في قولك والى

على ضربين اما ان يكون في احدى جانبيه فالتد كالصفة والموصوف والمسمى والمسمى والخاص
 او لا يكون والاول على ضربين اما ان يكون اضافة احدى الى الاخر انفا كما في المسمى والمسمى الى
 الخاص او يكون على الحد كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمنفص على جولة اضافة احدى الى الاخر
 اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي والمسمى
 اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدرام وعثمان بن وطوس بناد وبوم الاله وكتاب المنفصل وبلد بغداد
 ونحو ذلك اما بان ذلك يحصل في القضية كذا العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر الى الاضافة
 الخاص الى العام المسمى بخصيص الالهام فلا يقال لثلاث بنات بنات المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه
 لا يكسب من غير الالهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى المسمى كالمضاف الى لفظه
 نحو سجد كثر ونحو ذلك مضافا الى المقصود بالنسبة نحو اصباح في اليوم وكذا لفظ
 المسمى المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام وكلمة الشيب لفظا لفظا مضافا الى ما هو المقصود
 بالنسبة نحو فاحم في رايح اما المسمى المضاف الى اللفظ فنقول اذا اجمع المسمى مع الموصوف
 فافهم اللفظ لانه ايتا واشهر من المسمى كما يحكي في باب العلم ويحي هذا ان يجر نصب اللفظ المؤخر
 ويرفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدى منهما مفردة او الاخر ايتا ان كانا مفردين
 او اوتها جان اضافة المسمى الى اللفظ ايضا وهي كقولك وظاهر كلام البصريين انهما لم يقطع الثاني
 مرفعا ونصبيا وبما اضافة الى الالف وقدا ايجان الزجاجة والفرد البتاع ايضا على انه عطف
 بيان وهو الظاهر في جوابي فيسفة وانه كانا مضافين او اوتها لم يجر الاضافة بل يجب
 اما القطع لنضم اللفظ مدح او فدا او لا يباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا
 نغمر مثلا فلنا ان تاويل سجد كثر ان يقال المراد بالمضاف الثاني والمضاف اليه اللفظ

في قولك والى
 في قولك والى

الوجه معنى لا أكد جعلته لغز في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه **الراجع** إلى غير فيعد في
 اللفظ في الجواب غاية التباعد فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع **الطبيخ** في الصفة
 البصرية فالوجه إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس وإنما ينصبون المرفوع بالصفة إذا
 أبدا المضافة إليه نحو حسن الوجه كما مر وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد
 فهو إضافة الشيء إلى نفسه ولا يتم لهم هذا مع كونهما لا يتم كونهما إضافة الشيء إلى نفسه
 مع اختلاف اللفظين كما يحكي من مذهب الفراء ولولم يحكيه أيضا لكان هذا في أحد هاتين
 فائدة كما في غير هذا وقال المصنف في ذلك لأن توافق الصفة والموصوف في الماعز وأما ليس
 بشيء لأن ذلك لما يكون إذا انبعاث على حالهما فاقع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو
 الزمان فعند البصرية يتغير بقاء الحفظ اكتسب شجاعة أي المضاف إليه في التخفيف وهو موصوف
 بهذا الجواب والانه صنف في قيم صفته وقامه أي بقاءه لحكمة الحفظ وأما نسبوته إلى الحفظ لانه ثبت
 في مجالس النبوة ومواظ على الأقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم
 جامع للكنة مسجد للصلاة وجانب المكان الغربي وصلاته الساعة الأولى أي أول ساعة
 بعد زوال الشمس يجعلون نحو جود فطيفه كخاتم قصته لأن المعنى شيء يجرى أي بالعمد حذف
 الموصوف واضيفت صفته إلى جنسها للثبوت إذ لا يمحى من العطفية وما غير ذلك كان
 خاتم محتمل أن يكون من القصص وما غير ذلك بالإضافة بمعنى ما يحكي عند أن يكون أمثلة إضافة
 الموصوف إلى صفته مما يطو سناء وذلك بأن يجعل الجامع مسجد مخصوصا وله الغرض جانبنا
 مخصوصا والأولى صلوات مخصوصة والمخار بقله مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف
 المسجد الجانبة الصلاة والبقعة المحملة إلى هذه المخصصة لغاثة التخصيص فيكون صلواته الأولى

الوجه معنى لا أكد جعلته لغز في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه
 اللفظ في الجواب غاية التباعد فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع

الأولى كصلوات الوتر وتبادل الحفظ كبقعة الكتف وجانب الغربي كجانب اليمن وأما السما
 الكدان ليس أهدها نأدي في ذلك كسطح النوى ولها سلة فالقرب يحكي إضافة أحد هاتين إلى الآخر
 للتخفيف قال أن العرب يحكي إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقولهم فقلت أختي أختي
 بجان الجلالة سبب ضمتها إليها سناء وغار بسبب الغا هو الجلالة لا إضافة أن مثله كثير لا يكاد يفر
 كما في نهج ليلنا في نسخا لربنا منهم شغف وجاهم في قوله وسكا كماله ورفقا الدعة في قولنا
 أن بينا الكهنة في كل موضع فرفا لا صجنا إلى نفسنا كثير ومما اختلف فيه هل إضافة محضه
 أم لا على ما تقدم فعمل التفضيل فنقول مونة حال الإضافة على ضربين أحدهما أن يرد به تفضيل
 صديقه على كل واحد من أمثاله الذي دل عليها لفظ المضاف إليه والثاني أن يرد به ذلك وقد يحكي
 ذكره كما في بابيه والمقصود ههنا أن إضافة بالمعنى الأول فيها الملاقاة فعندنا البرية وعند
 القادر والى على الجوارح إلى هي غير محضه كونه بمعنى من الجوارح الجوارح محل التصبب فتقول
 أفعل كالمظهر ما كان الجانبة في كذا أفضل من الغوم لا ابتداء الغاية والجوارح الجوارح مفعول أفضل
 فافضل في أفضل الغوم صفته مضافة إلى مظهرها الذي هو الجوارح بعدد فهو كاسم فاعل مضاف
 إلى مفعوله نحو ضل. زيد ومعنى ما لا ابتداء إليه في نحو أفضل من الغوم أنه ابتداء زيدا إلى يقال
 والمزاد في الفضل من مبداء هو الغوم بعدد ما كثر ثم لمة أصل الفضل إلى الله للفضائل دلالة
 في مبداء لمة الفاعل من الصفات المبهمه كل يحكي بابيه لا يرفع فاعلا مظهر الباشا الثاني
 في بابيه ولا ينصب مفعولا صريحا والمبهمه مفعول فلا يقال حسن الوجه بل يرفع مفعولا بعمل نصبا
 في محل الجان والجوارح لضعفه وينصب لمة الذي ينصبه إلى أملا أيضا كما في غزير دهرها
 نحو أحسن وجهها ودليل تنكير في الشاعر بك أضلح لمة لا يوجب فيها المالك كفاة وقوله

٢٠٨
 من هذا قوله
 الجوارح الجوارح

الفصل في الغوم
 الجوارح

المراد بها يقع على الكثير جان افضل الرجال والى الرجلين يكون المضاف فيها بعضهما بالجملة المعتد
بعون والى المعنى وكذا افضل الرجال والى الرجال سواء ان كانا من الجنس او من غير الجنس او من غير الجنس
اذ هو على كلا التقديرين معناه وانما جان اي رجل هو اي رجلين وانما واي رجل هو اي رجلين وهم معان للجنس
ووجهها ليس الظاهر بل معناه كانه طنا لان المراد بكل واحد من هذه الجوزات الجنس متفرقا بجمعا
من المتكلمين من انما لا يكون في الحقيقة جملة معينة منقسمه وانما كانه طنا فتعوي رجل اي قسم
من اقسام جنس الرجال اذ اقسام الرجال رجلان واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذ اقسام
رجال الرجال وكذا اقل نحو اي افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذ كان كل قسم رجلا منه رجلا
والزبدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذ كان كل قسم رجلين والزبدان افضل رجال
اي افضل اقسام هذا الجنس اذ كان كل قسم رجلا فافعل سواء اضمته الى المعرفة او التثنية لفضل
صاحب كل ما هو مثله مما افر ما بعد اضافة او ثنية او جمعا قلنا لم يحسن الزبدان افضل الرجلين
لان الرجلين ليس المراد مثل الرجلين ثنية بل هو واحد مثل الزبدان وجان زيد افضل الرجال
والزبدان او الزبدان افضل الرجال لان الرجل اي صرح بخبرها رجلا كزيد ورجلها رجلين
كالزبدان ورجلها رجلان كزيد ولا نظائر ان صاحب فعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف
اليه فتعوي اي افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال مما حيث كونه مجموعا فانه غلط بل
معناه انه افضل من كل رجل رجل او من اقسام الرجال كما كان في التثنية سواء وكذا اي للعين قسم
من اقسام المضاف اليه معرفة كان او يكون فلما نحو اي الرجلين هذا اذ ليس للرجل اقسام كل واحد
منها متنى حتى يبين احد تلك الاقسام ونحو اي الرجلين هذا واي الرجلين هذا او هؤلاء لان
الرجال كما قلنا يصح تخييرها افرادا او ثنائيا وهو عا فان قيل كيف جان التعبير عن المتكلمين

الجنس بالجملة في التثنية حتى قلنا افضل رجل افضل رجلين وافضل رجلين وافضل رجال وهم بمنزلة ذكر في
المعرفة فيكون لان التثنية تختص اهل الوضع بواحد بعينه فصحة ان يبدل عن كل واحد
واحد على البديل الى ان يبقى الجنس تخيلا في المعرفة فانها تخصيص بعض الرجال بعينه فلما
نظفنا مع ذلك لتعيين على غير واي واقل لا يضاف الى الجملة اذ انما قلنا ولا يضاف
الى ما يكون نحو واي افضل رجلين وعنه ولان افضل زيد وعنه فان كان لزيد الجنس بالعرف
فيها فيلحق بغير المتكلمين اي والمفضل في افضل نحو زيد وهذا افضل رجل لزيد واي رجل واحد
هذا وهذا وانما في ام الى انك فالمراد به انما كذا من قصد التنصيص على ان المراد المتكلمين والمخاطب
اذ كان لا بد له من التسمية انما فصرحوا بالتعريف في بيان عناية نحو المعطوف والمعطوف عليه
اذ لا يعطف على الضمير الجوز ولا يعطف الضمير الجوز على الا باعادة الجوز فتكون في الجملة
على التلخيص المعنى كانه في كل بيتي وبينكم وجان مثل هذا لا يكون الذي الضمير في الا في اي مكان
نحو افعلا في الغامه لا بد لها وقاد مثله الضمير اظلم واظلم واي عمر معان فلهذا معنى الشرط
او الاستفهام او هو موصول للترجمة للاضافة التبرجة الى ان التسمية المتضمنة للاشارة والبيان
المضاف اليه لا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى يا مائد عواذك لعلك تفسد اي اكلهم ويجوز
من التاء مضاف الى قوله افسح من الحوافل كما يحسن الموصول قال تعالى اي ارضيتموه فويل ولا يضاف
سهم مائل المضاف اليه العزم اي لا يقال نحو كل الجمع ولا يصح لكل لانها متماثلة في العزم قوله
ليس لزيد وعنه معان مثالان للخصوص الا ان الاول عينا والثاني معنى قوله عينا الشيء زيد بالشيء
اسماء معينة كزيد وعنه كما نقول عمن زيد والافا الشيء اعم من العينا وقد اقل المص بعض
احكام للاضافة فلا يلزم ان نذكرها اذ هي اقسام المضاف اذا انما الكثير وجان ايضا الشعر

الرجل كزيد وعنه

الواو ياء كايحي قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعنى الياء الدافعة للصحيح والمختص
 لغیرهما مفتوحة لساكنهما كايحي وقد تقدم في بيان المنادى القلادة ان اصلها السكون والفتح
 ويجوز حذف الهمزة قبلها في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اشد الفاعل ان لم يكن
 منهم صحيحا ولا ملحوظا فلا يخلو اخره مما لا يكون الفاء او الواو والالف ثبت في اللفظ المشهور
 الفصحى للثنية كانت كسما والالف في ويلي ويغري وتربل بغير قلب الالف التاني
 للثنية ياء كانهم ثاروا ان الكسرة لم يبق الياء للكسرة في الصحيح والمختص وراوان حرف
 المد من جسر الحركة ومن ثم ثابت عن الحركة في الالف جعل الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيره
 الى الياء ليكون كالكسرة واما الف الثنية فلم يغيره لئلا يلبس الرفع بغير سبب قلب
 الالف ياء واما المقصور والنصب الرفع والمجرى يلبس بعضها ببعض كما لا سبب لقلب الالف
 ياء بل وانقلب الالف ايضا لكان الالبس حاصل فان قيل فكان الواجب على هذا ان
 لا يقلب ويجمع في جاني مسمى ياء لئلا يلبس الرفع بغير قلت بينهما فوه وذلك ان اصل
 الالف عدم القلب قبل الياء لغيرها كما هو اللفظ المشهور القصة واغما حوت تبدل قلبها
 لغيرها لانه لا يوجب عدم ايضا فالواو تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو مسمى
 فانه لا يوجب للقلب عند الجمع وهو اعماع الواو والياء كسوة اولها ولا يترك هذا
 الامر لمظهر التلازم لللبس بغيره في بعض المواضع لا ترى انك تقول فحان ومضطر
 في الفاعل والمفعول معا وقد جاز في الشعر قلب الالف ياء على الاضافة الى كاه القصر قال
 يا ابن الزبير طاب ليا نصيبك وطالما عيشنا اليك لنضربن بسفنا فبكا قوله وان كان
 ان كان كاه انرا اللهم ياء وذلك المتفرد نحو فاضى في المشي والجموع نصبا ويرا نحو

الفصحى مقصور
 فتح الالف اذا ضربه
 فتح الالف في البيت
 وفتح الالف في البيت

غنينا

مسمى ومسمى قوله وان كان واو تذكر في الجموع بالواو والنون رفعاً وانما قلبت الواو ياء
 لان فاعل لغنيم كايحي في النصب اذا اجمعت الواو والياء كسنت اولها قبل الواو ياء وادغام
 هاء الثانية وانما لم يبعها كراهة لانها في المقاربات في الصفة اي الياء تخفف بالادغام
 اي اي الواو الى الالف اي الياء كسنت اولها فادغام تفرضا لكسوة الاول وقبل الواو
 لا كسنت او ثانيا كسنت صلا صوف وسود فاذا حصل الادغام فان كان قبل
 تحت يثبت على الالف كسنت مصطقي واعلى مصطقي واعلى وان كان
 ان لم يولد الياء في بوزن وجب قلبها كسنة مسمى كسنت فريها من الآخر
 لتقدير قلبها لم يبق سبيل وقيل وايضا فانهم لم يبقوا في الخفيفة نحو مسمى بالادغام
 ثم كسنت بخلاف قبل وان ادى الى اللبس فاشد تحريك قلبها كسنة وابقا الياء في
 ثنية فعل بفعل قوله ونضت الياء للسكينة يعني اذا كان قبلها الضمير الفاء
 ساكنة فلا يجر فيها السكون كاجاءة الصحيح والمختص وذلك لانها في السكينة
 لكان مع الالف فرائد نافع محباى وماني وذلك ما لان الالف كسنت مسمى
 تمام الحركة مما جردت صحتها الاعتماد عليه اما لاجل الهمزة التي يجرى الوقت ومع هذا
 لثابة ضعيف وجازية لغة بني بربك فربا كسنت الياء قبلها وذلك لثنية الياء
 بالها بعد الياء كسنة نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بصرى واوله النجاة ضعيف
 قال قال لها لعلك بالي في واما الله ما د السنة فاي واخي واذان الميرد الي واخي وتقول عني
 ويني ويقال في الكسرة في هذا حكم الله ما د السنة عندنا الى ياء المنكسر وهي باعيا
 الاضافة على غير ما ضرب لا يقطع عن الاضافة والاضافة الى ضمير روذو وذلك فلا كليم

مسمى لم يبق كسنت
 الفصحى مقصور
 فتح الالف اذا ضربه
 فتح الالف في البيت
 وفتح الالف في البيت

الثاني مقدم من جنس الاول وقد يسمى به اولى النسب الى المبتوع في قصد المتكلم منقوس اليه مع
 لا يعرفان المجزأة جازي زيد الظرف ليس في قصد متبوعا لانهم مطلقا بل الى غير المتغير بقيد الظرف وكذا
 في جازي العالم زيد وجاهي زيد نفس قلنا استحب على التابع حكم العقل المتبوع معنى ضمني صلا للتابع و
 المبتوع معاكفة منقوس اليه وكان الثلث هو الاول في المعنى كما في الاول في النسخة عمل المتبوع عليهما
 مع انطباق اللفظ بالمعنى اما اذا قلنا جازي غلام زيد فالنسب اليه وان كان الغلام مخبرا
 الا ان الثاني ليس الا اول معنى فلم يعمل العامل قدهما معا وبعبارة اخرى كما في دليل اليه الا انفس
 خلاف الظاهر اذ العقل المعنوي محكوم العبر بالنسبة الى اللفظ كما في الشاذ النادر فالحكم عليه
 المتناهي فيه ونقد في خلاف الاصل ايضا فلا يصح الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر
 بالحكي واما البدل فالافقش والرماني والفاشي واكثر المتأخر مما على ان العقل فيه مقدم من جنس
 الاول لشد لا بالقياس والسماع اما السماع فحق قوله تعالى جعلنا لما يكفر بالهما ليؤمنن وغير
 ذلك من الآي والظواهر واما القياس فكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقة
 للبدل لانه تعريفيا وتكثيرا وكذا عما الاول ان لهما في الجار والمجرور والجار والمجرور والعقل
 وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غير **فان قيل** لو لم يكن الجار والمجرور وهذا بدلا من الجار والمجرور
 بدلا بدلا لانه الجار والمجرور ليس بشئ على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكاف
 وكذا في قوله تعالى للذين آمنوا منكم من آمن منهم من آمن بعضهم من آمن بعضهم فلو لم يحصل
 من اللام فالله الا التاكيد جازي ان يجعلوه كالعدم ويسمونه بدل المشتمل نظر الى الجار والمجرور
 ولا كثر في اللفظ في البدل من العامل اللاحق للكونية كيعضض وقيل الجار والمجرور وكذا
 القياس استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤيد ثبوت ان العامل هو الاول لا مقدمه لانه

العامل
 غير الظاهر
 خلاف الاصل

لانه المبتوع اذا كان لفظا فكان العقل لم يعمل في الاول لم يكتسب بل عليه الثاني ومنه يسمى به والبدل
 والبرقي والرخشي والمصري العقل في البدل هو العقل في المبدل منه اذ المبتوع في حكم الطرح فكان حامل
 الاول يكتسب الثاني بهذا وسخر في عطفا البيان اشرف الخبيثة هو البدل في حكمه فيما ذكرنا حكم البدل
 وانما عطفا الشف فيه ثلثة اقول في المسمى العامل في المعطوف هو الاول في عطفا الحرف وقال
 القاسمي في الايضاح الشعره وجاهي في سائر الصناعات العامل في الثاني مقدم من جنس الاول
 كقولك بان زيد وعمر واقول لانه ليل فيه اذ علمنا التباين الثاني وقوله موفى الكاف كالمعطوف
 عليه محذوف عن المانع من البناء كما كان في يانيد والفتش اعني اللام وانما كان اللام مانعا لانسانه
 بما معه حرف النداء المنقضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرفا للنداء بغير التابع لان تقدير
 له حرفا آخر يستدل ايضا بقوله فيام زيد وعمر وقيل العرض الواحد لا يندم بجانبه وبجانب
 ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو ممكن والمصداق يصلح للتقبل والكثير بلفظ الواحد
 والمراد ههنا القيامان بغيره في كذا وعمر وكذا لا جهة له في قام زيد وعمر اذ هو متضمنا
 للقيام الصالح للتقبل والكثير لو كان العامل مقدرا لوهي تعد الغلام في جازي غلام زيد
 وعمر وهو متحد وكان معنى كل شاة في سخرها بدوهم وكل شاة بدوهم وكل سخرها بدوهم
 والمراد بها معا بدوهم وايضا لم يكن يانيد والحاشي لم يكن قال بد فاعا ولا فاعا ولا فاعا ولا فاعا
 ولا فاعا ولا فاعا اذ لا يحسن تقدير ما ليس بعد لا وايضا لم يكن زيد خير من عمر واقاه اذ ينبغي فيه
 المبتدأ بدلا ضمير مكتوبة هله وقال بعضهم العامل حرف العطفا بالبناء وهو بعيد لعدم
 لزومه لاهد الغيلهما كما هو وصف العامل فانك الخ لانه في ذلك كله هو آخر الوقت على المبتوع دون
 التابع عند ما قال العقل في الثاني غير الاول واختصاصه عند ما قال العامل فيهما هو الاول

تقدم الخ لانه كالمعطوف
 لا كمن تقدمه في البناء

الانتماء في اللغة الى امراد ما دل على ذات ما لا يبرهن الا انما في ذاتها بمعنى معين وبما اعتد به في معنى المعنى علم انه المقصود
الا انتماء في اللغة الى امراد ما دل على ذات ما لا يبرهن الا انما في ذاتها بمعنى معين وبما اعتد به في معنى المعنى علم انه المقصود

واقدم المصنف على التواضع كقول الشاعر **النعث تابع بدل على معنى مبني على**
قال في شرح المصنف تطلق باعتبار عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية
يرى تابعا او لا قد قيل فيه في المبدأ والمآلة في معنى واحد ويجوز ان يقال انما هو صانع ويعنى
بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا لم يتبع على وجه واحد فالصانع عام مادل على انما باعتبار معنى
هو المقصود ويتنقض هذا بالاسماء الدالة والمكان والزمان اذا لمقتل مثلا دال على ذلك وهو الموضع
باعتبار معنى وهو المقتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فهم من سأل نفسه وقال ان الحمد بالانتماء
كما انما دل على انما باعتبار معنى وليست بصفتا فان رجلا موضوعا لذكره وانما انتمائه
قال في شرحي انا اخترنا ان يطلع بغيرنا هو المقصود فان اسما الالهة المقصود بها الله والصفات
المقصود بها المعنى لا الله ولما دل ان يمنع في المعنى اي الاسماء والصفات وبغيره ان
يقول في اسما الالهة المقصود بها الله وهذا من ادون المعنى فلا يتم اذ قصد الواضع بوضع
رجلا آخر انما معنى الوصفية بلما فلاق وان ارد ان المقصود بالتساوي كان المعنى ايضا مقصودا
معها او لا فلا يتفكر لان الصفتا ايضا اذا ذكرنا مجزئة من مبنوعا بنا فلا بد فيها من الدلالة
على الله مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرنا مجزئة من مبنوعا بنا لان معنى صفتا. ذو صفة مثلا ان
معنى ذوات ومعنى ضرب معنى في تلكا وكذا مقرر. وصي ولو لم يدل الاله على المعنى لكان
الصفة لا لفظ كالضرب والحسن ثم نقول فيكون الصفتا ان المقصود بها المعنى لا الله منافض
فيكون هذا الصفة العامة مادل على انما باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الله مع ان المعنى
يرى بها لفظا وهو دال على اللفظ على شئ الاعمى المقصود بتلك اللفظ الى ذلك الشئ وانما قال المراد
بالصفة المقصود بالاسم فان نحو صيابة وانما دل على الله الاله المقصود بالاسم به لفظ العام باللفظ الله

فيكون المصنف تطلق باعتبار عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية
يرى تابعا او لا قد قيل فيه في المبدأ والمآلة في معنى واحد ويجوز ان يقال انما هو صانع ويعنى
بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا لم يتبع على وجه واحد فالصانع عام مادل على انما باعتبار معنى
هو المقصود ويتنقض هذا بالاسماء الدالة والمكان والزمان اذا لمقتل مثلا دال على ذلك وهو الموضع
باعتبار معنى وهو المقتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فهم من سأل نفسه وقال ان الحمد بالانتماء
كما انما دل على انما باعتبار معنى وليست بصفتا فان رجلا موضوعا لذكره وانما انتمائه
قال في شرحي انا اخترنا ان يطلع بغيرنا هو المقصود فان اسما الالهة المقصود بها الله والصفات
المقصود بها المعنى لا الله ولما دل ان يمنع في المعنى اي الاسماء والصفات وبغيره ان
يقول في اسما الالهة المقصود بها الله وهذا من ادون المعنى فلا يتم اذ قصد الواضع بوضع
رجلا آخر انما معنى الوصفية بلما فلاق وان ارد ان المقصود بالتساوي كان المعنى ايضا مقصودا
معها او لا فلا يتفكر لان الصفتا ايضا اذا ذكرنا مجزئة من مبنوعا بنا فلا بد فيها من الدلالة
على الله مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرنا مجزئة من مبنوعا بنا لان معنى صفتا. ذو صفة مثلا ان
معنى ذوات ومعنى ضرب معنى في تلكا وكذا مقرر. وصي ولو لم يدل الاله على المعنى لكان
الصفة لا لفظ كالضرب والحسن ثم نقول فيكون الصفتا ان المقصود بها المعنى لا الله منافض
فيكون هذا الصفة العامة مادل على انما باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الله مع ان المعنى
يرى بها لفظا وهو دال على اللفظ على شئ الاعمى المقصود بتلك اللفظ الى ذلك الشئ وانما قال المراد
بالصفة المقصود بالاسم فان نحو صيابة وانما دل على الله الاله المقصود بالاسم به لفظ العام باللفظ الله

المطلقة التي دل عليها بهذا اللفظ فلما ان منع ان المقصود بالاسم من هذا اللفظ بيان المعنى
بل المعنى كان يدل عليه من كيبض ب فلم يضع بعد منه بل ان الصيغة المخصوصة الدلالة
على ان يفهم بها ذلك المعنى وكذا نحو المصروف والحسن فانه موضوع لذكر مطلقه يقع عليها الضم
والحسن قال في الوصف الخاص تابع بدل على معنى مبنوعا مطلقا قال تابع بدل في جميع النواع
ويخرج منه ضربا المبدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في هذا التابع وفي لنا بدل على معنى مبنوعا
يخرج مما هو عليه قلنا بدل في اللفظ في نحو قولك انما يجيء في علمه ووقال بدل على معنى مبنوعا
او متعلقه لكان اعم للقول نحو من رجل قائم او فيه ثم نقول اما فروع البدل وعطف البيان
وعطف النفع والتاكيد الذي هو كبر في حفظ او معنى فظاهر وما التاكيد المنفرد للاضافة فاقول
في هذا الحد اذ كثر في جاري القوم كثرهم بدل على الشمول الذي في القوم فان قال سطر هذا المعنى الذي
بدل عليه الوصف ان لا يفهم من المبنوعا والشمول بفهم من القوم وكذا في جاري التاكيد لانهما
فيلحق ان ذكرنا هذا الشرط ليرى في ذلك مح ان يلزم منه ان لا يكون واحد وانتمائه في قوله تعالى
واحدة واليهما التاكيد تعنا في مطلقا فصولا اضر الى الحالة في نحو لكرضيت في هذا مجزئة فان مجزئة
قال على معنى في هذا كثر لا مطلقا بل مقبلا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عما لم يد بغيره
تابع بزمه لانه ليس بالمتب سايقه من جهة واحد بل لا يبعد لو حددنا الوصف
العام اي ما وضع من الاسماء واصفا سواء استعملنا ابعا او لا بان نقول هو انهم
وضع دال على معنى غير الشهور وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخص صاحب
فقلنا انهم يخرج الجمل الاستمينة والفعلية وان صح وقومها نقنانا بعا في
نحو جاني رجل ضرب بابوة وابوة فصار با وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد

هذا الكلام صحيح والمعنى مقرر
فيكونه يجعل في خبرنا لفظ
مع النفع في الدلالة على انتمائه
في قوله تعالى انتم الله اعلم
في قوله تعالى انتم الله اعلم

نحو من رجل سجد ونحو من سجد سجد حالاً فكأنه بشرط في الوصف لا في الحال المتعلقان
 و في القرية نظراً للحالة بشرط في ذلك فربما معاً والمصدر لا بشرط فيها ويكتفي بكون الوصف دالاً
 على معنى في مبنوعه مشتقاً كان أو لا ويكون الحال هيئته للمفاعل والمفعول قوله إذا كان في قوله
 المعنى عموماً أي وضع للدلالة على معنى في مبنوعه في جميع استعمالاته كالمسوق وذو المضاف إلى اسم
 الجنس فإنها إما موصوفة في جميع المواضع إما ظاهراً أو مقدراً فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموماً
 الوصف العام وقد مرهتاه وما الجامد الموضوع كذلك كل موصوف في الالف واللام كالذي والفي
 وفرة كفا وفي الطائفة لأن الذي قام بمعنى القائم قوله أو مضموناً بمعنى به أي بوضع للدلالة
 على معنى في مبنوعه بعض استعمالاته وهو كما سمى الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الطائفة فإنه إذا
 موضوع للدلالة على معنى في اسم الطائفة نحو هذا الرجل كذا كذا في باب التثنية أما الوجه
 صفة لغير اسم الطائفة نحو من رجل سجد أي الكامل في الذبولية فليس الجنس مضموناً للمعنى في مبنوعه
 لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل في الذبولية ليس فيه كما أن استعمالها كما أن استعمال السجد بمعنى شجاع
 في كذا من رجل سجد ليس فيه أيضاً فإن قيل لم يميزان بوصف بسماء الالهة كما في قامعنا
 على ما وضعه سائر المصنفين التي هي غير سماء الطائفة كما كان وصفها بها فيقال من رجل
 وبشرط كذا يقال بهذا الرجل وبذلك السجد فإن شخفاً وسبقاً جرداً كان اسم الطائفة فقط
 ليجوز الموصوف في مثله مما قاله في ذلك على ما كان يحصل من اسم الالهة لو لم تضع صفته إذ في كذا من
 رجل يفيد الشخصنة ولم يفيد التبعية بخلاف رجل طهر ورجل عالم فإنه العلم والطول
 يكونان في غير الرجل أيضاً ولهذا جازى الموصوف في الأغلب مع فيمنه ذلك عليه نحو قوله يا با
 سماً لا يابى لعلها إلى السجدة والآن والليل لا يورق في الحمام والاطلس الذبد و
 سماً لا يابى لعلها إلى السجدة والآن والليل لا يورق في الحمام والاطلس الذبد و

في قوله من رجل سجد
 صفة في سماء الالهة
 والآن والليل لا يورق
 في قوله من رجل سجد
 صفة في سماء الالهة
 والآن والليل لا يورق

أو القبر والخضرة الأرض والسماء وما في ذلك الرجل فلم يوصفوا فأنه جعل الوصف حاضراً فيها
 وفي بابها الرجل الموصوف فأنه منع حرف النداء من مبنوعه ذي اللام ومن الموصوف للدلالة على معنى
 في مبنوعه خصوصاً على ما قال المصنف في اسم الطائفة في نحو من رجل سجد ونحو من رجل سجد في قوله
 في مبنوعه للتكرار فقط بشرط قصد التكرار في اسم الطائفة في نحو من رجل سجد ونحو من رجل سجد في قوله
 والى العلم في اسم الطائفة لأن الموصوف احصوا ومنه وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة
 والذي يلاحظه أن أي رجل لا يدل بالوضع على معنى في مبنوعه بل هو مفعول عن أي المبنوعيات
 وذلك أن الاستغناء به مضموناً للسؤال عن التسمية وذلك لا يكون إلا عند الجملة الموصوفة
 في استعير الوصف التي بالكلمة في معنى من المعلى والنجس من حاله والجامع بينهما أن الكامل البائع غايته
 الكمال في شئ من مبنوعه يكون مجزئاً للحال فيحتاج إلى السؤال عنه وتكملة القول في ما استعمل
 اسم الاستغناء به والآن المعنى شرطية أي الواقعة صفة أن يكون صفة للتكرار في تضاف إلى
 التكرار لأن المضاف إلى المعرفة ليس فيها إلا ما كان من أي معنى أي الرجلين هو من مبنوعها
 هذين الرجلين وكذا أي الرجل هو بخلاف أي رجل هو مفعول أي فرد هو من أفراد الجنس كذا
 الإضافية وإذا جلت بعد المعرفة فأنصبها على الحال نحو هذا الرجل أي رجل في قوله تعالى
 والمضاف إليه لفظاً إذا توافقا معنى نحو من سجد أي ما أمه وأما اسم الطائفة فأنما يقع
 في العلم الحاضر ما ذكره في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فأنما علم الموصوف للدلالة
 على المعنى خصوصاً وبشرط ما ذكره في أمه في أي عموماً كان كالمسوق وذو الموصوف ذي اللام
 وفي الطائفة أو مضموناً كأي التابع للتكرار واسم الطائفة الجنس التابع لاسم الطائفة التابع
 لما ذكرنا وقد بقي ما للجامد الواقعة صفة استغناء لم يذكرها المصنف في غير ما ذكرنا في سماء

ان يقال اطلق اسم على المفعول والفاعل والتقدير بما لفظه كانهما كثره الفعل بحسب ما فيه
 واما غير شائع وهو ضرورة ان يكون جرس مشهورا بمعنى من المعاني الوصفية جرس آخر كقول الشاعر
 برجل اسد قال ليطرد ما يتعدى مثل اي مثل المهر ويقوى ذابله فويلهم من رثا لرجل اسد كذا
 اي يشاء اسد كذا فان لفظه كثره على الفهم من نسبة مثل الى الفهم المذكور كما في قولك الكوف
 مثل الماء على ما ذكرنا في الخال في قولهم هو زهير شعره واذ يقال برجل لا اسد كذا واما قوله
 سريه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة يتاويل مثل سريه كما ذكرنا في قولهم له صوته صوته و
 ويقولون من رثا رجلا كذا اي مثل مثل تار حمة ويجوز ان يكون اسد كذا وذا رجلة بمعنى كذا رجلة
 وكذا رجلة فلا يكون بتقدير صفة الحسان بل يكون كقولهم اتنا الرجل على كما ذكرنا في كذا الى الراء المتروكة
 في هذا الوجه ايضا في معنى نسبة الكامل الى الفهم المذكور وقال غير لما يرد بلينا والرجل هو في مثل هذا
 على لفظه بين الاوصاف ففهم برجل اسد اي جرسه ورجل جمل الى بلبل ولا معنى للمعنى في نحو برجل اسد
 كذا على هذا التاويل قال الشاعر وبل ينزل الناس من ظمأه من ماء صهيحان العيون وعظمها
 كذا لانا منه يونا صفة مسوقا اعاليها وكذا اسنورها اي كذا اعاليها وكثيها اسنورها وانا يونا
 جرسه صفة ذلك الجرس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو من رثا برجل اسد اي كامل في الرجولية وراية
 سريه اسد اي كذا لانا صفة مشعرة منه الى الوصفية ذلك الشيء نحو هذا اخاتم حديد قال
 سريه يستكره في خاتم طير وصفه من صفة خاتم حديد وكذا سريه في الشعر ايضا قال السريه في
 اذ انكرت سريه من صفة طير خاتمها ورجل فصفة صفة سريه وذا رثا في يانها وادنا
 صفة هذه الالباب طير فيسما غير الرقع فيكون كقولك بداية اسد ابوها واتنا تزيديا بهند
 التبع بعينه لانه يرد في جوارحه فلا يجوز ان يتبع بها وقال وانه اردنا الحائض والجلد الى الفهم

برجل

من صفة
 سريه
 كذا
 سريه
 كذا

على المعنى جاز هذا كلاما قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فصفة صفة سريه انما
 فصفة صفة وكذا في طير خاتمها كثره جرسه على فخرج الوصف بالجره على المعنى يتاويل مع
 من طير وهو من فصفة وقربا منه قولهم من رثا يفاع شرح كذا او كذا من شرح ومن رثا
 عرب اجمعوه الى كذا من رثا اجمعوه وان اردت التشبيه كان معنى سريه من رثا صفة كذا وليس
 بخير وكذا فصفة صفة سريه او مشرفة وان لم تكن فصفة واما طير خاتمها فالتشبيه بهند
 ومن غير شائع قولهم من رثا برجل في عشرة واذ كان ذلك قال ويدعى الذكر بالجلد
 الجارية ويلزم الفهم **اقول** ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف
 والتكثير من عوارض الذان اذ التعريف جعل الذان مستساغا لهما الى خارج اسما و
 وضعية والتكثير ان لا يستساغا لهما الى خارج في الواقع كما يحكي في باب المعرفة والنكرة
 واذ لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرفان لهما في شخص فويلهم النعت بواف المقعوت
 في التعريف والتكثير بالنعت المفرد فان قبل فاذا لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم
 جان نعت النكرة بهادون المعرفة قلت لما نسبنا للنكرة ما حيث يصح ذابله بالنكرة
 كما تقول في ذابله ذابله ابوة او ابوة ذابله ذابله ابوة وكذا تقول في من رثا برجل
 ابوة ذابله ذابله كذا ابوة ذابله او كل جملة يصح وقوع المفرد فيها فالنكرة الجملة توضع
 هذا الى غير الجمل المبتدأ والخال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل لهذه المواضع
 هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها على فيها لكونها فيها فربما المفرد لان ذلك
 دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد بها
 كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والا حكم نكران اسما

702

لم تكن في الدنيا
 الا في خلقك في الدنيا
 فاعلم ان الدنيا
 كالموتى والكل
 في الدنيا
 فان الدنيا
 وان لم تكن
 فان الدنيا
 فان الدنيا
 فان الدنيا

[illegible]

فدعي صوابا وكذا في نفس المصنوع منه الشيء نحو سيج فتر صدقته وكتاب طبع قائم وكذا في الجس المشهور
يعني من المعاني برجل سبعة على اية اخرى وكذا في برجل سبعة برجل سبعة ابن وبنات كذا في الجواهر
التي تخرج صفتا لا على القياس كما تقدم ذكره فلو قال لا يمتنع اي الوصف بحال الموصوف يبيح الموصوف في اربعة
سببا من جملة العشر السببا المذكورة احد تلك السبب ان يمتنع واحد من الثلاثة التي هي الاضافة والتثنية والجمع
واضافة اثنتان واكسار وتولي اسماء ونطقه امشاج فلانة البرية تجتمع من الاكسار والاثنتان
وهي قطعها والتولي مولف من قطع كل واحد من تلك اي شئت والنطق من كنه من شئت وكل واحد منها
يشيخ فلما كان مجمعا لا يمتنع ذلك الشيء المركب منها جان في نفسه بها وصيرتهم على ذكر كونه افعال الجمع
فلذا في حكمهم الواحد قال تعالى تعبدكم على بطونته والضمير للانعام وقيل سببه افعال واحد والجمع واحد
فيمضون ذم ولهم فخر ذيل وثابتها واحد من التعريف والتذكير اجماعا بعض الكوفيين في وصف الذكر بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم من شهادته بغيره شيئا قبل لكل منهما الذي يجمع والجمع هو على انه بدل او تعديا وتطوع
دفع او نصب كما بين في موضعنا واما الا فغير وصف الذكر الموصوف بالمعرفة قال لا وليان لا فخر
بعد فان مقامهما والاولى لا تبدل او غير متبدل محذوف في والثاني واحد من التذكير والثاني ورايهما والاول
من التثنية والاولى لا تبدل التي هي الرفع والنصب والجر واما تبعية هذه العشرة كونه ايا في المعنى قوله
والثاني تبعية للتثنية الاول اي الوصف بحال المتعلق يشيخ الموصوف في اثنتي عشرة جملة للتثنية الاول
اعني واحد من التثنية انواعها التثنية وواحد من التعريف والتذكير قوله في اليواني كالفعل اي هذا السبب
في التثنية اليواني اي الاضافة والتثنية والجمع والتذكير والثاني كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان
الفاعل مفردا او متعيا او موصوفا فردا السبب كالفعل والفعل وان كان الفاعل متعيا او موصوفا طائفة السبب
كالطائفة الفعل فاعله التذكير والثاني ان يكون الفاعل غير متعيا في الثاني او متعيا في

افعال واحد
لا يجمع
فذلك هو الجواب عن الاول والثاني
فقطعت صفات افعال

ويجب ان يكون
المتعديا في التثنية

مقصودا كالفعل ولو نظرنا حقا لنظر لوجود الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في التثنية
اليواني فنظروا الى فاعله وكنا كالفعل لان فاعله في الفمير المستكن فيه لراجع الى موصوفه
والفعل اذا امتد الى الفمير ياتبعه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكرا لفاعل والنون
في الجمع الموصوف ويؤتى في الواحد الموصوف فلذا في كل برجل سبعة و برجلين سبعة و برجلين
ضربين و امرأة ضربين و امرأة ضربين و يتسوية ضربان كما تقول في الضرب بقر و بقران
وبقرين و بقرين و بقرين و بقرين و بقرين و بقرين و بقرين و بقرين و بقرين و بقرين و بقرين
ويكون فاعله في اي جملة التثنية ان السبب في هذه التثنية كالفعل حسا فاعله في كاهن
يقصد علمانه وحسنا ايضا فاعله علمانه لان الفعل الموصوف في حقيقته كاحسنا يقصد علمانه و
وضعت جاتي برجل فاعله علمانه لانه يمتنع له يقصد علمانه وحقا علمانه في التثنية والجمع
في الفعل المستند الى ظاهر الحاشي في المجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف فاعله و
علمانه اقل مما ضعف يقصد علمانه في الالف والواو في الفعل فاعله في الاغلب لاكثر ويجوز ان
علامته للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في صتي الجسم ومجموعه فانهما حرفان
وضعا علامتا للمثنى والمجموع كما في قول الكتاب ولو كانا فاعله لم ينقلب في حالتي النصب
والجر نحو رابت فاعله و فاعله ييل بما في المستغنى مثلما في غير المستغنى الذي لا فاعله له في التثنية
والزبدون واما جاتي فاعله فاعله علمانه وان كان يعود جمعا ايضا كفاعه و لا ذلك اذا كانت
الاسم المشابه للفعل صرح لفظا عن موافقة الفعل وقاسيته لانه الفعل لا يكسر فلم يكن في فعول
علمانه كونه اجتماع فاعله كما كان في فاعله علمانه لمشابهته ليقصد علمانه الذي اجمع فيه
فاعله في الظاهر لان جاتي الواو من السببية الى السببية ويجعل الظاهر بدل لافعال المقصر ويجعل

الالف والواو في
الفعل فاعله في
علمانه في التثنية
والجمع

يقصد علمانه

تعينهم انفسهم لانه الميهم قلده لا يرفع الالهة فلم يبق الا الموصول واللام والاضاف
 الى احدى ما وتعرف المضاق بالمضاق البعد والالتفات بالتمكيد ان يرفع اليها الميهم بما هو منزهة عن غيره كذا
 اللام لا بالشيء الذي يكتب التعريف من معرفة غيره ثم يكتب اليهم منه تعريفه المتعارف فانصر على ذي
 اللام لتعريفه نفسه في محل الموصول عليه لانه موصول بمعنى ذي اللام الذي ضمرا بمعنى الضمان وايضا
 الموصول الذي يرفع منه ذواته وان كان ذلك الالة والظا نية وفرد كذا طرفه حال الميهم الموصوف
 بذى اللام في باب المنادى فليس جمع اليه وفرد كذا يشاك ان بعضهم يقول ان ذى اللام عطف بيئات
 عليهم من حيث ان في ذواتهم ثم ضعفوا اي من ذواتهم ان المراد من وصف الميهم تبين من ضعف ذلك المشا
 اليها ضعف هذا اليه بل ان الالبصير عام لا يخص نورا دون اخر كالانسان والقرس والبقير
 وغيره بخلاف هذا العالم فان العالم يخص نوع من الحيوان وكذا كل ذلك بل ان الرجل العالم ولا يفسر
 ان ذلك بعض من اغفل المصنف احكام النعت وهي اقسام احدى ما يجمع للاوصاف مع تعريف الموصوف
 اعلم انما اذا كان العامل والاولى معمولان متعاقبان في الالتماس بسبب عطف احداهما على الاخر فان
 انقطع تعريفه وتلك انا فراه كل واحد منهما بالوصف وجان جمعهما في وصفت واحد فالاول نحو جازي في الظرف
 وعرف الظرف والثاني نحو زيد وعرف الظرفان ومراتب جليا واما في الظرفين واذا اجمعتهما في النعت فكتب
 التذكير على الثالث كرايت والقول على غير شي من بالترتيب وقرسهما المظليين وكذلك في المبتدأ والخات
 ونحوهما نحو كرايت ونحو فعلين وهاذا في زيد ولقد والحار مسرعا وان اختلفا تعريفهما وتلك الميهم
 في وصف واحد فلا تعقل ذلك تافه وقصيلة الالتماس ولا تاتى لا شاع في النعت والنعت
 تعريفها وتلك انا ان تعرف كل واحد منهما بغيره ويجوز ان نعت مقطوع عن جازي رجل وترى في الظرفين
 وان انقضا اعم بالابليط نحو اعطيت زيد اياه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تعرف كل منهما بوصف

جميع الالتماسات

اذا كان العامل
 واحدا وله
 مجموع النعتان

ويجوز جماع نعت مقطوع لان التابع في حكم المبتدأ على ان لا يكون له واحد منفرد الا ان كان
 كان العامل واحدا ومعمولا فيخلق في الالتماس فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف واحد فانما ان تعرف
 كلا منهما بوصف او بجمعهما في نعت مقطوع فان افرق قالوا وان يكون نعت كل واحد منهما الى جدير نحو
 نفي في الظرفين غير الظرف ويجوز جمعهما نحو نفي في غير الظرفين نعت الثاني يجنبه ونعت الاول
 بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنع فصل احداهما من حيث اولى
 فصلها معاكم مضي في الحال كذلك حالها عند البصير ان اذا انقضا معنى نحو صلات زيد عمرا واجبات
 هشام وتعليق جماع نعت نظر الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومنعول من حيث المعنى ان انشأنا
 بغيره من انما جازي الفاعل لانه معتمد الكلام في رفع الوصف نحو صلات زيد عمرا الظرفيات وتعليق
 يتوقف بينا الرفع والنصب لشيء في المعنى وان لم يكن الفعل واحدا فاما ان يكون الفعل واحدا الاول
 وان الاول ان كان الفعل مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا فعيما او ناصبيا
 او كانا اسميين جازيين او مبتدئين او ضميريين فكان احداهما معطوفا على الاخر المعطوفان مشتركين
 في اسم واحد كان يكونا فاعلين او معقولين او ضميرين او مبتدئين جازيين شكيبيين والتحليل لهما في
 وصفاة انقضا تعريفهما وتلك نحو فامزيد وفعد عمر الظرفيات وضرب زيد واكرمته بكرا الطويلين
 وهاذا في كلام زيد وابو عمر الظرفين وهو كزيد وابو بكر في الظرفين سواء كانا في الظرفين في صفة
 للمبتدئين او للضميرين والميم والفرج وكثير من المناصرين بالوجه ذكر لا اذا انقضا العاملان
 معنى مع الشروط المذكورة نحو جسر فوق وفعد ابو بكر الكرمين والميرد يمنع نحو هذا رجل وذكر امرأة
 منطلقا لا في ذلك في اسمي المذكرات فربا وبعد ذلك في سبويه فانه جعل ضميرها كقاعا على الفعلين المتخالفين
 فان لم يعطف احداهما على الاخر ولم يشترك المحدثان في اسم فاضرا ولم ينفقا تعريفها وتلك الميهم

للتاكيد ان جمعهما في وصف
 نحو فامزيد وابو بكر في الظرفين
 وان لم يكن مكررا في النعت

[illegible][illegible]

فلا يجوز تركه وانما بان الترك لان طهر الكلام قد بقي عامه والواجب في هذا طلبا لما تضمنه نحو قولك
 نضر القاضي مرة والمحافظة على ما بالنصب فكيف لا يفتى بما ليس به اصل بل هو الاول وذلك ان قد
 البصر بين ان التاكيد بالمنفصل هو الاول ويجوز ان المعطف بذلك لا يكون ولا فصل كما على قولهم لا انهم هم
 اصلا بحيث لا يجوز ان يتركب واما الكوفون فيجوز ان التاكيد بالتاكيد بالمنفصل ولا فصل مانع من استنباح
 قوله واذا عطفت على المضمر المحرور اعيد الخافض انما ذلك لان اتصال المضمر المحرور بجائز مستند من الاتصال
 الفاعل المتصل لانه الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا بان انفصاله والمحور سلا بفصل من جان سواد
 كان ضميرا او ظاهرا فكأن المعطف عليه يكون كالعطف على بعض مروي الكلمة فمما لم يجوز اذا عطفت
 المضمر على المحرور الى اعادة الجاء ايضا نحو من يترك وبك والذي يمان به وينك ولما لم يجر ضمير متصل
 كما يجوز في المضمر الذي يوكده او لا يتركه يعطف عليه كإعادة المرفوع على المتصل فلم يبق الى اعادة العامل
 الا لو لم يكن كما انما في الما ليس في يمان به او من قال من يترك ويترك ولا يعاد العامل الخ لانه اذا لم يترك
 انه لم يجلب لال هذا الغرض انه لا معنى له كانه قولنا بينك وبين من يمان به اذ لا يمكن ان يكون هناك شيان
 بينهما بالنسبة الى تركه وهذا وبينك بالنسبة الى الخاطب وهذا لان البنية امر يقتضي طرفين فصرنا
 ان نكر بالشئ لهذا الغرض فقط فان اليسر نحو جاني غلامك وغلامك شريد وانت شريد غلاما وهذا مستك
 بينهما لم يمكن ان يكون لوفهم فممنه دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض انقول الجاء
 ويجوز وعطف على الجاء المحرور ثم تقول الجور وعطف على المحرور فيجوز النظر المستقيم
 يقتضي ان القول الثاني اولى وذلك لانه القول به في نحو الما ليس وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف
 الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو من يترك ويترك وان افكنا ان
 يكون للبداء الثاني فيه اذ يمكن ان يكون استوفى معنى الجاء والمحور فيكون بسبب استوفى اللبابة

يجوز العطف
 بالتاكيد
 ولا فصل

الثانية معنى ولم يكن ذلك بين الثانية الى ان الما في ان الباء الثانية بعينها وبذلك يكون المحرور عطفا
 على المحرور وهذا كما في مسئلة يمان فاذا نكرنا بهذا قلنا ان نغوي المعطوف المحرور مع كونه العامل بالكان
 بجوز ولا قبل كبر ما عني بالمثل الاول لا وهو الثاني لا من لفظي وهو من حيث المعنى كما نكرنا كالمعنى
 في نحو ان يترك ان يترك بالاضافة اليها اللام الظاهرة والاولى ان يحصل من على العامل المتكررة ليس
 باقل من المرفوع في الما في قوله فاما لا للمعنى في قوله فاما وهذا الذي ذكرنا اعني انهم اعادوا المحرور في حال
 السعة والاضافة قد يبدل بغيره كما في قوله فاما لا للمعنى في قوله فاما وهذا الذي ذكرنا اعني انهم اعادوا المحرور في حال
 فاذا يذكرها بك والمان يمان ويجوز وانما الكوفون يترك الا اعادة في حال السعة مستلها بالاضافة ولا دليل
 فيها اذ المرفوع حامله عليه لا خلاف وهو ما يفتى في قوله فاما لا للمعنى في قوله فاما وهذا الذي ذكرنا اعني انهم اعادوا المحرور في حال
 بان الباء مقدم والمحرور مؤخر فيكون لا فرق بين الما في قوله فاما لا للمعنى في قوله فاما وهذا الذي ذكرنا اعني انهم اعادوا المحرور في حال
 لوضوح الجاء في العمل الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو المقسم لانه يكون اقسام السؤال لانه قبله
 وانفعا الله الذي شئت اوله به والارحام وتقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجوز والظاهر ان
 جهة جوهرة كدنيا على هذا ليس الكوفون لانه كوفي ولا يمان على ان الغرض السبع واذ لا يجوز وهذا
 الى جوهرة العطف على المحرور المتصل بعد اعادة الجاء بعد فاكين بالضمير المتصل المرفوع نحو من يترك
 ان يترك فيسأل على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسم ذكره مع ان كبر المحرور
 بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجاء في قوله فاما لا للمعنى في قوله فاما وهذا الذي ذكرنا اعني انهم اعادوا المحرور في حال
 جاني كلامه والابدال منه نحو ان يمان في قوله فاما لا للمعنى في قوله فاما وهذا الذي ذكرنا اعني انهم اعادوا المحرور في حال
 الضمير المحرور في قوله فاما لا للمعنى في قوله فاما وهذا الذي ذكرنا اعني انهم اعادوا المحرور في حال
 في الاول لا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجاء وبذلك ان التاكيد والتاكيد بالتاكيد

المحرور لا
 يعمل بغيره

قسم السؤال الى
 الاصح الباء

ذات الرفع وقد ذكرنا لما وجب لقولك بقائه اوقافا الضمير كونه خبرا مع كونه مستقلا في
 ان يثبت مدله المعطوف مستقلا وهو قوله ابي بكر لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر
 الى كونه خبرا وكونه مستقلا والمعطوف مستقلا فلا ضمير في ذلك ولا في خبره ولا في خبره
 فجاءه ولما اتي بالضمير على عطف الضمير فلما لم يبق له ضمير كمال المعطوف عليه حتى يكون مدله
 في حكم الخبر لان الضمير في الاول لا يقدم على الخبر فيكون العمل ما فيه من الثاني وضمانه عطف الخبر
 على الخبر مثل ما في كلامه ولما لم يبق له ضمير في عطف الخبر على الخبر فيكون خبره خبرا مع عطف
 الضمير والخبر على الضمير والخبر لا يجوز عطف الخبر على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا
 وجوب هذا المستند مستقلا فلا بد من جعله في الخبر وانما جاء من خبره قائم ابواه ولا فاعدا وان لم يكن
 فلهذا ضمير خبره على المحو على ان المعطوف على المعطوف لا فاعدا ابواه في حكم ما يثبت فيه الضمير وقد ذكرنا
 الضمير المستند المستقلا فاعدا ما يجمع الى المضاف مع المضاف اليه على ابواه والمضاف اليه ضمير خبره على
 المحو وقد ذكرنا خبره مستقلا جازيا لا يبعد لانه يبعد لانه لا يبعد جازيا في قوله وانما جاء الذي
 يظهر فيه ضمير خبره الذي هو جواب عن سؤال مقدم وهو ان يقال انك اذا اخبر عن الذئبة في قولك يظهر
 الذئبة فيضمير خبره نقول الذي يظهر فيضمير خبره الذئبة فيقولك يفضي الى عطف على يظهر الذي
 هو صفة فوجبا يكون فيه ضمير كمال المعطوف عليه وهو ان يثبت في خبره ان لا يجوز وقد جاء بالانفاق
 واجبا بان هذا الفاعل للضمير لا المعطوف وكما انما في المعطوف في هذا الذي قاله المصنف والذي يروي
 عندك ان الجمل الذي يترجمها الضمير خبره المبتدأ والمصنف والصفة اذا عطفت عليها جملة اخرى
 متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونا بعد مضمون الاولى متراخيا ولما ايقن ذلك جازي
 اكل الجمل خبرا عن الضمير الرابط الكفاية بما في اخرها التي هي كمن يترجمها كان مضمونا الى سبب المضمون

في الجوز على الجوز

في الجوز على الجوز

الثانية كلمة مسئلة الذئبة اولا كما نقول خبرا عما لا بد في جازي خبره الضمير الذي جازي خبره
 الضمير لان المعطوف الذي يعقب بجملة خبره الضمير ولقول خبره الضمير الذي جازي خبره الضمير
 الضمير وليس بجملة خبره الضمير وكذا يجوز مع ضمير اذ مضمون معطوفه خبرا بعد مضمون الاولى وان
 كان متراخيا فنقول الذي جازي خبره الضمير اذ المعطوف الذي تراخي عن بجملة خبره الضمير وكذا
 التي جازي خبره الضمير وكذا نقول خبرا المبتدأ الذي قام خبره الضمير خبرا بضمير الضمير فقام
 لا مضمون ما يجمع هذا وبذلك المعطوف على الضمير الرابط في الجملة التي يترجمها الضمير خبرا بضمير الضمير
 وعما ان يعطف ضمير على خبره الجمل الذي لا بد من الضمير الخالية من خبره خبرا بضمير الضمير وانما جاء
 ذلك لان خبر الجمل المذكور ضمير اذ المعطوف المعطوف على المعطوف عليه لا بد من الضمير لان
 فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء ونم وتعلق خبرها بالمعنى الجملة المتقدمة لتعقب مضمونها
 مضمونها صحتها كما هذا خبرها فاكنتي بالضمير خبرا بضمير الضمير وانما ان لم يكن الجملة المعطوفة تعلق معنى
 بالمعطوف عليها على الذي قام وفعلت به خبرها لم يكن الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فنقول
 الذي قام وفعلت به خبرها الذي تعلق الجمل والباء انا والذي تقوم القناعة
 ولا يثبت اننا لان الاقتران معلوم ما في خبره الحال واذا لم يكن مع الواو خبره الاقتران لم يكن
 لانه الواو مطلقا لجمع لاد لانه فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء ونم تعلق معنى بها
 المضمون هذا وفي قوله يندفع خبره وليا بما جازي اتفاقا بالواو في المسئلة اذ ذكرنا مقام
 الواو الفاء ونم او خلافا لليجوز في قوله لان الفاعل ليس بفاعل مع الفاء ونم واو فيحتاج الى
 تقدير فعل آخر المعطوف فينبغي الجمل الاولى بلا ضمير فاند على المبتدأ بخلاف الواو فلما لم يجمع
 فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس لان العامل ليس في المعطوف كما ينبغي في هذا القول ويجوز ان يكون

في الجوز على الجوز

ايضا جاز على ما ذكرنا لان الجملتين المتابعتين مع الفاء ونحوها وتعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحنا بالعقل
 في الثاني مع الواو ونحوها كقولنا كرمنا اياه فانه فاعل بالذكور لما كبر جازا المتكلم وان فصلنا المتكلمين
 انشعبوا الواو ونحوها كقولنا كرمنا اياه من الضمير واذا عطف على ما قبله لم يجر فلما قال لقرء الاء
 نحو قوله الدار زيد والمجرى هو ضلوا لاسبوبه **نحو** معنى قد اعم العطف على ما قبله ان نعطف بحرف واحد معول
 مختلفين كالنار والاشرب كالمصنوع والمرفوع او متعديين كالمصنوعين على معنى في عالميهما مختلفين نحو ان زيد
 ضرب بجره وكذا الدار فاعل العطف متعدي الى آخره على معنى في عالميهما مختلفين وفي قوله زيد ضرب بجره وكذا
 اضره عطف متعدي الى آخره ولا يعطف المعهول على ما قبله بل معولهما فاعل القول منهما على هذه المضاف
 واما عطف المعهول متعديا كانا او مختلفين على معنى عامل واحد فلا يابس نحو ضرب زيد بجره ويكره
 وفصل بينهما فاما ونحو فاعدا واعلم بانه يجر بجره فاعدا ويسر فاعدا محلا كرهنا وذلك لان حرف العطف
 كالعامل ولا يفوي ان يكون حرف واحد كالعالميه ويجوز ان يكونا كعاملين على انهما او ثلثا او اكثر **نحو**
 ان الاضطرار يجر بعض الكوفيين مطلقا الى اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف نحو فصل
 زيد الى عمرو ويكره فاعدا فاعدا لاجل اعماعهم من جاز العطف على عالميهما ومما لم يجر اما عند ما جاز
 ففصل بين العاطف الذي هو كالجاء وبين الجور واما عند ما لم يجر فاعدا والمصطف على عالميهما
 وليس الامر كما نعلم المصنف في بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطيعوا على المنع مما ذكرنا
 لما ذكرنا فان الواو ونحو المتكلم المتكلمين حرف العطف نحو الدار والمجرى عمرو اجاز الاضطرار
 على ما نقل عنه الجوزي وغيره لان المانع عند انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجاء وبين
 الجور ولا يجوز ان يجر الفصل بين الجاء والجور وقد نزل المانع بالباء الجور والاعاطف
 فاعدا جاز الاضطرار باليد بغيره ولا فاعدا عمرو ونحوه **نحو** معنى العطف على عالميهما مطلقا وذلك لما ذكرنا

المعاني
 على ما ذكرنا
 في المعاني

نضع حرف العطف عن كونه بمنزلة عالميهما مختلفين فيكون قولنا كرمنا اياه الى القرى ويجوز ويجزى
 لا يجوز اجماعا او اطلاقا اوله حرف العطف اذا كان يفي بفصل بينه وبين العاطف الذي هو الجاء
 ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل حرفا نحو كرمنا اليوم بزيد واسر عمر او غير ذلك لا يجوز ان نعطف بغيره
 واما الفصل بالظرف او غيرهما بين العاطف والمرفوع او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائي وابو
 والقرطبي السعد وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معولا من غير عطف على المعطوف المرفوع
 او المنصوب الذي بعد نحو ضرب زيد وعمر بكره وجاهل زيد واليوم عمرو وقد فصل الكسائي عن الظرف
 انصرف ام لا رسم دار معطولا من العام بغيره ومن عام اوله فاعل فان كان حرفا كانا متصلا
 بغيره فيعمل فيجوز ان كان الفاصل ايضا معطوفا على قوله لم يخل في جواز المرفوع والمنصوب
 وفي عدم جواز في الجور ونحو جازي امس عمر واليوم زيد وضرب زيد بجره وكذا الدار ولا يجوز
 اليوم بزيد واسر عمر كالجاء بزيد واسر خالد قال ابن علي فافصح الفصل بين العاطف والمرفوع
 او المنصوب بالسر معطوفا لانه العاطف كالثاني من العامل فلا يابس فيه بالفصل بينه وبين المعطوف
 كما يفصل بين العاطف والمعول واجاز ذلك غيرهم في السعة لوجه الفصل بين التالف والناسب معوليهما
 وانما عمده كونهما الجاء ومعوليهما ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير الجور والضم نحو قام زيد
 ثم والله عمر واذا لم يكن المعطوف جملة فلا نفعل ثم والله فعد عمر ولا يكون الجملة اذا جازا
 للضم فيلزمها حرف الجوز فلا يكون ما بعد للضم معطوفا على ما قبله بل الجملة الضميمة اذا معطوفة
 على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو كرم زيد ان كرمته بجره وبالفعل نحو ضرب زيد او
 اضربه بجره بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا يفصلان عن معطوفيهما
 ولا ام لان ام العاطف اي المتصلة بغيرها مثل ما يلي في قوله المتعديان التي قبلنا في الاصل كل من يجر حرفا

الفصل بين العاطف والمرفوع
 انصرف ام لا رسم دار معطولا من العام بغيره
 ومن عام اوله فاعل فان كان حرفا كانا متصلا
 بغيره فيعمل فيجوز ان كان الفاصل ايضا معطوفا على قوله لم يخل في جواز المرفوع والمنصوب

يجوز الفصل
 بين العاطف
 والمعطوف

عطف قوله الذين كتبوا على الذين احسنوا وعطفوا هذه سبعة على السبعة فاك سبعة في الآية الفاتحة يعقوب الذين كتبوا سبعا في قوله
سبعة في قوله فكتبوا سبعة

العطف وليس معنى العطف على عاملين قد يكون الاضطرار يمنع من ضرورة العطف على عاملين الا ما فيه
 الفصل بين العاطف والمجروح كما ذكرنا لا غير وسبب منع مطلقا والقدر كما نسب اليه ابن مالك ووافق
 سببونه وبخلاف الاضطرار بها احيى سببونه والقدر بضره الجاسة كل صورة منهم العطف على عاملين
 نحو فيهم ما كل سود لا تمن ولما يبيض شجرة اى لا كل يبيضه وقولنا في الذين كسبوا السيئات سببونه
 اى والذين وانما من السراج لهما في قوله في اوله فاضل في الدليل والتميز الى قوله اياتي في ان على الضمير
 بان اياتي اعتمد فكيف لا اولى ما طال الكلام لكان على وليس يعطونه في قوله المتعدي بها المتعدي مطلقا
 كما هو في قوله الاضطرار والمنع مطلقا الا باضطرار الجان كما هو في سببونه والقدر واما المعافرة
 فانه لا علم الشجرة منع نحو في الدار والمجروح ومع تقديم المجروح الى جانب العطف قال لا
 ليس نحو في الكلام واقره قال اذا قلنا في المعطوف عليه الخبر على الخبر عنه نحو في الدار زيد
 والمجروح في قوله انما هو في الكلام واقره في قوله في الخبر على الخبر عنه فليست نحو في مثل قولنا
 لا يضيح غلامه وعمره وافق وان هذا خرج غلامه ويكمل افعول في قوله اول الكلام واخره
 وهو لا ينجح والمضمر في الغيد الذي ذكره العلم ان هذا هو ان تقدم المجروح في المعطوف
 وبنافذ المنصوب او المرفوع ثم بان في المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والمجروح في قوله
 في الدار زيد والمجروح عمل للمعلول التي ذكرها العلم بل لانه الذي يثبت في كلامهم ووجد بالاضطرار
 من العطف على عاملين هو المضيض بالاضطراب المذكور فوجب ان يفتقر عليه ولا يعكس عليه شيئا اذ
 العطف على عاملين في مثلها مطلقا خلاف الاصل فان اطره في صورة معينة دون غير ثم يفسر عليها
 فلم يفرق المضمر في العلم من غير الصور في المذكورين كما ينبغي ان يقال عليه في حالة مخصوصة
 للتفسير في قوله دون غير واذا كان العطف على عاملين في مثلها الاصل قبله اعتمد بانها

ففي النصب يكون العامل
الفاعل المفعول به
المفعول به المفعول به
المفعول به المفعول به

بسم الله الرحمن الرحيم
سورة الاحقاف مكية
والا انك من العودات
الاعلى عند حسن

[illegible]

فان كان
الوالد
مستوفى

القدس ان الغلبة على المؤمنين
موقع نعم سوارهم القدس
بما يحسن من صفات السليبي
في الدنيا يستند همك

على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا وفعلا او عمرا او فعلا او لا عمرا زيد بشرط ان لا يتقدم المعطوف
 على الفعل فلا يجوز ضربت فقام عمرا ولا مخرج وزيد يعمر وذلك لان العامل بعمله المعطوف في بسطة
 الحاطف وهو كاللذ للعلل ومنه ان لا يبعد المسند اليها ولا يشاء كونه التابع مقدما على مبتدئ
 وعلى مبتدئ مبتدئ اي الفعل في المبتدئ فمن ثم لم يتقدم على معمول انتم اصحاب علمه فلا يقال
 واكلمه اياك لانه يكون اذا متقدما على الفعل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لانه اتصال علمه به
 فلا يقال ضربت انت بالمعطف على الثاني ولم يتقدم على المعطوف عليه لانه كان مبتدئا مؤخر للغير
 فلا يصح ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيد قائما وعمر قائما لضعف الخبر فيها فلا يولد
 الفصل بغير النظر وكذا لا تقول اما وعمرا زيد فنطلقان والذي هو زيد ضايع اننا وهو لا
 عمرا قائما وكيف وعمرا زيد قائما وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما لا يولد والخبر على
 المذموم فاذا تقدم الخبر نحو قائما وزيد عمرا وكيف وزيد عمرا جائز اضطرارنا لثبوت العامل
 على المذموم وشيئا ايضا تقدم المعطوف اضطرارنا ان لا يكون المعطوف عليه معروفا بالاول او
 بمعناه فلا تقول ما جاني وزيد العجمي وانما جاني وزيد عمرا وذلك كونه دابعا لما في خبر
 غير حيثما قبلها لثبوتها نفيها وثبانا كما في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في خبر
 ما بعدها ومنها ان كل خبر يصلح على المعطوف بالاول او هي مع المعطوف عليه بطريقا مطلقا
 نحو جاني زيد وعمرا جاني وشيئا الناس حتى لا يتبادر ونفوا الخبر المعطوف والمعطوف عليه
 واقوله شيئا والذي يكثر في الذهب والفضة والمخيل ولا ينفعها في المعنى ولا ينفعها الكثرة لانه
 يكثر في المعنى والله ورسوله اشق ان يرضوه اي ان يرضوه امد لانه ارضا امد بها ارضا
 الاخر في خبر زيد وعمرا قائم على خبر من الاول انكفاد بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قائم

وعمر على خبر من الثاني انكفاد بالاول او عمر كذلك وفي الموضع ليس المبتدئ وهذا عطف
 على المبتدئ اذ لو كان كذلك لكانت لعل فاما واما الفاء وعمر فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف فانه مع المعطوف
 عليه ففي بياضه لهما فلان قال بعضهم يجب حذف الخبر من امد لهما اما في الاول نحو زيد فعمرا قائم وزيد
 عمرا قائم اي زيد قائم فعمرا قائم واما الثاني نحو زيد قائم فعمرا اي فعمرا قائم وكذلك قالوا ولا
 يجوز المطا بغير لان لقا فيهما في الترتيب يمنع شرا كما في الاختار سواد جان الباقين مطا بغير الضمير
 وهو الحق نحو زيد عمرا قائما اذ لا يشترط في الضمير لا يدل على انكفاد الترتيب حتى يفاضل الفاعل وعمر
 اذ يقال قائم الرجلان مع ترتيب فيهما والاضمار والاختار في هذا سواد فقاما وقام الرجلان مثلا
 في افعال افعالهما فيهما وترتيبها وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا في جاني زيد
 فعمرا فقلت لهما وجاني زيد عمرا بكونهما صادقا واما لا وكما وبان قائم واما فقام بغير الضمير
 معناه ونكرها فيكون ان في قصد فان فصلت امد لهما وذلك وايضا الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف
 عليه ويجب فساد الضمير نحو زيد عمرا جاني وزيد بل عمرا قائم وزيد عمرا قائم وكذلك تقول زيد
 او هند جاني في قول لا تقول جاني اذا المعنى امد لهما جاني والغلبة للذكر وتقول في الخبر جاني
 اما زيد واما عمرو فاكبره وان هذا ضرب ام عمرا فاجبته واما جاني زيد كذا عمرا فاكبره وانكسر
 بالضمير كونهما وجب لمطابقة خبر زيد لعمرا جاني مع ان في دعوتها وزيد وعمرا جاني وقد جفها
 واكبره وتقول او التي لا يامد جالس الحسن وابي سبرة وباهنه ويجوز يا هنديا وكذا
 وكذا تقول هذا اما جهم او عرض او اما عرض عن تقول وبها جاني فان الله ان يكون غيبا
 او فغير فان الله اولى بها في السراج معني الاول وكذا في بعضهم بل تقول جوي الاشرع جزيق والمعنى
 ان يكون غيبا او فغير فلا يابس فان الله اولى بالغنى والغنى معا واما قال الله تعالى واذا

فلهذا لا يكون غيبا او فغير فان الله اولى بالغنى والغنى معا واما قال الله تعالى واذا

ولادة الشئ ولا يضر ذكر لانه قد التاكيد المسمى والفرع الثالث ان يدفع من مظهره نفسه
 ظن السامع به يتجزأ او لا وكذلك انواعها ان يظن به يتجزأ او لا ذكر المنسوب في نسبة الفعل الى
 الشئ مجازا وان تميز المبالغة لا ان عينا ذكر الفعل فسوى اليه كقولك قيل زيد وانما زيد ضرب
 ضرب زيد او قولي هذا باطل وانما زيد غير كمال فيجوز ايضا كسر اللفظ حتى لا يفي شدة في نفسه
 نحو قوله عليه الصلاة والسلام ايما امرأة تكلمت بغير ذلك ولها فتكاهها باطلا باطلا والثاني ان
 يظن السامع به يتجزأ ذكر المنسوب اليه المعنى فترى نسبة الفعل الى الشئ والمراد ما يتعلق بذلك المعنى
 اليه كقولك قطع الامر بالخير قطع غلامه بامر فيجوز اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو زيد زيد
 اخرج هو لا ما يقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين ونصرفا زعم لا غير والثالث ان يظن
 السامع به يتجزأ لانه اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يرد النسبة الى
 بعضها لان العوض المخصوصة كثير فيدفع بهذا الوجه بذكر كنهه واجمع واخوانه وكما هو
 ثلثهم واسمهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد في كلام المنوي اي ما يتعلق به من
 نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة والتكرير لفظا بغيره ما يتعلق بالمنوي من الصاقر
 بكونه منسوب اليه الفعل والفاظ الشئ تعرف ما يتعلق بالمنوي من الصاقر بكونه ما نسب اليه
 عانا لا شأنا شاملا وقوله في النسبة او الشئ بيان الامر الذي به صفة المنوي وشأنه كما يقال شاكك
 في العلو اعظم من ان يوصف وامراة انظر ظاهرا في باب العلو ويطالع المعنى في امر المنوي
 في باب كونه منسوب او منسوب اليه في باب كونه النسبة شاملة عامة لا فرد فعلى هذا يخرج عن
 التاكيد نحو في شئ انما هو له واحد فان اطلاقه وان فسر وهو قطع من مبنوعه وهو الوحد كما
 لم يثبت ذلك الامر ما ياب كونه المنوي منسوب اليه وكذا في قوله شئ واحد لفظ واحد لم يفسر

المراد من قوله
 في شئ واحد
 انما هو له واحد
 لان الشئ واحد
 في كل وقت
 ولا يضر ذكر
 لانه قد التاكيد
 المسمى والفرع
 الثالث ان يدفع
 من مظهره نفسه

قال السامع
 بان المنوي
 بان الدلالة
 بان الدلالة
 بان الدلالة
 بان الدلالة
 بان الدلالة
 بان الدلالة
 بان الدلالة
 بان الدلالة
 بان الدلالة

كونه نفي منسوب اليه قوله نفي ولا كونه النفي شاملا لاصاد النفي اذ لا احادها وقد وقع المص
 الاغراض على نفسه بنحو واحد فقال لا لفظ واحد فاعلم ان هذا نفي واحد النفي نفي بكونه
 فاجابا به نفي واحد لان على الوحد كما دلل له نفي واحد لا مطابقة لا تعدلوا بالمطابقة نفي واحد
 بالوحد فيجوز الوحد مدلول لللفظ نفي واحد لا مطابقة ولعل ان يقول المدلول انتم من الدول
 بالنفي والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمعنى على ذلك المعنى وشأنه سوا كان ذكر مطابقة او
 نفي او لا تراعى ايضا المعنى في قوله جاني الرجال المعنى بغير مدلول للمعنى على الرجال نفي
 لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المعنى بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول من حيث كونهما
 باللام المشابهة الى حال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مرتب
 من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاني الرجال كلاما لفظا كما هو من حيث الدلالة التي هو مدلول
 الرجال ضمنا وهو مع ذلك ناكذ فان **فان** بل معنى كلاهما في جاني الزيدان كلاهما كلا الزيدان
 وكلا الزيدان هما الزيدان فيغروم التاكيد مفرودا بالوكيد مطابقة وكذا معنى اجمعهم على
 ما هو مدلوله بل معنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة **فان** هذا وهم لان التاكيد هو كلا
 المصداق ومعناه الاثنان لانها المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدان فعني كلا الزيدان
 الا انه لم يستعمل لفظ اثنان بل لفظ الزيدان ضمنا لا مطابقة **واعلم**
 انهم اذا ارادوا الوحد والاثنتي والجمع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا اللفظ الثالث
 على هذا المعنى نحو جاني رجل واحد ورجل اثنان ورجل جماعة ومع قصد نفيها عن جاني عند يقول
 رجل اثنان او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحد والاثنتي والجمع لا باعتبار
 نسبة الفعل اضافوا اللفظ الدالة على هذا المعنى اللفظ اجمع فان الغالب فيه وطوعت الاضافة

واعلم

لفظ كلهم فكانوا كرها في لفظها لمعنى واحد واي محذور في ذلك مع فصلا بالالفه
البدل تابع بمقصود بما نسب الى المبتدئ وانه قوله بمقصود بما نسب الى المبتدئ يخرج التاكيد او المحذور
وعطف البيان كما قال قوله ومنه يخرج عطفا التغلظان المقصود بهما التاكيد والمبتدئ ما وعطف
بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول والاول لا يطرده ما قاله نحو جاني زيد بل هو قوله
المقصود بهما التاكيد دون الاول مع انه عطفا نفا اقول واذا الى ان لم يظهر الفرق حتى بين البدل
الكلين الكلي وبين عطفا البيان بل لا ارى عطفا البيان الى البدل كما هو ظاهر كلامه سيويه فانه لم
يتكرر عطفا البيان بل قال اما بدل المعرفة من التكرار فمضى من اجل عبد الله كأنه قيل من موسى
او طرفة الله يقال له ذكر فابدل مكانه ما هو اعرف منه وقدمه قوله تعالى واكمل الله الى صراط مستقيم
صراط الله قال وما البدل ايضا في كل من يقوم عبد الله وزيد وقاله والمرجع حيث اى الله عليه
وتنزه وقاله قال يابى ان تغتديك فيا ولست بهم او تحلبهم فان الله عز وجل لا يهتدي بهم ولا يهتدي بهم
مناق والذي على بيطون عزه الى الظلم عيسى قالوا الفري بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة وانه فيقول سبحانه عطفا البيان فانه بيان والبيان قرع المبيته ولولا المبيته لم يوثق
فيكون المقصود هو الاول والحق اننا لانم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا
في سائر الابدال الا الغلط فانه كون الثاني قيد هو المقصود بهما دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك
لان الاول في الابدال الثلاثة شىء اليه في الظاهر لا يبدل يكون في ذكره فانه لم يحصل لولم يذكر
كما تذكر كل واحد من الثلاثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه صلى الله عليه وسلم
فاذا كان كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر والتمثاله على فائدة بصحان
نفسه لا جملها ونحوه فلاق الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الغلط قد ذكرنا احد ذلك

صحيح المراسم وجميع اذ
صوت الطلوع الصلوات
والصلاة على صوت المراسم

مرفوعا لقوله شفا فذلك لا كالمادة في فنتبه الثغنا فقد نغافل المادة اي منهم فنته قال الشاعر
 مريضين رجل صحبه واقرع صوفيهما الزمان فثلث يروي رجل زحوا وجر وان لم يقا تعين
 نحو من به حاله فافاضوا لهم وقد جاء نصيب الوافي وشبهه البعل باصمالي شي كاستر باب الي
 ان التواضع اذا اجتمعت يدعي بالنعف ثم بالنكيد ثم بالبدل ثم بالسوق اما التبدل بالنعف
 والمادة في تظليل في اسم ان التكرار لا يكون وانما كناية يقدم التاكيد على النعف اذا النعف يعيد
 الاول بخلاف التاكيد اما يقدم التاكيد على البدل المادة مدلوله البدل غير مدلوله متوعدة للمادة
 التاكيد مدلوله نعم واما تقدم البدل على السوق فمادة البدل له نسبة معنوية الى البدل منه
 بالتكيد او بالنعف او بالتشاكل اما البدل الغلط فتارة والسوق اجنبي من حيث هو عطف
 تابع شريطة ان يوضح بينه وبين اسم باسمه او ففصرهما وفصلهما عن البدل لفظا مثل ان
 البكيت غير شدة قوله يوضح بدونه يخرج التاكيد لانه في المالك بل يحفظ اصل شدة
 لا يظهريه وعدم ايضا في السوق لم ينعى خلاصة كذا البدل عند الحاجة لانه الاول عند
 وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصغرة وعطف البيان فلما قال غير صغرة فربما الصغرة والاول
 بهذا الحد الما بدل التلثة فيبدل فيها عطف البيان كذا كذا ويجوز بدل الغلط ما عدا
 البدل في قوله اسم باسمه او ففصرهما وقصده الى امر في غير من الخطا فقال انه اهلي بعيد
 دليلا بجها ان لغا في قوله فظنه كاديا فلم يجاه فانطفت النار في قعر بعير ثم استقبل البعير
 يقول هو شى خلق بعير او باسمه او ففصرهما ما انما انما تظن ولا تدري انما هو الذي
 وعمر قبله على الواو في فعل اذا قال انقرضه المهرم ان كان في قال المهرم صدق في الثغابا
 بين فقال في عن لانه كذا في وضع فاذا انى لعبد بجها في قوله على بعير وقوله وكساه

من الدين

الى المرتبة الدنيا وانا ارفع من المرتبة الدنيا الى المرتبة العليا التي
 اعطى عليهن والطريق الى ارتقي من بعداء ومن طمس ومن كل المرات
 واحد ليس بعينه اقرب من بعض فالتا ان ارتقي ان يوظف من نور
 الغفلت لينظر في يوم لغده قبل ان يخرج الا من بهم وانما

رسالة حجة الاسلام الى الوزير

حجة شاه

حجة شاه

حجة شاه

حجة شاه

حجة شاه